

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

كلية العلوم الإجتماعية و العلوم الإسلامية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
تخصص : علم الاجتماع العائلي

دور وكالة التنمية الاجتماعية في
تحسين
ظروف الاسرة الجزائرية

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع
تخصص : علم الاجتماع العائلي

إشراف الاستاذ الدكتور :
الطاهر حفاظ

من اعداد الطالبة :
مكّاء ليلي

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
د . بوقرة بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
د . حفاظ الطاهر	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
د . سفاري ميلود	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
د. حروش رابح	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2010-2011م

مخطط العمل :

دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية

المقدمة 05

البانج النظري.

الفصل الأول : المقاربة المنهجية 08

1- الإشكالية 09

2- الفرضية العامة..... 11

3-الفرضيات الفرعية 11

4- أهمية الموضوع 11

5- أسباب إختيار الموضوع 11

6- أهداف الدراسة 12

7-تحديد المفاهيم 13

الفصل الثاني : الأسرة 21

أولا : تعريف الأسرة 22

ثانيا : تطور الأسرة 24

أ- الأسرة في الجاهلية 28

ب- الأسرة في الإسلام..... 29

ثالثا : خصائص الأسرة 30

رابعا : أنماط الأسرة 32

خامسا :وظائف الأسرة 35

سادسا: نظريات الأسرة : 39

سابعاً: الأسرة الجزائرية وتطورها 44

الفصل الثالث : التنمية ووكالة التنمية الاجتماعية 47

أولاً: التنمية 48

48.....	أ- تعريف التنمية
52.....	ب- مستويات التنمية
52.....	ج- أنواع التنمية
53.....	ثانيا : التنمية الإجتماعية
54.....	ثالثا : وكالة التنمية الإجتماعية
56.....	رابعا : برامج وكالة التنمية الإجتماعية
57.....	1- برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية
57.....	1-1- جهاز الشبكة الإجتماعية
57.....	أ -المنحة الجزافية للتضامن
58.....	ب-منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة
60.....	- 2 - برنامج الخلايا الجوارية
61.....	2- برامج التشغيل والإدماج
61.....	1-1- برنامج عقود ماقبل التشغيل
62.....	2- برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية
62.....	- 3 برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات إستعمال مكثف لليد العاملة
64.....	- برنامج مشاريع التنمية الجماعية التساهمية
67.....	الفصل الرابع :العلاقة بين وكالة التنمية الإجتماعية والأسرة
68.....	أولا- العلاقة بين الأسرة والتنمية
69.....	ثانيا : بعض البرامج الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية
69.....	أ- مشروع دعم التنمية السوسيواقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر
70.....	1- الهدف الرئيسي للمشروع
70.....	2- الهدف الخاص للمشروع
70.....	3- المحاور الرئيسية التي يركز عليها المشروع
72.....	4- القروض
73.....	ب-برنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية (منظمات غير حكومية) ج
75.....	التجمعات العلاجية الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية
76.....	ثالثا : العلاقة بين وكالة التنمية الإجتماعية والأسرة

78.....	الجانب الميداني :
79.....	الفصل الخامس :الإجراءات المنهجية للدراسة
80.....	أولا :مجال الدراسة
81.....	أ- المجال لجغرافي
81.....	ب- المجال البشري
81.....	ح- المجال الزمني
81.....	ثانيا : المنهج
82.....	ثالثا : العينة
82.....	رابعا: أدوات جمع البيانات
83.....	1- الإستمارة
84.....	2- الملاحظة
85.....	3- المقابلة
87.....	4- الوثائق والسجلات
88.....	الفصل السادس : تفرغ وتحليل البيانات وعرض النتائج
89.....	1-تفرغ وتحليل البيانات
106.....	2-عرض نتائج الدراسة
110.....	*-الخاتمة
112.....	*-قائمة المراجع
117.....	الملاحق
118.....	1-مخطط يوضح المناطق الجغرافية لمشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر
119...	2-مخطط يوضح هيكل مشروع دعم التنمية السوسيواقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر
120.....	3-جدول يوضح المشاريع المسجلة في مخطط التنمية المحلية لبلدية راس العيون
121.....	4-جدول يوضح المشاريع المسجلة في مخطط التنمية المحلية لبلدية القيقبة
122.....	5 -قائمة الجداول
124.....	6- نموذج للإستمارة

7-	بعض النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف	
129	وكالة التنمية الاجتماعية	

مقدمة:

من الحقائق المسلم بها أن الإنسان كائن اجتماعي يعيش و يقضي معظم وقته في جماعة أو في جماعات فهو يفضل حياة الجماعة على الحياة الفردية المعزولة عن الآخرين ، و ذلك لشعوره بعدم الإكتفاء الذاتي (إقتصاديا ، سيكولوجيا و إجتماعياإلخ) إذ نجده منذ الولادة يحتاج إلى من يتعهد به بالرعاية الى ان يكبر و يشب و يستطيع الإسهام في الحياة الجماعية ، فقد إستخلفه الله سبحانه و تعالى في الأرض ، و جعل له من نفسه زوجا يسكن إليها و ينجب البنين و الحفدة قال تعالى : "و الله خلق لكم من أنفسكم أزواجا ، و جعل لكم بنين و حفدة و رزقكم من الطيبات.... " ¹ و يقيم الأسرة التي تضمن له حياة السكينة و الإستقرار، و التي يشهد لها التاريخ أنها أول الانظمة الاجتماعية و التي بدأت مع سيدنا آدم عليه السلام و استمرت آلاف السنين ، و هي تقوم بآداء كل الوظائف التي تقوم بها النظم الاجتماعية المعاصرة ، لذلك فقد اهتم العلماء الاجتماعيين منذ القدم بموضوع الاسرة، و ذلك بتحليل بنائها و دراستها ، و البحث في مشاكلها و محاولة ايجاد الحلول المناسبة لها ، باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع ، و من هنا تميز علم اجتماع الأسرة عن غيره من العلوم بكونه يدرس الاسرة التي تكسب الفرد مكانته الاجتماعية من خلال إنتمائه لها، و هي التي توفر له الرعاية و الاستقرار البيولوجي و النفسي من خلال التفاعل بين الأفراد حيث أن الغريزة ليست وحدها الدافع الأصلي لوجود الاسرة ، و إنما علينا أولا الإهتمام بالعوامل النفسية و البيولوجية.

و إذا أردنا التطرق إلى مفهوم الأسرة بالمعنى البسيط فيمكننا القول أنها تلك العلاقة القائمة بين الرجل و المرأة تتكون عن طريق الزواج الذي ينضبط بجملة من القوانين التي نضع كل واحد منهما تحت التزامات شرعية و اجتماعية و هي الوسيلة الوحيدة لتحويل المخلوق الآدمي إلى مخلوق إجتماعي ، وجدت و توجد في كل المجتمعات على مر العصور و الأزمنة ، كما جاء في الدراسات الأنثروبولوجية للعالم وستر مارك Wester Mark أنها أقدم و أول منظمة إجتماعية باعتبارها علاقة ثابتة نسبيا بين الطرفين المعترف بها من قبل المجتمع ، و تتضمن حقوق و واجبات معينة فلا يمكن أن نطلق هذا لمفهوم على أي علاقة بين الرجل و المرأة ما دام لم يعترف بها المجتمع و ما دامت لم تتم حسب ما سطره من قوانين .

(1) سورة النحل، الآية، 72.

ولقد مر إهتمام الباحثين الإجتماعيين بموضوع الأسرة بعدة مراحل حسب التحولات الاقتصادية والاجتماعية و التكنولوجيا التي تتعاضم عاما بعد آخر و التي ازدادت في القرن العشرين حيث عملت حركة التغير هذه على تقليص الحواجز بين المجتمعات و لكن بالرغم من ذلك ما زال العالم مقسما إلى مجتمعات متقدمة و مجتمعات نامية أو سائرة في طريق النمو . حيث ان هذه الأخيرة عملت و مازالت تعمل من أجل تقليص الفجوة الموجودة بينها و بين الدول المتقدمة ، و ذلك من خلال الجهود التي تبذلها بانتهاجها لأساليب و طرق تنمية مختلفة من أجل تحقيق عملية التنمية الشاملة التي أصبحت هدفا تسعى إليه كل المجتمعات عامة و المجتمعات النامية بصفة خاصة و هذا لن يتسنى الا بمحاربة الفقر الذي يعتبر الشبح الحقيقي الذي يهدد كيان الأسرة حيث أنه يعتبر من أول الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المشاكل الأسرية .

و الجزائر تعتبر واحدة من بلدان العالم الثالث تسعى الى تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات و الميادين المختلفة عن طريق العديد من المؤسسات و الوكالات التي تؤسسها الدولة من أجل دعم برامج التنمية و توجيهها نحو المسار الصحيح .

ومن بين هذه الوكالات وكالة التنمية الاجتماعية التي أنشئت لتنفيذ سياسة الدولة لدعم الفئات المحرومة ، و تقوم هذه الأخيرة التي هي عبارة عن أداة أو فضاء وسيطي لتجسيد السياسة الاجتماعية لدعم السلطات العمومية ، و هذا بتحديد مجال عملها و تسليط الضوء على الفئات الهشة من المجتمع التي هي ضحية الفقر و التهميش و المعرضة لآثار البطالة و الآفات الاجتماعية المختلفة التي تخل بالتماسك الأسري بل بتماسك النسيج الاجتماعي ككل.

و أمام المشاكل و الآفات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري من جهة ، و رهانات إقتصاد السوق و تحديات العولمة من جهة أخرى تجد الجزائر نفسها مجبرة على اتباع سياسات تنمية و خطط منهجية تتماشى مع الآليات المعاصرة ، و في هذا الإطار ضاعفت الدولة الجزائرية جهودها التنموية ، وذلك باللجوء الى استراتيجية نشر الوكالات الجهوية على مستوى التراب الوطني ، و لجأت وكالة التنمية الاجتماعية هي الأخرى إلى تعزيز شبكة البرامج الموجهة لحماية الفئات الاجتماعية المحرومة ، من أجل إزالة الستار عن بقع الفقر و التهميش الاجتماعي ، سواءا بالإهتمام بالأفراد عن طريق البرامج الخاصة بالفرد (المنح المختلفة) أو بالجماعات عن طريق

مشاريع التنمية الهادفة إلى دفع عجلة التنمية الإجتماعية و هي في مجملها برامج موجهة لحماية الأسرة نظرا لكونها الركيزة الأولى للمجتمع و لذلك فقد احتوى هذا البحث على مقدمة

وتم تقسيمه الى قسمين :قسم نظري وقسم ميداني وقد قسم الجانب النظري الى أربعة فصول تضمن الفصل الأول تحديد إشكالية البحث وتحديد الفرضية العامة والفرضيات الفرعية وتم التعرض كذلك إلى أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره وأهداف الدراسة وتحديد المفاهيم وتم التعرض كذلك بشكل موجز لدراسة سابقة مشابهة لموضوع البحث .

وتضمن الفصل الثاني : الأسرة حيث تم الطرق لتعريفها وتطورها وخصائصها ،وبعض أنماط الأسرة ، ووظائفها كما تم التطرق للتطور التاريخي للدراسات الأسرية ونظريات الأسرة وبعض المداخل النظرية لدراسة الأسرة ، كما تم التطرق أيضا للأسرة الجزائرية وتطورها .

أما الفصل الثالث : تضمن التحدث عن التنمية ووكالة التنمية الإجتماعية حيث تطرقنا لتعريف التنمية ومستوياتها وأنواعها وتطرقنا أيضا لتعريف التنمية الإجتماعية والتعريف بوكالة التنمية الإجتماعية ومختلف برامجها والتعريف بكل برنامج .

أما الفصل الرابع : فقد تضمن العلاقة بين الأسرة ووكالة التنمية الإجتماعية حيث تم التعرض للعلاقة بين الأسرة والتنمية و تم التطرق لبعض البرامج الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية التي فضلنا عدم التعرض لها في الفصل الثالث وفي مقدمتها :مشروع دعم التنمية السوسيواقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر ثم تم التعرض لنتائج تدخل الخلية الجوارية راس العيون على مستوى مقاطعة " اولاد بوهزة "وهي بمثابة دراسة ميدانية مشابهة لموضوع دراستنا ،تم تعرضنا لبرنامج دعم الجمعيات الجزائرية وكذلك التجمعات العلاجية الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية ، وفي الأخير تم التطرق للعلاقة بين وكالة التنمية الإجتماعية والأسرة .

الفصل الخامس: فهو متعلق بالجانب الميداني للبحث حيث يحتوي على الاجراءات المنهجية للدراسة والفصل السادس : إحتوى على تفريغ وتحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة .

الفصل الأول : المقاربة المنهجية

- 1- الإشكالية
- 2 - الفرضية العامة
- 3-الفرضيات الفرعية
- 4- أهمية الموضوع
- 5- أسباب إختيار الموضوع
- 6- أهداف الدراسة
- 7-تحديد المفاهيم

1-الإشكالية:

إن الأسرة هي منتج اجتماعي تعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه ، وهي أول مؤسسة تؤدي وظيفة التنشئة الاجتماعية فهي التي تغرس في نفوس الأفراد المبادئ و القيم المثلى و تكسبهم السلوك الاجتماعي السليم الذي يتماشى مع الإنفراد و العزلة إلى حلقة الجماعة و التعامل مع الآخرين . و الفرد دائما يبقى وليد البيئة الاجتماعية و يكتسب قيمه الأساسية من ثقافة المجتمع الذي ينشأ و يعيش فيه عن طريق التراث التاريخي الذي يتوارثه الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية من جيل إلى جيل .

إن التغيرات الاجتماعية التي شهدتها العالم ككل و الجزائر بصفة خاصة بإيجابياتها و سلبياتها جعلت من الأسرة الجزائرية تعيش صراعات على جميع المستويات خاصة المستوى الاجتماعي و نتيجة لهذا التغير السريع و الهائل ظهر مفهوم التنمية الذي فرض نفسه في عالم اليوم و كثرت التساؤلات حول إمكانية تحقيق التنمية الشاملة في العالم خاصة في الدول النامية ، كما أصبحت هذه الأخيرة هدفا تسعى إليه معظم الدول خاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها تحقيق التقدم ، ولكن هذا الهدف لم تصل إليه كل دول العالم حيث أنه "حسب تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم 2000-2001 و الخاص بمكافحة الفقر فإن العالم يعاني من تواجد للفقر العميق وسط الثراء و الوفرة ، فمن بين سكان العالم البالغ عددهم 06 بلايين نسمة ، يعيش 2.8 بليون نسمة (أي حوالي النصف) على أقل من دولار واحد يوميا، وبينما تبلغ نسبة سوء التغذية أقل من 05% بين جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الغنية ، تبلغ حوالي 50% في البلدان الفقيرة"¹

"إن المتتبع للوضع الاجتماعي في الجزائر يلمس تحسنه بصورة جلية في السبعينات وأوائل الثمانينات بفعل السياسات التنموية في المجال الإقتصادي والاجتماعي (توفير فرص العمل ، دعم أسعار المواد الأساسية ومجانية الصحة والتعليم ، غير أن الأوضاع الاجتماعية بدأت تتدهور منذ سنة 1986 بسبب انخفاض المداخيل من العملة الصعبة ، بفعل انهيار أسعار البترول في السوق العالمية"²

بل قبل ذلك حيث أنه بعد الإستقلال مباشرة عندما تم التخطيط للتنمية وفق نظام اشتراكي نتج عنه تحديد ملكية الأراضي الزراعية طبقا لقانون الثورة الزراعية حيث استفاد من الأراضي غير الفلاحين

1- حسين، رحيم . " التنمية و العولمة ، إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن و استئصال الفقر و ضمان الرفاه الاجتماعي" مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، عدد 2، جامعة تلمسان : الجزائر ، 2003 .ص227 .

2- عيسى بن ناصر ، " مشكلة الفقر في الجزائر " مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، عدد 2، جامعة تلمسان : الجزائر ، 2003 .ص201

وبعد التأميم صار كل شيء ملك للدولة و أصبح الفرد لا يحس بأنه المالك لأنه يتقاضى راتب شهري مقابل عمله ، و ظهرت الإتكالية ، إضافة الى النزوح الريفي الكبير ، مما أدى الى تكوين تجمعات سكانية على ضواحي المدن و يمكن أن نطلق على كل هذا الأزمة الاقتصادية والسياسية و الأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة منذ تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي حيث أكد المركز الوطني للدراسات

و التحاليل الخاصة بالتخطيط في تقرير له على أن سياسة التعديل الهيكلي التي شهدتها الإقتصاد الجزائري أدت إلى سوء الأوضاع و خلفت جيوب للفقر ، إذ وجدت الدولة الجزائرية نفسها مجبرة على محاربة معضلة من أهم المعضلات التي تواجه إقتصاديات الدول النامية ، ألا وهي الفقر وذلك باتباع سياسات تنموية عديدة تدعو المواطنين إلى ضرورة التحكم في شروط التنمية و التقدم من أجل حياة أفضل بهدف تكوين مجتمع جديد تستطيع الأسرة من خلاله وضع حد لما كانت تعانيه من مشاكل .

و في إطار هذه السياسة التنموية عمدت الدولة إلى إنشاء ما يسمى بوكالة التنمية الاجتماعية ونشرها على مستوى التراب الوطني، هذه الأخيرة التي أنشئت من أجل محاربة الفقر و التهميش الإجتماعي وذلك عن طريق تسيير محفظة من البرامج ذات بعد إنساني للتخفيف من أثر السياسات المتبعة الموجهة لصالح الفئات المحرومة و التي تخدم الأسرة الجزائرية سواء الأفراد أو الجماعات و كذا تقديم مجموعة من الخدمات ذات منفعة اقتصادية و إجتماعية وترمي كل هذه المهام المختلفة للوكالة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن في بيئته المباشرة وبالخصوص على مستوى أهم محاور التنمية الاجتماعية (الصحة ، التربية ، التشغيل ، البيئة... الخ) .

وسعيا منا للوقوف على مهام هذه الوكالة ودورها في تحسين الأسر الفقيرة في الجزائر فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على التساؤل الرئيسى التالي :

-هل أن وكالة التنمية الإجتماعية تمكنت من تحسين الأوضاع التي تعيشها الأسرة الجزائرية ؟
وتتركز دراستنا على أهم البرامج الموجهة للأسرة و مدى استفادة الأسرة الفقيرة منها .

وأردنا أن ندرس المؤشرات التالية :مؤشر السكن ، الحصول على رقم التأمين ، مدى كفاية هذه المنح لتلبية الحاجيات الأساسية للمستفيدين .

ولذلك إختارنا عدة تساؤلات فرعية توضح لنا عملية البحث فيما بعد وهي :

- 1- هل هذه المنح كافية لتلبية الحاجيات الأساسية للمستفيدين ؟
 - 2- هل تمكن الأشخاص المستفيدون من المنح من الحصول على رقم التأمين ؟
 - 3- ماهي حالة السكن الذي يأوي هؤلاء المستفيدين ؟
 - 4- هل إستفاد المبحوثون من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية ببلدية راس العيون ؟
- وبناء على ما سبق يمكن إستخلاص الفرضية العامة لهذا الموضوع و الفرضيات الفرعية التي تكون على الشكل التالي:

2-الفرضية العامة : إن وكالة التنمية الاجتماعية ساهمت في تحسين وضعية الأسر الفقيرة في الجزائر .

3-الفرضيات الفرعية :

- 1- هذه المنح كافية لتلبية الحاجيات الأساسية للمستفيدين .
 - 2- تمكن الأشخاص المستفيدون من المنح من الحصول على رقم التأمين .
 - 3- معظم المستفيدين يسكنون في سكنات لائقة .
 - 4- إستفاد المبحوثون من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية ببلدية راس العيون
- 4- أهمية الموضوع :**

تتضح أهمية الموضوع في كون الجزائر دولة نامية حققت استقلالها السياسي و مازالت تسعى لتحقيق استقلالها الإقتصادي و من بين الأهداف المسطرة لذلك الإهتمام بالأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع ، و تطورها هو مقدمة منطقية لتطوره ،و تغييره إلى الأحسن و بالتالي فإن موضوع التنمية هو موضوع نال أهمية كبيرة في بلدان العالم الثالث خاصة إذا ما ربطناه بالأسرة و وكالة التنمية الاجتماعية التي تسعى إلى تحسين ظروف الأسرة الجزائرية خاصة تلك الموجودة في المناطق المعزولة، ونحاول من خلال هذا البحث إبراز دور هذه الأخيرة في هذا المجال .

5-أسباب اختيار الموضوع :

إضافة الى ما سبق ذكره هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار موضوع : " دور وكالة التنمية الاجتماعية

في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية " نذكرها في مايلي :-

1) إثراء الساحة السوسولوجية بمثل هذه المواضيع .

- (2) لفت الإنتباه إلى ضرورة الإهتمام بالأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في المجتمع.
- (3) لفت الإنتباه إلى الدور الذي تلعبه وكالة التنمية الإجتماعية في محاربة الفقر و التهميش الإجتماعي.
- (4) تقييم نتائج وكالة التنمية الإجتماعية وما وصلت إليه منذ نشأتها سنة 1996 من خلال الدور المنوط بها .
- (5) حاجة التنمية الشاملة للمجتمع الى مؤسسات وهيئات واجهزة تنفذ من خلالها عملية التنمية تكون همزة وصل تربطها بالأسر الفقيرة حيث تخضض الدولة اموال طائلة وبرامج تنموية عديدة من اجل تحقيق التنمية المنشودة .
- وقد اخترنا واحدة من بين هذه الهيئات ألا وهي وكالة التنمية الإجتماعية للوقوف على النتائج التي وصلت اليها من خلال الدور المنوط بها المتمثل في محاربة الفقر والتهميش الإجتماعي وتحسين وضعية الأسر الفقيرة في المجتمع الجزائري .
- (6) وفرة المادة العلمية المختلفة المتعلقة بمختلف جوانب الموضوع إضافة الى النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الإجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية .

6-أهداف الدراسة :

من البديهي أن كل عمل أو فعل إنساني مهما كان بسيطا له هدف أو عدة أهداف تدفعنا للقيام به وأهدافنا المرجوة من وراء هذه الدراسة تتمثل فيما يلي :

- 1- الهدف الشخصي والمتمثل في نيل درجة الماجستير في علم الإجتماع العائلي .
- 2- معرفة الدور الذي تلعبه وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية خاصة الفقير منها .
- 3- معرفة النتائج التي توصلت إليها وكالة التنمية الإجتماعية منذ نشأتها من خلال في ما بذلته من جهود بصفة عامة و على مستوى الأسرة بصفة خاصة ، ومدى تحسينها لظروف الأسرة الجزائرية الفقيرة .
- 4- أما الهدف الرابع لدراسة فيتمثل في دراسة بعض الجوانب المهمة للأسرة مثل :وظائفها ،نظرياتها والتغيرات التي طرأت عليها ، أما بالنسبة لوكالة التنمية أفجتماعية لقد راينا الوقوف على برامجها وتعرض لكل برنامج على حدى خاصة تلك الموجهة للأسرة والوقوف كذلك على مدى مساهمة هذه البرامج في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية المحتاجة .

7-تحديد المفاهيم: إن الدراسة والبحث في أي موضوع تتطلب تحديد المفاهيم المعتمدة فيه لما تلعبه من أهمية بالغة في البحث ،ومع أن تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا يعتبر أمرا صعبا في العلوم الاجتماعية نظرا لتنوع المدارس الفكرية ، ويبقى أيضا تحديد المفهوم غير ثابت نظرا لاتصاله بواقع ديناميكي وغير ثابت أيضا .

ولكننا سنعطي بعض التعاريف الخاصة بالمفاهيم المرتبطة ببحثنا هذا ونحاول أن نبحت أيضا عن بعض التداخلات لبعض المفاهيم حيث يساعدنا ذلك في ضبط مدلول المفهوم .

1/ مفهوم الأسرة:

تتكون الأسرة العادية من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المسكن ويحضرون يتناولون معا اهم الوجبات وتحت مسؤولية رب الأسرة ، غالبا ما يربط هؤلاء الأشخاص قرابة دم أو زواج أو مصاهرة .

وسنبدأ تحديد مفهوم الأسرة بتحديد مكانتها في التشريع الإسلامي حيث اعتبرها اللبنة الأولى التي يقوم عليها البناء السليم للمجتمع إذ أن الزواج يمثل نصف الدين وقد كان اهتمامه بها لدرجة أنه لم يترك أمرا من امورها إلا وسن له مجموعة من الضوابط والقواعد وأعطاهها من العناية والحرص على حمايتها من التفكك ما لم تعطه لها شريعة أخرى ، والمتصفح لقانون الأسرة الجزائري يجد أن كثيرا من نصوصه تضمنت احكاما شرعية مستمدة اساسا من الشريعة الإسلامية فالأسرة الجزائرية محكومة ومنظمة وفقا لتعاليم الشريعة ومبادئها وفق ما تحقق المصلحة العامة المشروعة ويضمن لها الاستقرار والسكينة باعتبارها النواة الأولى في المجتمع¹

أما لغة : مأخوذة من الأ□سر و هو القوة و الشدة لذلك يقال أنها بمثابة الدرع الحصينة حيث أن أعضائها يشدون بعضهم البعض ، و يعتبر كل واحد منهما درعا للآخر "وهي أهل الرجل و عشيرته وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك وجمعها أسر ،وجاء في معجم علم الاجتماع أن الأسرة عي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج ، والدم ، والتبني ويتفاعلون معا²

1 -كمال بلخيري ،"التنمية والتخطيط والأسري في المجتمع الجزائري "رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة : 2009 ص 15.
2- عبد القادر لقصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار النهضة العربية 1999 ص 33 .

و الأسرة في علم الاجتماع هي البذرة الأولى في تكوين النمو الفردي و بناء الشخصية، و الأسرة في علم الاجتماع هي رابطة إجتماعية تتكون من زوج و زوجة و أطفالهما ، و تشمل حتى الجدود و الأحفاد و بعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة ، ويرى البعض أن الزواج الذي لا تصحبه ذرية لا يكون أسرة.

وفي هذا الإطار نجد أن أوجيست كونت يعرف الأسرة على أنها " الخلية الأولى في جسم المجتمع والنقطة الأولى التي يبدأ منها التطور والوسط الطبيعي والاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد"¹ ويعرف وليم اجبرن الأسرة بأنها "منظمة دائمة نسبيا مكونة من زوج وزوجة واطفال أو بدون أطفال ويرى أن العلاقات الجنسية والوالدية هي المبرر الأساسي لوجود الأسرة وأنها من مميزات الأسرة في كافة المستويات الثقافية"²

في حيث يرى مصطفى الخشاب أن "الأسرة هي الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب الاستقرار وتطوير المجتمع .

ويرر لنا من خلال هذا التعريف أن الأسرة هي جماعة بشرية منظمة ويظهر هذا التنظيم في الشكل من حيث الوظائف الموكلة إلى كل فرد من أفرادها كما يقع على عاتقها مسؤولية استمرار الحياة الاجتماعية في المجتمع من خلال ممارستها للضبط الاجتماعي وتكوينها للفرد الذي يعتبر اللبنة الأساسية لبناء المجتمع"³

ونعطي تعريفا إجرائيا للأسرة حيث نقول أنها الخلية الأولى في البنيان الاجتماعي تتكون من الزوج والزوجة وابناءهما أو بدون أبناء وهي في حد ذاتها نظام إجتماعي يتحد مع النظم المكونة للمجتمع ، وتوكل إليها عدة وظائف أهمها وظيفة التنشئة الاجتماعية حيث تهتم بتنشئة الأبناء وإكسابهم قيم الضبط الاجتماعي .

2/ مفهوم العائلة : نستطيع أن نقول أن التعاريف السابقة تنطبق أكثر على الأسرة النواة التي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد فقط ولا تضم أفراد آخرين ، أما الأسرة الممتدة أو العائلة فهي تضم الأبناء المتزوجين وأولادهم وبعض الأقارب والأحفاد والأصهار والأعمام والعماتالخ

1-محمد أحمد بيومي ، عفاف عبد العليم ناصر ، علم الاجتماع العائلي الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،2003 ،ص20

2- مرجع نفسه ، ص 21 .

3- كمال بلخيري ، مرجع سابق .ص 16 .

فهي التي نسميها العائلة وكلمة عائلة مأخوذة أصلا من العيلة بمعنى الحاجة فأعضاء العائلة الواحدة يحتاجون إلى بعضهم البعض كما يحتاجون إلى رب العائلة ، ولم يرد في القرآن الكريم لفظ الأسرة ولا لفظ العائلة وإنما جاء لفظ العيلة في قوله تعالى : " ووجدك عائلا فأغنى "¹

وتتكون العائلة من مجموعة من الأسر يعيشون تحت سقف واحد تربطه رابطة القرابة والدم ويقاسمون الأدوار الاجتماعية فيما بينهم ومن خلال هذا التفاعل المستمر ويكون وحدة اقتصادية واجتماعية قائمة بذاتها حيث تتميز العائلة التقليدية بعلاقات ورابط وثيقة بين أفرادها .

سنتناول في هذا البحث الأسرة الجزائرية الحضرية والريفية لأن الأفراد المعنيين بالبحث هم المستفيدون من البرامج المختلفة لوكالة التنمية الاجتماعية وهم يتواجدون في المناطق الحضرية والريفية ، والمناطق الحضرية هنا نعني بها مركز البلدية حيث يشمل البحث من برامج الوكالة المقيمين بمركز بلدية راس العيون ، والمناطق الريفية نعني بها القرى والمداشر التابعة للبلدية نظرا لوجود أشخاص مستفيدين من برامج الوكالة يقطنون بها .

سنتناول في هذا البحث الأسرتين معا (الحضرية والريفية) ، وقد تعاملنا مع (55) أسرة حضرية و(21) أسرة ريفية وذلك نظرا لكون عدد المستفيدين بالمنطقة الحضرية (مركز البلدية) أكبر من عدد المستفيدين بالمنطقة الريفية (القرى والشاتي التابعة لها) وهذا راجع إلى أن الكثافة السكانية بمركز البلدية أكبر بكثير من الكثافة السكانية بالمناطق الريفية وسنعطي تفاصيل أوفى عن هذا كله في الجانب الميداني من البحث .

3/ مفهوم تحسين الظروف: نقصد هنا بكلمة الظروف الظروف المعيشية للأسرة أو مجموعة الأسر المعنية بالبحث و نقصد بالظروف المعيشية بالمعنى الواسع مجموعة العناصر التي تتعلق بالوسط البيئي والحصول على السلع والخدمات واكتساب المعارف والتي تسمح للأسرة بالتعبير عن "الأنا" .

هذا المفهوم يشمل كذلك العملية التنظيمية المعمول بها للحصول على السلع المادية وأشكال متعددة من الترفيه وكذلك الخدمات المتعددة في مجالات مختلفة (الصحة، التعليم ، الشغل ، البرامج التنموية المختلفة ، الترفيه الخ)

وتشمل الظروف المعيشية على مجموعة من الوسائل المادية وغير المادية الخاصة بمجتمع معين والتي تسمح له بالتواجد والتكاثر ، وبالمعنى الضيق يقصد بالظروف المعيشية تحليل الظروف الاقتصادية للسكان أي استهلاك عدد معين من السلع والخدمات وكذلك اكتساب المعارف .

1- سورة الضحى الآية 08 .

يتضمن مفهوم ظروف أو أحوال المعيشة كل ما يتمتع به الفرد من مسكن وملبس ومأكل ومشرب ويتحدد ذلك عموماً بمستوى الدخل والبيئة التي يعيش فيها والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، حيث يشير البنك الدولي في هذا السياق إلى أن متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة وانفاقها يعدان مقياسين ملائمين للدلالة على مستوى المعيشة، طالما يشملان الإنتاج بغرض تحقيق الأستهلاك الذاتي، إلا أنهما لا يغطيان أبعاداً أخرى مثل: الثروة والصحة والعمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة والوصول إلى سلع وخدمات النفع العام أو موارد الملكية المشتركة في المجتمع.

لذا اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مؤشرات الحاجات الإنسانية وتشتمل الحاجات الأساسية المعبرة عن أحوال المعيشة على حاجات مادية مثل: الطعام والسكن والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم والصحة وحاجات غير مادية مثل: حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

وقد يعاني بعض الأفراد فقراً في إشباع حاجة من هذه الحاجات بينما يشبعون حاجة أساسية أخرى كأن تكون ظروف مسكنهم مثلاً أدنى من الحد الأدنى للمعيشة بينما ظروفهم من حيث الطعام جيدة فهل نستطيع القول أن هؤلاء الأفراد يعيشون في حالة معيشية متدنية؟ لست هناك معايير موضوعية كاملة نستطيع الحكم من خلالها على المستوى المعيشي للأفراد، ولكن من الثابت أن الوحدة المعيشية سواء كانت فرداً أم أسرة تعد ذات مستوى معيشي متدني إذا كانت تعيش تحت خط الفقر وعند تحديد هذا الخط هناك اتجاه عام يميل إلى:

1- عد الإنفاق الإستهلاكي مقارنة بالدخل المتاح، هو المؤشر الأكثر صدقاً في التعبير عن مستوى معيشة الأسرة.

2- قياس مستوى الرفاهية على أساس مستوى الفرد وليس الأسرة كوحدة مرجعية.

3- قياس أفضل مؤشر لمستوى معيشة الأسرة هو متوسط الإنفاق الإستهلاكي للفرد داخل الأسرة ويختلف مفهوم الحاجات من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر كذلك كما تختلف مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية عن مفهوم حاجات الكفاف فهذه الأخيرة تعني اكتفاء الإنسان بالحاجات الأكثر ضرورة كالطعام والصحة والسكن والملابس أي يكتفي بالحد الأدنى من سلع والخدمات أما مفهوم الحاجات الإنسانية فهو مفهوم ديناميكي يتطور ويتنوع كلما تطور المجتمع في مجالات التنمية المتعددة.

ويمكننا أن نعطي تعريفاً إجرائياً للظروف المعيشية حيث نقول أنها عملية مركبة ومتكاملة تتضمن توفير كافة العناصر والإحتياجات للفرد أو الأسرة والتي نستطيع الحكم من خلالها على مستوى

معيشة هذه الجماعة وتمثل في المأكل والمشرب والمسكن اللائق وهذه حاجيات فردية وكذلك الحاجات (الجماعية) كالتعليم ، العلاج ، النقل ، البيئة النظيفة وهذه الحاجيات يمكن قياسها بمدى تطور المجتمع ككل وتقدمه .

وقد اعتمدنا في هذا البحث على عدة محاور والتي نستطيع الحكم من خلالها على ما توصلت إليه وكالة التنمية الاجتماعية ومدى تحسينها لظروف الأسرة الجزائرية بالمناطق المعزولة وذلك لأن إتاحة الظروف المعيشية الحسنة والخدمات لكل الفئات المحرومة يساعد على زيادة الإنتاج ودفع عجلة التنمية بشكل كبير .

4/ التنمية: التنمية مفهوم عام يدل على التطور أو التغيير الذي يحدث في بلد معين ويشمل مختلف الميادين ، و يشتق لفظ "التنمية" من نَمى بمعنى الزيادة و الإنتشار ، ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين ، ظهر بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأ علماء الإقتصاد والإجتماع يقسمون الدول من حيث بنائها الإقتصادي و ما وصل إليه من تطور و من حيث مستوى الحياة الإجتماعية و المعيشية فيها إلى دول متخلفة و دول نامية و دول متقدمة و يشير مفهوم التنمية لذلك التحول الذي حدث بعد الإستقلال في الستينات من هذا القرن في كل من آسيا و إفريقيا بصورة واضحة .

وقد برز هذا المفهوم في البداية في علم الاقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي و المستمر لضمان التحسن المتزايد في مجالات الحياة لكل أفرادهم بمعنى آخر جعل المجتمع قادر على التكفل بتلبية الحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه عن طريق استغلال الموارد المختلفة المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الإستغلال و عموما فإن هذا المفهوم لم يستعمل منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و حتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء ، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث تطورها : التقدم المادي ، و التقدم الإقتصادي.

و حتى عند ما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع و قد تطور مفهوم التنمية لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك تنمية ثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في مجتمع ما ، و تنمية إجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات بين أطراف المجتمع (الفرد ، الجماعة ، الهيئات الإجتماعية

المختلفة ، الجمعيات ، و المنظمات الأهلية ... الخ)، بالإضافة الى استحداث مفهوم التنمية البشرية التي تهتم بدعم قدرات الفرد و مساعدته لتحسين مستوى معيشتة و أوضاعه في المجتمع. و عموما يمكننا أن نقول أيضا أن مفهوم التنمية يشير إلى "النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة"¹ ، ويمكن توضيح الفرق بين اصطلاحي النمو و التنمية في أن النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة ، أما التنمية فهي تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة عبر فترة من الزمن ، و هي تحتاج إلى دفعة قوية للنهوض بالمجتمع و إخراجة من حلقة التخلف إلى دائرة التقدم أما النمو فهو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي ، كما أنه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل الانسان .

إن التنمية هي عملية واعية ، معقدة ، موجهة نحو هدف معين وطويلة الأمد ، شاملة ومتكاملة في جميع أبعادها الإقتصادية الثقافية ، الإجتماعية ، البيئية ، الإعلامية الغاية منها هي إحداث تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة به وذلك بتدخل جميع القطاعات وتظافر كل الجهود بمشاركة الأفراد المعنيين بعملية التنمية لأن مشاركة المواطنين المعنيين هي مفتاح من مفاتيح عملية التنمية .

إذا أردنا إعطاء مفهوم بسيط للتنمية يصعب علينا ذلك يؤكد ذلك عالم الاجتماع الفرنسي جابريل لوبرا " التنمية ليست ظاهرة إقتصادية صرفة وإنما هي مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذات طبيعة سوسولوجية وسيكولوجية "²

كما أن عبد المنعم شوقي له نظرة أخرى عن التنمية حيث يقول " انها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع مامن خلال عمل تغيير مقصود وموجه يهدف إلى إشباع حاجاته "³

" وقد أكد ذلك أيضا عبد الباسط حسن حينما أشار إلى أن التنمية ماهي إلا عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع "⁴

"الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية وغيره فتحدث فيها

1 محمد شفيق ، التنمية والمشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1991 ، ص 18
2-عبد الرحيم تمام ابو كريشة ، دراسات في علم اجتماع التنمية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ص 38
3-محمد شفيق ، مرجع سابق ، ص 13 .
4- مرجع نفسه ، ص 13 .

تغيرات جذرية شاملة عن طريق مجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين¹ .

يمكن تعريف التنمية إجرائيا حيث نرى أنها :عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري و إجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع ذاته تقوم أساسا على مشاركة الجماعات السكانية المعنية مشاركة إيجابية وفعالة تبدأ بالتخطيط وإتخاذ القرارمرورا بعملية التنفيذ وتحمل المسؤوليات ووصولا إلى الإنتفاع من ثمرات مشاريع التنمية وبرامجها فهي بذلك توظيفا لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على مساهمة كل القطاعات والفئات الإجتماعية خاصة تلك التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وكفاءاتها وتحسين أوضاعها .

5/ التنمية الإجتماعية:

يمكننا أن نعبر عنها على " أنها التغيير الحضاري المقصود والمخطط له الذي يتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع القومي وكذا كل مايتصل بالعادات والتقاليد"² واستيعاب الطاقات وتنميتها في سبيل رفع المستوى المعيشي والإجتماعي .

ويلخص مؤتمر القادة الإداريين الذي عقد بالقاهرة في الفترة الممتدة بين 4 فبراير إلى 2 مارس مفهوم التنمية الإجتماعية في مايلي : " التنمية الإجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الإنسانية الإجتماعية هي تحقيق التوافق لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي ، و لدى المعنيين بالعلوم السياسية والإقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لاينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن ، تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة بالحلول الذاتية ، ولدى المصلحين الإجتماعيين تعني التنمية الإجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان ، والدخل الذي يوفر له إحتياجاته ، وكذلك الأمن والتأمين الإجتماعي ، والترويح المجدي، والقضاء على الإستغلال ، والعمل على تكافؤ الفرص ، والإنتفاع بالخدمات الإجتماعية ، وعند رجال الدين تعني الحفاظ على كرامة الإنسان وتحقيق العدالة و قيام التعاون على كافة المستويات والتأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله"³

ويعرف الدكتور عبد المنعم شوقي التنمية الإجتماعية بأنها : " ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المثالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في متضمنات وإتجاهات التغيير

1-مرجع نفسه ، ص 14 .

2- عبد الرحيم تمام ابو كريشة ، مرجع سابق ، ص 41 .

3-مرجع نفسه ، ص 42

الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات وكذا في سرعته بهدف إشباع حاجاته ، والمقصود بالثقافة أو الحضارة هنا البيئة المادية وغير المادية التي خلقها الإنسان لنفسه وتتضمن الصورة الكاملة والمتشابكة للعلوم والفنون والمعتقدات والفلسفات في أي مجتمع وكذا إنعكاساتها المادية والاجتماعية ...¹

وهناك تعريف آخر للتنمية الاجتماعية يقول " إنها العمليات التي يمكن بها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية التي هي جماعات من الناس يعيشون في منطقة جغرافية يعملون سويا لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الاجتماعي المستمر في " ² " أنظمة أساسية كالنظام الديني والعائلي والصحي والاقتصادي والسياسي " ³ .

وتهدف التنمية الاجتماعية إلى النهوض بالمجتمعات من جميع النواحي بعد تحديد إحتياجاتها ومعرفة طاقاتها وإمكانياتها المختلفة .

عموما يمكننا تعريف التنمية الاجتماعية تعريفا إجرائيا فنقول أنها مجموعة من الإجراءات والعمليات والمجهودات التي تلتزم بها الدولة وتعززها الجهود الأهلية والمشاركة الشعبية وذلك باستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتوفير الحياة الكريمة للإنسان في جميع المجالات (الصحة، التعليم العمل ، السكن الملائم الخ) والإنتفاع بكافة الخدمات الاجتماعية الأخرى .

6/ وكالة التنمية الاجتماعية: هي هيئة أنشئت من طرف السلطات الجزائرية من اجل إزالة الستار عن بقع الفقر والتهميش الاجتماعي والتخفيف من المشاكل التي تعاني منها الفئات المحرومة تشرف الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد ومنها البرامج للمناطق المحرومة (مشاريع تنموية) وسنعرض في الفصول اللاحقة من هذا البحث هذه البرامج إضافة الى مهام هذه الوكالة بالتفصيل .

1- ،مرجع نفسه ،ص 43 .

2- ،مرجع نفسه ،ص 46 .

3- ،مرجع نفسه ،ص 47 .

الفصل الثاني : الأسرة

أولا : تعريف الاسرة

ثانيا : تطور الاسرة

أ-الأسرة في الجاهلية

ب- الأسرة في الإسلام

ثالثا : خصائص الأسرة

رابعا :أنماط الأسرة

خامسا :وظائف الأسرة

سادسا : نظريات الأسرة

سابعاً: الأسرة الجزائرية وتطورها

أولا : تعريف الأسرة:

إن الإنسان يحتاج منذ طفولته إلى من يتعهدده بالرعاية و العطف إلى أن يشب و ليكبر و يستطيع المساهمة في الحياة الإجتماعية .

و الأسرة هي الوسط الأول الذي يتزعزع فيه الفرد و يشهد لها التاريخ بأنها أول الأنظمة الإجتماعية و أقدمها حيث استطاعت أن تستمر لآلاف السنين و هي أحد مقومات الوجود الإنساني في المجتمع البشري و هي نظام اجتماعي عالمي أوجده الله سبحانه و تعالى كإتحاد قائم بين كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر ، تقوم على أوضاع يعترف بها المجتمع و هي في طبيعتها اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات و القدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الإجتماع، كما عرفت المادتين 3.2 من قانون الأسرة الجزائري الأسرة باعتبارها "الخلية الأساسية للمجتمع تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية و صلة القرابة"¹ ، حيث "تعتبر الأسرة عالما صغيرا يرتبط بروابط وثيقة من العلاقات الشخصية المتبادلة"²، ويعتبر الفرد جزءا متفاعلا حيث يقوم بوظائفه كجزء لا يتجزء من الأسرة .

و تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط و التكافل و حسن المعاشرة و التربية الحسنة و حسن الخلق و نبذ الآفات الإجتماعية.

إن الأسرة هي إحدى العوامل الأساسية في بناء شخصية الفرد و فيها يكتسب العادات و السلوكات التي تبقى تلازمه طول حياته و هي نواة الحياة الاجتماعية الإنسانية بل الحيوانية قبل ظهور الإنسان ، إستمرت منذ نشأتها بسيدنا آدم أب البشرية إستجابة لعمارة الكون بضرورة الإنجاب و تعاقب الأجيال و هي في حد ذاتها مجتمع متكامل يمتد إلى النشاط الإقتصادي

و الاجتماعي و السياسي و هي أول مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية البالغة ففيها نبدأ خطواتنا الأولى في هذه الحياة و نكتسب المعارف و الخبرات و نتعلم التكيف مع البيئة المتغيرة المحيطة بنا ، و هي مصدر المبادئ و الأخلاق و الدعامة الأولى لضبط السلوك ، و بالرغم من ذلك فهي تعتبر أبسط شكل من أشكال المجتمع و توجد بأشكال مختلفة في كل المجتمعات ، و في كل

1- سلوى عثمان الصديقي ، خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية ، الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ، 2003 ، ص 301 .

الأزمة و هي الدعامة الأساسية في البنيان الاجتماعي ككل حيث أنها الوسط الأول الذي يترعرع فيه الفرد و يهيؤه لمواجهة أعباء الحياة ليكون عضوا صالحا و في هذا السياق تشير (سناء الخولي) : "إلى أنه بالرغم من صغر حجم الأسرة فهي أقوى نظم المجتمع ، فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا كما أنه لا توجد طريقة أخرى لصياغة بني الإنسان سوى تربيتهم في أسرة ، و لذلك تعد المهة الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلا عن تجربة الحياة خلالها ضرورة لتحويل المولود إلى مخلوق إنساني يعيش في انسجام مع الآخرين " ¹ ، و بالرغم من كل التغيرات التي طرأت على المجتمعات الحديثة فإن الأسرة مازالت لها قيمة كبيرة لا تعادلها فيها أي جماعة أخرى حيث اكتست هذه الأهمية خاصة لكونها البيئة التي يعيش فيها الطفل و تتم فيها عملية التنشئة الاجتماعية.

لقد تأثرت الأسرة بالتغيرات الحاصلة في المجتمع حيث تطورت من حيث الشكل و الوظيفة ... الخ إلى أن وصلت إلى الشكل الذي هي عليه الآن و لذلك فليس هناك تعريف واضح يتفق عليه العلماء فقد تعددت التعريفات بقدر تعدد العلماء و اختلاف اتجاهاتهم و بقدر هذا التطور الذي طرأ عليها ، و سنذكر في هذا الصدد بعض تعريفات العلماء لهذه الأخيرة .

- 1) يعرف هيربرت سبنسر الأسرة بأنها الوحدة البيولوجية و الاجتماعية.
- 2) " الأسرة وفقا لتعريف ميرداك هي عبارة عن جماعة إجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك ، و تعاون إقتصادي ، ووظيفة تكاثرية ، و يوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع ، تتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ واثني بالغة وطفل سواء من نسلهما أو بالتبني " ²
- 3) أما بل وفوجل فيعرفان الأسرة على أنها " الوحدة البنائية المكونة من رجل و امرأة يرتبطان بأطفالهما بطريقة منظمة اجتماعيا سواء كان هؤلاء الأطفال من صلبهما أو بالتبني " ³.

و يرى مصطفى الخشاب أن الأسرة هي : اتحاد تلقائي تؤدي إليه القدرات و الاستعدادات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة الى الاجتماع ، و هي بأوضاعها و مراسمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة و الطبيعة التلقائية للنظم و الأوضاع الاجتماعية.

- 4) " يقرر أوجبرن و نيمكوف أن الزواج بلا أطفال يكون هو الآخر أسرة ، وفي هذا المجال يعرفان الأسرة بأنها رابطة إجتماعية تتكون من زوج و زوجة مع أطفالهما كما يشيرا إلى أن الأسرة وقد

1- راضية لبرش، " نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت و المتغير " رسالة ماجستير ، جامعة باتنة : 2002 ص.21.

2- عبد القادر لقصير ، مرجع سابق ، ص 35 .

3- محمد احمد بيومي ، عفاف عبد العليم ناصر ، مرجع سابق ، ص 21 .

تكون أكبر شمولاً من ذلك ، فتشمل أفراد آخرين كالأجداد ، والأحفاد وبعض الأقارب ، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال " ¹

(5)-و يعرفها مصطفى بوتفنوشث كما يلي: " العائلة هي المؤسسة الأساسية التي تشمل رجلاً أو عدداً من الرجال يعيشون زواجياً مع امرأة أو عدد من النساء و معهم الخلف الأحياء و أقارب آخرين وكذلك الخدم " . ²

(6) "تعريف وافي علي عبد الواحد : الأسرة هي رابطة إجتماعية بين زوجين وأطفالهما ، وقد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراد آخرين شريطة أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين والأطفال " ³

و في الختام يمكننا أن نعرف الأسرة على النحو التالي :هي مؤسسة اجتماعية و قانونية تتكون عن طريق الزواج و هي تعني بالمفهوم الشائع مجموعة من الأفراد يتفاوتون كثرة و قلة تربطهم صلة الدم و القرابة يكتسبون بحكم انتمائهم إلى هذه الأسرة قوة مادية و معنوية لهم حقوق و عليهم واجبات و ما تتميز به هذه الجماعة هو مكان إقامة مشترك و تعاون اقتصادي و وظيفة تكاثرية

و يوجد بين اثنين من أفرادها على الأقل تربطهم علاقة جنسية يعترف بها المجتمع .

إن كل هذه التعاريف التي سبق ذكرها تنطبق على الأسرة النواة التي تتكون من الأب و الأم و الأولاد فقط ، ولا تضم أفراد آخرين .

أما العائلة أو الأسرة الممتدة فتعد العامل الأول في بقاء و تماسك البناء الإقتصادي و الإجتماعي في معظم البلدان " ⁴

ثانيا :تطور الأسرة:

إن الأسرة هي أقدم الأشكال الإجتماعية التي عرفت البشرية ، وهذا ما يفسر كثرة الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع " بل حتى أن أحد تعريفات علم الاجتماع في وقت ما كانت تجعل الأسرة هي الموضوع الرئيسي لهذا العلم " ⁵ و لكن بالرغم من ذلك فإنه لا يوجد في الوقت الراهن تاريخ شامل يغطي مراحل تطور الأسرة منذ العصور القديمة حتى وقتنا الراهن و لكن بالرغم من

1-ابراهيم بيومي مرعي ، ملاك احمد الرشيدى ،الخدمات الإجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، دون سنة نشر ، ص 10 .

2- مصطفى بوتفنوشث ، العائلة الجزائرية ترجمة أحمد دمري ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 ، ص 14

3 -السعيد عواشرية ، "الأسرة الجزائرية إلى أين" ، مجلة العلوم الإنسانية عدد 19 ، جامعة قسنطينة ، الجزائر : 2003 ص 113

4- حسين عبد الحميد رشوان ،التغير الإجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ، 2002 ص 241 .

5-محمد أحمد بيومي ، عفاف عبد العليم ناصر ، مرجع سابق ، ص 15 .

ذلك فإن الأسرة تطورت منذ بدايتها مع سيدنا آدم و حواء و ذريتهم ، و قد جرت العادة عند بعض علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا أن يعتبروا بعض الشعوب البدائية ، و خاصة السكان الأصليين (أستراليا و أمريكا) ممثلة الى حد ما لما كانت عليه الانسانية في نشأتها الأولى و هذا يرجع الى كون هذه الشعوب ظلت فترة من الزمن معزولة عن التيارات الحضارية ، و هذه العزلة جعلتها تحتفظ بقدر واسع من النظم التي كانت سائدة في المجتمعات الانسانية في أقدم عهودها و بملاحظة الأسرة في ذلك الوقت نجد انها كانت واسعة النطاق و الفرق بين مفهومي الأسرة و العشيرة لم يكن واضحا بل كان أفراد العشيرة الواحدة يرتبطون بعضهم البعض روابط قوية ليست قائمة على صلة الدم بل كانت قائمة على أساس أنهم ينتمون جميعا الى طوتم واحد ، " و الطوتم عبارة عن نوع من الحيوان و النبات تتخذه العشيرة رمزا لها ولقبا لجميع افرادها "1، ويعتقدون أنهم يؤلفون مع هذا الطوتم وحدة أو جماعة اجتماعية .

وقد عثر العلماء على هذا النظام في أمم كثيرة غير العشائر الطوطمية ، مثل ما كان عليه نظام الأسرة عند اليونان و الرومان حيث تضم جميع الاقارب و كل من يعترف بهم الرئيس حيث أن كل عشيرة لها رئيس و كانت العضوية في الأسرة تقوم على اساس قبول او اعتراف الرئيس بذلك.و قد تطورت الأسرة من حيث الرئاسة و مرت بعدد من الأشكال نجملها في ما يلي:

1) المرحلة الإباحية:

تتميز بعدم وجود نظام للزواج فهي بدأت مع ظهور الإنسان الأول الذي كان يحيا حياة إباحية حرة من كل القيود و قد اختلف العلماء على وجود هذه المرحلة فبينما يؤكد بعضهم وجودها مثل ماكلياند فإن البعض الآخر لا يعترف بوجودها مثل هنري مين (henry maine) .

2) المرحلة الماتريكية أو الأمية :

تتميز بسلطة الأم و رئاستها للأسرة في حين يقوم الزوج بالصيد و يغيب في رحلات بعيدة و تهتم الأم برعاية الأسرة ، " وتكون كلمتها هي النافذة على الأولاد ويكون لخا لهم حق الإشراف على تربيته "1

3) المرحلة البطريركية أو الأبوية : يرى بعض العلماء أن هذه المرحلة ظهرت بعد المرحلة الأمية و تتميز بسلطة الأب و تحكمه في رئاسة الأسرة و تولي جميع شؤونها الإقتصادية بل و تتسع هذه السلطة إلى الإشراف على زوجات الأولاد إذا كانوا يعيشون في مسكن واحد.

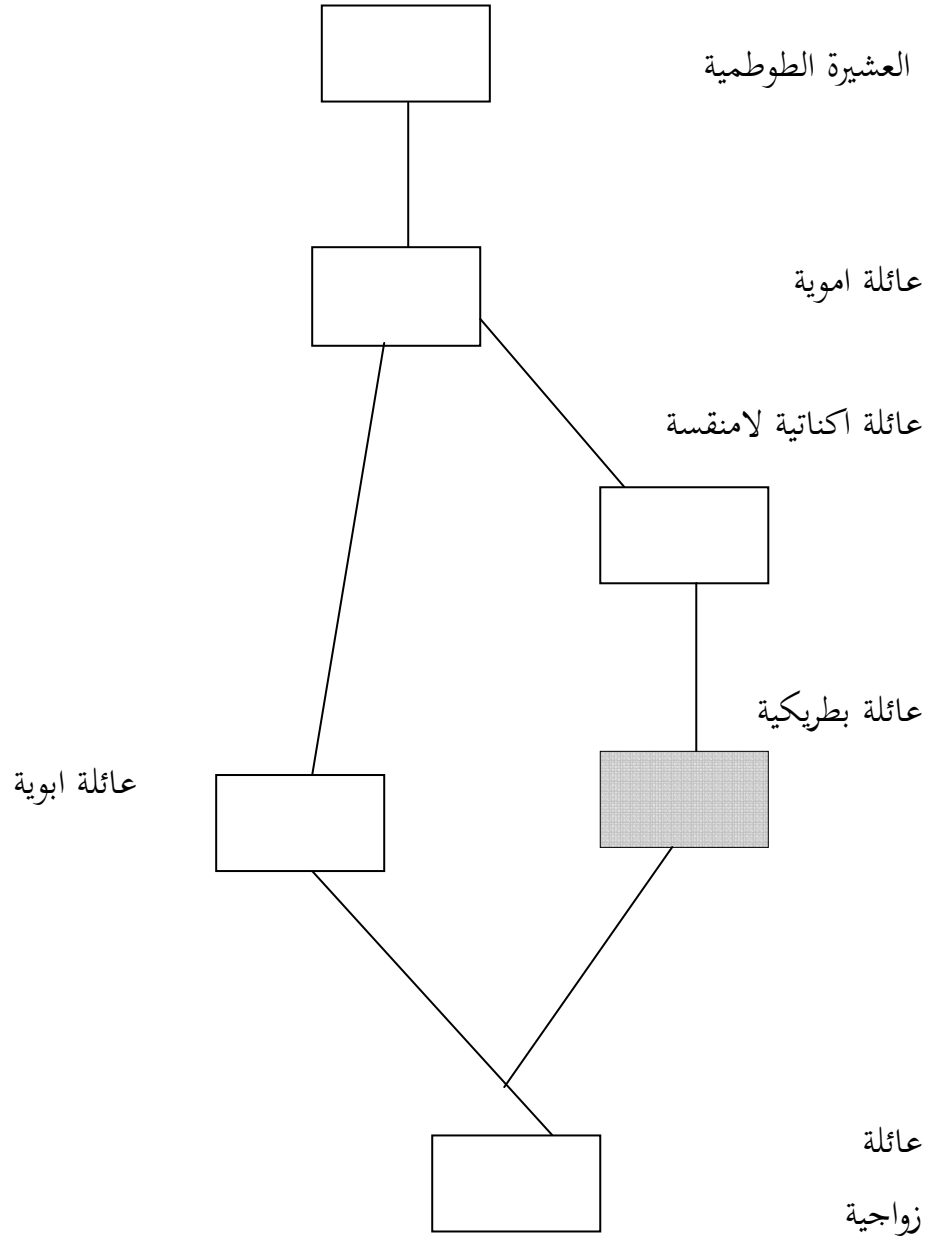
1 - سامية بن عمر ، " الأسرة والتنشئة الاجتماعية للطفل "، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة : 2004 ، ص 25 .

2-مرجع نفسه ، ص 26 .

4) المرحلة الإستقلالية أو الإنفرادية:

جاءت هذه المرحلة نتيجة لمتطلبات الوضع الإقتصادي الذي تطور خاصة في المجتمعات الأوروبية أو الأمريكية، حيث أصبح الزوجان يعيشان حياة مستقلة في مسكن خاص لا يلتقيان إلا في الليل وحتى الطعام أصبحا يتناولانه في المطاعم فكل منهما يقضي معظم وقته في العمل بينما يقضيه الأولاد في المدارس أو الحضانة و خاصة بالنسبة للمرأة العاملة التي أصبحت مستقلة في دخلها الإقتصادي و بالتالي ضاعت سلطة الرجل و انهار النظام البطريكي ، وإذا كان هذا الكلام لا ينطبق على كافة المجتمعات إلا في حدود ضيقة، كما أن المراحل السابقة أيضا ليست حتمية بالنسبة لجميع الشعوب.

-و في ما يلي رسم يوضح نظرية دوركايم في العائلة حسب ما جاء في كتاب مصطفى بوتفنوشت الذي قدمه في دراسته للعائلة الجزائرية حيث ينطبق عليها تماما.



خلف رحمي 

خلف اكناتي 

خلف ثنائي 

رسم يمثل نظرية دور كايم في العائلة

المصدر : مصطفى بوتفنوشت العائلة الجزائرية ترجمة أحمد دمري ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984، ص 19

بالرجوع إلى المخطط نقول أن الأسرة تطورت تطوراً غير واضح إذ نجد أن هذا التطور منبثق من العشيرة الطوطمية ، عائلة أموية و أخرى أكناتية لا منقسمة ، و العائلة الأبوية مشتقة من العائلة الأمومية ، و الأكناتية لم تكن سوى مرحلة مرت بها العائلة أثناء تطورها و التي تولدت عنها العائلة البطريكية التي كانت واضحة أكثر من العائلة الأكناتية ومهدت الطريق أمام العائلة الأبوية التي تميزت بسلطة الأب واعتباره المالك الوحيد لكل ممتلكات العائلة ، ومن اتحاد البطريكية و الإبوية يظهر لنا نوع جديد لا يحتفظ إلا بالإنسحاب الأبوي ألا وهو العائلة الزوجية التي تميز المجتمعات المتقدمة اليوم.

ونلاحظ أن هذا المخطط ينطبق على الأسرة الجزائرية خلال مراحل تطورها .

إن هذا التغير الذي طرأ على الأسرة لم يكن فقط في طبيعة بناءها بل شمل حتى وظيفتها و قيمها التي لم تبقى ثابتة عبر العصور.

ثانيا :تطور الأسرة

أ- الأسرة في الجاهلية:لقد كانت الأسرة في العصر الجاهلي أسرة ديكتاتورية مطلقة حيث أن الرجل له السلطة في تسيير شؤون المنزل و كانت المرأة تعيش في عبودية و تبعية فهي ملك للرجل و له أن يتصرف فيها حسب اهوائه و رغباته، حيث كان له مطلق الحرية في أن يتزوج و يعيد الزواج دون حدود ، ويطلق كذلك دون حدود ، ودون وجود سبب معقول أو يبقى بها في بيته معلقة من أجل الإضرار بها إذا شاء بل يتعدى الأمر كل هذا الى الأبناء حيث أن الرجل إذا أراد أن لا يعترف بأبوته لأبنائه له ذلك متى شاء .

كما أن الأنثى كانت ممقوتة حيث تعتبر عالة على الرجل فهو ينفق عليها دون مقابل و مصدرا للعار اذا ما كبرت لذلك كانوا يتخلصون منها بوأدها منذ الطفولة ، وكان هذا الإجراء عادي لا يستنكره المجتمع ، بينما كانوا إذا رزق أحدهم بولد يفخر به و يرغب في إنجاب أكبر عدد منهم و يعتبرهم مصدراً قوة و عزة .

و كانت الفتاة لمن يختارها إبوها لها حتى و لو مازالت في سن الطفولة و تتزوج من كهل أو حتى شيخ و في كثير من الأحيان يكون هذا لسبب مادي يعود على الأسرة من وراء هذا الزواج و كانت المرأة في أغلب الأحيان تتزوج من الأقارب خاصة أبناء الأعمام .

و الأسرة في ذلك الوقت هي أسرة ممتدة يتزعمها شخص كبير في السن قد يكون الأب أو الجد... الخ و يحق له التصرف في أمور الأسرة و حتى الأفراد ، بينما المرأة فقد كانت توكل لها مهمة تنظيم البيت و تربية و رعاية الابناء ناهيك عن عملها الى جانب الرجل في المجال الزراعي او الرعي مثلا فمند ذلك الوقت كانت المرأة تستغل استغلالا مزدوجا داخل البيت و خارجه.

ب- الأسرة في الإسلام:

لقد أولى الإسلام عناية فائقة للأسرة و " رسم لتكوينها منهاجا حتى يضمن لها السلامة و الاستقرار والإستمرار "¹ فقد تناولها القرآن الكريم في أكثر من موضع و شأن و وضع لها الأحكام و القوانين و ذلك لما لها من دور كبير في صلاح المجتمع أو فساده ، حيث جعل لكل فرد من أفرادها حقوقا و واجبات و اذا تمسك كل فرد بما جاء في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة يأمّن لنفسه الحياة الكريمة في الدنيا و الآخرة و قد أعطى الإسلام للمرأة حقوقها و حرم قتلها خشية من العار بغير حق قال تعالى: " و لا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون "²، وأعطائها حق التصرف في مالها ، وفي اختيار شريك حياتها دون ضغط أو إكراه و سوى بين المرأة و الرجل في المسؤولية و الاجر و العمل و جعل الفرق الوحيد بين المسلمين هو التقوى و العمل الصالح و مخافة الله حيث قال تعالى: " يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير "³.

و قد جعل الإسلام للمرأة كذلك حق الإرث و الصداق و التصرف المطلق بأموالها و لا يجوز لزوجها أن يأخذ شيئا من مالها الذي أعطاه إياه حيث قال تعالى : " و ءاتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا "⁴ .

1- كمال الدين عبد الغني المرسي ،الأسرة المسلمة، الإسكندرية : دار الوفاء 2002 ، ص 3

2- سورة الأنعام، آية 151

3- سورة الحجرات، آية 13

4- سورة النساء، آية 4

و قد جعل الإسلام لكل واحد من الزوجين حقوقا و واجبات، وعالج القرآن الكريم كل تفاصيل الحياة الزوجية كي تكون مستقرة و سعيدة ، وعندما تأخذ هذه الحياة اتجاهها معاكسا جعل كذلك لكل من الزوجين مخرجا شرعيا و ذلك بعد فشل كل محاولات الصلح بين الزوجين و استحالة العشرة بينهما و هذا المخرج يعتبر أبغض الحلال عند الله ، فهو لا يباح الا عند الضرورة القصوى و هذا حفاظا على الاسرة من التفكك حيث قال تعالى : " و ان يتفرقا يغن الله كلا من سعته و كان الله واسعا حكيما"¹

إضافة الى كل ما سبق ذكره هناك أحكام كثيرة تنظم الحياة بصفة عامة و الحياة الأسرية بصفة خاصة جاء بها القرآن الكريم و ذلك لتنظيم حياة الانسان و سلوكاته ، وهذا كله دليل على عظمة هذا الدين و حكمته.

ثالثا : خصائص الأسرة:

رغم أن الأسرة نظام إجتماعي متميز عن غيره من النظم الإجتماعية الأخرى إلا أنها تتميز ببعض الخصائص منها:

- 1- الأسرة هي الخلية الأولى التي يتكون منها البناء الإجتماعي و هي التي توفر الرعاية المعنوية و المادية لأفرادها .
- 2- الأسرة من أكثر الظواهر الإجتماعية عمومية و انتشارا حيث أنها موجودة في كل المجتمعات و في جميع المراحل التي مرت بها .
- 3- الأسرة محدودة الحجم و لكن مع ذلك نجد الأسر الكبيرة التي يكون عدد أفرادها أكبر من عدد أفراد الأسر الصغيرة و لهذا الحجم أثر واضح على رفاهية و سعادة أعضاء الأسرة .
- 4- تقوم الأسرة على قواعد و قوانين تنظيمية يقرها المجتمع فهي ليست عملا فرديا و إنما هي عمل جماعي لا يخرج عن الأطر التي يحددها المجتمع.
- 5- الأسرة هي مصدر العادات و التقاليد و المبادئ الدينية و التراث الإجتماعي ووظيفتها نقل كل هذا التراث من جيل إلى جيل عن طريق عملية التنشئة الإجتماعية.
- 6- الأسرة هي التي توفر لأفرادها الإستقرار و الأمن العاطفي .

1- سورة النساء، آية 130

- 7- من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة تمارس هذه الأخيرة قواعد و أسس للضبط الإجتماعي على أفرادها .
- 8- تعتبر الأسرة الإطار المرجعي العام الذي يحدد تصرفات الأفراد إضافة إلى أنها تضيف على أفرادها خصائصها و طبيعتها فمثلا إذا كانت الأسرة قائمة على مبادئ وقيم دينية نجد الأفراد الذين يترعرعون في هذه الأسرة يتعلقون بأمور الدين و حياتهم المستقبلية تتشكل من هذا المنطلق.
- 9- "الأسرة تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها"¹ ، حيث أن الأسرة إذا كانت منحلة و لا تؤدي وظائفها الأساسية بصورة حسنة إنعكس ذلك على الوضع السياسي و الإقتصادي للمجتمع مما يؤثر سلبا على مستوى معيشة الأسرة في حد ذاتها و خير دليل على ذلك أننا نجد الدول المتقدمة التي تدعم الأسرة و تولي لها الأهمية و الرعاية الكافية و ذلك بسن القوانين و التشريعات المحققة لسعادة أفرادها مستقرة سياسيا و اقتصاديا بينما نجد العكس تماما في الدول غير المستقرة سياسيا.
- 10- تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية خاصة في القدم عندما كانت الأسرة تعتمد في تلبية مختلف حاجياتها على إنتاجها الخاص أما في الوقت الحالي فبسبب التغيرات التي طرأت فإن الأسرة مازالت تؤدي هذه الوظيفة الاقتصادية و لكن ليس بنفس الصورة التي كانت عليها في الماضي.
- 11- الأسرة هي الوسط الطبيعي الذي اتفق عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان و دوافعه البيولوجية و الاجتماعية .
- 12- "تلقي الأسرة مسؤوليات مستمرة على أعضائها أكثر من أي جماعة أخرى"² و المسؤوليات الأسرية تمتد مدى الحياة ، بل إن أكثر المشاكل التي تواجهها الأسرة تكون بسبب تخلي أحد أفرادها على مسؤولياتهم .
- إذا ما توفرت مثل هذه الخصائص و المميزات فإنه يمكننا القول أن هذه الأسرة هي أسرة نموذجية و صالحة لإعداد جيل صالح عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها.

1- حسين عبد الحميد رشوان ، الأسرة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص 30
2- ابراهيم بيومي مرعي ، ملاك أحمد الرشيد ، مرجع سابق ، ص 17.

رابعاً : أنماط الأسرة:

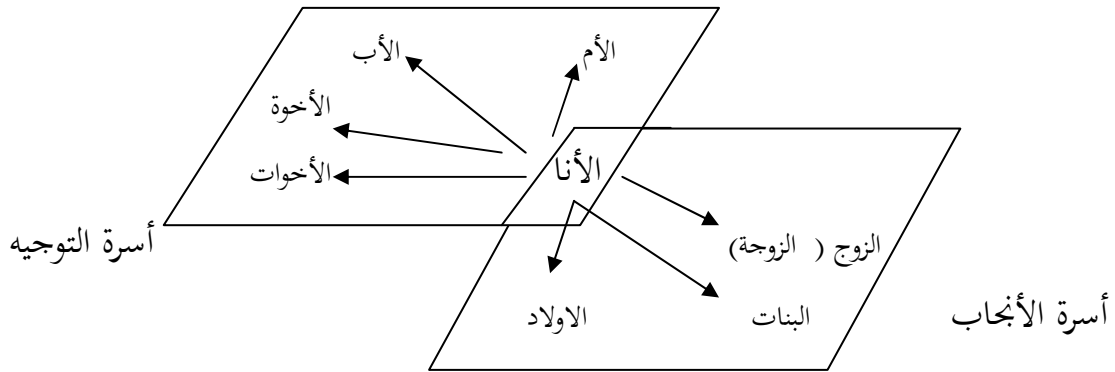
تختلف أنماط الأسرة من مجتمع إلى آخر باختلاف المجتمعات الإنسانية ، بل و تختلف هذه الأنماط داخل المجتمع الواحد فلا يوجد أي مجتمع يقتصر على نمط واحد فقط من الأسر و ذلك حسب المناطق الجغرافية ، و الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و التاريخية التي مر بها المجتمع و لقد وضع علماء الاجتماع عدة تصنيفات لأنماط الأسرة نذكر أهمها فيما يلي :

1- تصنيف الأسرة من حيث الإنتساب الشخصي : تصنف الأسرة من حيث الانتساب

الشخصي الى نوعين من الأسر :

أ- أسرة التوجيه: و هي الأسرة الأولى التي يولد فيها الإنسان ، و يكتسب منها التنشئة الإجتماعية و المعايير و القيم كي يقوم بأداء دوره كفرد في المجتمع.

ب- أسرة التناسل أو الإنجاب : وهي الأسرة التي يكونها الإنسان عن طريق الزواج و ينجب أبناء يقوم هو بإعدادهم و توجيههم ، ويكونون هم أيضا أفراد ينتمون الى أسرة هي بالنسبة لهم أسرة توجيه أي أن كل أسرة تناسل هي أسرة توجيه أيضا .
و في ما يلي مخطط يوضح فيه أسرة التوجيه و أسرة الإنجاب .



مخطط يوضح أسرة التوجيه و أسرة الإنجاب

المصدر : راضية لبرش، " نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير " رسالة ماجستير، جامعة باتنة : 2002 . ص23.

يتضح من خلال المخطط أن أسرة التوجيه هي في الأصل أسرة إنجاب تقوم بتوجيه الأنا لتكوين أسرة جديدة تعرف بأسرة الإنجاب حيث تغير دور الأبناء الذين كانوا في أسرة التوجيه ليصبحوا آباء و أمهات في أسرة الإنجاب و "مع مرور الوقت تصبح أسرة الإنجاب أسرة توجيه هي الأخرى ، إذ هي عملية مستمرة دون انقطاع عرفتھا وتعرفھا كل المجتمعات الإنسانية سواء في الأسرة الممتدة حيث تذوب أسرة الإنجاب في أسرة التوجيه و في الأسرة النووية حيث تكون مستقلة عنها"¹ أما إذا أدركنا الربط بين العناصر الموجودة في المخطط فنقول أن الأسرة باعتبارها جماعة اجتماعية تضم أشخاص أو أفراد عدا الزوج و الزوجة أما باعتبارها مؤسسة اجتماعية فهي عبارة عن الزواج و الإنجاب و العلاقات الاجتماعية و علاقات المصاهرة فهي تسير لتصبح مؤسسة مثل باقي المؤسسات الموجودة في المجتمع.

2- تصنيف الأسرة من حيث الإقامة:

تصنف الأسرة حسب مكان الإقامة الى ثلاث أنماط هي:

- أ- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوج
- ب- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة أهل الزوجة
- ج- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان في مسكن جديد مستقل

3- تصنيف الأسرة من حيث السلطة:

تشكل قاعدة السلطة أربع أنماط من الأسر:

- أ- الأسرة الأبوية : هي الأسرة التي تكون فيها السلطة المطلقة للأب على أبنائه و حتى على زوجاتهم و أولادهم.
- ب- الأسرة الأموية: تكون السلطة في هذا النمط من الأسرة للأم .
- ج- الأسرة البنيوية : هي التي يسيطر فيها أحد الأبناء.
- د- "أسرة المساواة: و هي الأسرة التي تقوم فيها العلاقات على أساس ديمقراطي"².

1- راضية لبرش ، مرجع سابق ، ص 23.

2- سامية بن عمر ، مرجع سابق ، ص 30 .

4- تصنيف الأسرة من حيث الشكل:

عرفت البشرية أمثالا كثيرة للأسرة نذكر منها :

أ- "الأسرة النووية أو النواة : و يطلق عليها أيضا إسم الأسرة الزوجية أو الزوجية و اسم الأسرة البسيطة و هي أصغر وحدة قرابية في المجتمع و تتألف من الزوج و الزوجة و أولادهما غير المتزوجين يسكنون معا في مسكن واحد"¹ تجمعهم التزامات متبادلة اقتصادية و اجتماعية و قانونية و يشهد لها التاريخ أنها موجودة في كل مراحل تطور الحياة البشرية و تعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر مع بعض الاختلافات من حيث حجمها و مكانتها من مرحلة تاريخية الى أخرى أو من مستوى اجتماعي الى آخر و لكنها تبقى الظاهرة العالمية الأساسية.

ب- "الأسرة الممتدة : تتكون الأسرة الممتدة من ثلاثة أو أربعة أجيال و تضم الأب و الأم و أولادهما غير المتزوجين و المتزوجين"² مع زوجاتهم و أطفالهم و تمتد في كثير من الأحيان لتشمل أخت الأب الأرملة أو العازبة"³ و أبويه و يعيشون جميعا في منزل واحد يرأسه رب الأسرة و يتصرف في شؤونه العامة و الخاصة ، و تشكل هذه الأسرة وحدة اقتصادية تسيطر على الملكية و على الوظائف و الأعمال الاقتصادية التي يزاولها أفرادها الذين يعيشون ظروف اجتماعية و اقتصادية متشابهة و هذا الشكل من أشكال الأسرة هو الذي كان شائعا في الماضي في معظم المجتمعات .

ج- الأسرة المركبة: ترتبط الأسرة المركبة بنظام تعدد الزوجات الذي شرعه الإسلام حيث توجد في المجتمعات الإسلامية بصفة خاصة و في المجتمعات الشرقية بصفة عامة.

و يتألف هذا النوع من الأسر من الرجل و زوجاته و أطفاله منهن.

الأسرة المركبة ماهي إلا مجموعة من الأسر البسيطة التي ترتبط معا لتكون وحدة قرابية يكون الزوج فيها عضوا مشتركا يربط بينها جميعا و تتميز عن الأسرة النووية في تعدد الزوجات و في وجود نوعين من الإخوة هما الإخوة الأشقاء و الإخوة غير الأشقاء الذين ينحدرون من الأب نفسه و من أمهات مختلفات .

1- عبد القادر لقصير، مرجع سابق، ص 53

2 - مرجع نفسه ، ص 54

3 - مرجع نفسه، ص 55 .

و من هنا فإن الزوج في الأسرة المركبة ينتمي الى أسرتين مختلفتين و لكنه يؤدي الدور نفسه حيث يقوم بوظيفة الزوج لأكثر من زوجة واحدة و وظيفة الأب لكل أبنائه من هؤلاء الزوجات .

د- **الأسرة المشتركة:** تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر يرتبطان ببعضهما البعض من خلال خط الأب و أغلب هذه الأسر تتكون من أخ و زوجته و أطفالهما و أخ آخر و زوجته و أطفالهما يتقاسمون منزلا مشتركا والتزامات متبادلة وهذه هي الأسس الرئيسية التي تميز هذه الوحدة القرابية.

هـ- **الأسرة المتحولة:** و هي الأسرة التي حدث لها تبدل على ملامحها و لكنه ليس شاملا فقد يصيب هذا التحول العنصر الإقتصادي و تبقى الأسرة محافظة على القيم و العادات الموروثة مثلا فهذه أسرة متحولة و قد يصيب التحول عنصرها الإيديولوجي فتتبنى قيما و مفهومات معاصرة و لكنها تبقى محافظة على المستويين الإجتماعي و الإقتصادي فعندئذ تعتبر هذه الأسرة أسرة متحولة .

و- **الأسرة المتعددة :** يقصد بها الأسرة التي يتعدد بها الأزواج و الزوجات ، فقد أباحت الشريعة الإسلامية تعدد الزوجات لكن حرمت تعدد الأزواج لحماية الأسرة والأنساب وبتالي شكل الأسرة متعددة الزوجات هو الشكل الأكثر انتشارا .

و في الأخير يمكننا أن نقول أننا ذكرنا أغلب الأنماط الأسرية الموجودة و هذا نظرا لتباين هذه الأنماط و اختلافها من مجتمع لآخر كما أن هذا الاختلاف كان مصحوبا باختلاف في وظائف الأسرة حيث أنها فقدت البعض من وظائفها في ظل التغيرات الإجتماعية المختلفة فبعدما كانت تؤدي الوظائف الدينية و السياسية و الإقتصادية و القانونية و الأخلاقية ...الخ أصبحت تقتصر على بعضها فقط.

خامسا :وظائف الأسرة :

يبدو واضحا من نظرة سريعة عبر التاريخ أن الأسرة و جماعة دائمة و هي أساس وجود المجتمع و قد تطورت وظائفها بقدر التطور الحاصل في الأسرة في حد ذاتها حيث تطورت من الإتساع و الكبر إلى الضيق و الصغر و ذلك بسبب ظهور تنظيمات متخصصة تقوم بالأدوار التي كانت تقوم بها الأسرة فالعشائر البدائية كانت شبه هيئة أو دولة مستقلة تقوم بكل وظائف الدولة(تربية،توجيه،سلطة،قانون....الخ).

كما تقوم بإنتاج كل ما تحتاج إليه و تشرف على التوزيع و الإستهلاك " فالأسرة كانت تمثل جميع الهيئات الإقتصادية التي تتمثل في العصر الحاضر في المصارف و المصانع و الشركات و غير ذلك تشرف على جميع شؤونها المادية و لا تصدر في هذه الناحية إلا عما يرسمه عقلها الجمعي و يتفق مع رغباته"¹.

و لكن نتيجة لتعدد المجتمع الحديث ، وزيادة ظهور التنظيمات المتخصصة فقد بدأت هذه الأخيرة في أخذ وظائف الأسرة الواحدة تلو الأخرى .
ومن هنا يتبادر إلى الأذهان سؤال منطقي : هل أن الأسرة عندما فقدت وظائفها الأساسية تدهورت و نقصت قيمتها؟.

إن الكثير من العلماء اعتبروا أن تقلص وظائف الأسرة هو من بين أسباب تفكك الأسرة في العصر الحديث و هذا ما يفسر في رأيهم ارتفاع نسبة الطلاق و نسبة الأشخاص الذين يمتنعون عن الزواج و كثرة الخلافات الأسرية .ولكن آراء هؤلاء العلماء تعرضت للنقد لأنه اذا كان تقلص وظائف الأسرة شيء سلبي فكيف نفسر الرخاء الإقتصادي في البلدان التي شهدت أكبر قدر من التقلص في الوظائف الأسرية بل هي أساسا مجتمعات صناعية متقدمة ، وبذلك نستطيع القول أن فقدان الأسرة لبعض وظائفها أدى الى تخصص الأسرة في وظائف معينة و خلصها من التوترات الناتجة عن كثرة الوظائف التي كانت ترهق كاهلها و ساعدها على تأدية الوظائف المتبقية بفعالية ومع كل هذا فإن الأسرة لم تتجرد من وظائفها الأساسية التي انحدرت اليها من الماضي و تطورت لتتلاءم مع الأوضاع و الظروف المتغيرة من حولها و هذه الوظائف يمكن أن نلخصها في الآتي:

أولاً: الوظيفة البيولوجية: "من أهم وظائف الأسرة وهي عبارة عن تنظيم سلوك الجنسي والإنجاب"² و الأسرة هي الوسط الطبيعي و المجال المشروع إجتماعيا لإشباع الرغبات الجنسية و تختلف هذه المعتقدات من مجتمع الى آخر و داخل المجتمع الواحد حيث أن المجتمعات العربية على سبيل المثال لا تسمح بالعلاقات الجنسية خارج نطاق الأسرة أي قبل الزواج و تسمى هذه الوظيفة كذلك في بعض المراجع بوظيفة تنظيم السلوك الجنسي أو الوظيفة الجنسية.

1- سامية بن عمر ، مرجع سابق ، ص 27

2 - السيد رمضان ، إسهامات الخدمة الإجتماعية في مجال الأسرة والسكان، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2002 ص 67 .

ثانيا : وظيفة الإنجاب و التكاثر:

الأسرة هي التي تمد المجتمع بالأعضاء الجدد و تحافظ على بقاء النوع البشري ، كما تتولى مهمة الإشراف على رعاية الأطفال و إعدادهم للقيام بوظائفهم في المجتمع ، إذ أن الأطفال الذين يولدون خارج نطاق الأسرة يعدون أطفال غير شرعيين بينما الأطفال الذين يولدون داخلها فهم أطفال مقبولون من طرف المجتمع .

ثالثا: الوظيفة التربوية و التعليمية :

تلعب الأسرة دورا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية فالمجتمع بحاجة ماسة إلى تعلم أفرادها للعناصر الأساسية لثقافته حيث تعتبر المحيط الأول الذي يلعب دورا أساسيا في تكوين شخصية الطفل عن طريق التفاعل العائلي الذي يتم بداخلها.

كما تتولى الأسرة تعليم أفرادها القيم و العادات الموروثة عن الأجداد ، و نقل التراث و غرسه في نفوسهم إلا أن ذلك تغير مع التطور العلمي و التكنولوجي ، وظهرت المدارس و الجامعات التي أصبحت تقوم بتنشئة الأجيال و لكن يبقى هذا من الناحية الخارجية فقط لأن المدارس و الجامعات وجدت لمساعدة الأسرة فقط و تبقى هذه الأخيرة هي التي تعمل على جعل الكائن الإنساني كائن اجتماعي يتكيف مع متطلباته كشخص و متطلباته كفرد في المجتمع .

رابعا: الوظيفة الإقتصادية:

"الأسرة جماعة اجتماعية مسؤولة عن توفير الحاجات المادية لأفرادها"¹ فهي التي توفر المأوى و المأكل و الملبس حتى بعد الزواج في كثير من الأحيان .

وقد كانت الأسرة في الماضي وحدة منتجة و مستهلكة لأنها تعيش بزراعة الأرض وذلك بمشاركة جميع أفرادها ، فهي تستهلك ما تنتجه ، و لكن مع التقدم العلمي الذي أدى إلى فقدان الأسرة لوظيفتها الإقتصادية تحولت هذه الأخيرة إلى وحدة استهلاكية بعدما حلت الآلة محل الإنسان و وفرت له الخدمات بأسعار أقل ، كما أدى هذا التقدم إلى خروج أفراد الأسرة من المنزل بحثا عن العمل بعد أن كان جميع الأفراد يعملون تحت سقف واحد ، وبذلك أصبحت الأسرة الوحدة الإستهلاكية الأساسية في المجتمع ، كما أصبح للمرأة دورا واضحا في اتخاذ القرارات الإقتصادية

1- حسين عبد الحميد رشوان ، الأسرة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص 51

و توزيع ميزانية الأسرة على أوجه الإنفاق المختلفة خاصة بعد اقتحامها لميدان العمل .

إننا إذا لاحظنا الإتصال الجنسي بين الزوج والزوجة و أضفنا له الوظيفة الإقتصادية لأدركنا تماما أن الأسرة هي النواة الأساسية في المجتمع و ذلك لأن الإتصال الجنسي بدون التعاون الإقتصادي أمر موجود خارج نطاق الأسرة و التعاون الإقتصادي دون الإتصال الجنسي أمر موجود كذلك خارج نطاق الأسرة ولكن الجمع بينهما لا يوجد إلا داخل الأسرة .

خامسا : الوظيفة الدينية : "إن دعوة الإسلام إلى الأسرة وترغيبه فيها تبرز لها وظائف و تظهر ثمرات ذات أثر فعال في حياة الفرد والأمة إذ هي نعمة من نعم الله وآية من آياته هيا لها للعباد واختارها لهم لتستقر بهم الحياة وتضع أكوادها"¹

إضافة الى هذه الوظائف تتحدث بعض المراجع عن الوظائف الأخرى أهمها:

- 1- الوظيفة النفسية.
- 2- منح المكانة الاجتماعية .
- 3- ممارسة الضبط الاجتماعي .
- 4- الأسرة وسيلة من وسائل التقارب بينهما و بين الأسر الأخرى و ذلك عن طريق المصاهرة .
- 5- الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية و استمرارها .
- 6- تنظيم أنشطة الترفيه .

الملاحظ على هذه الوظائف أنها وظائف مساعدة و مكملة للوظائف الخاصة بهيئات أخرى حيث أن الأسرة لا تستطيع القيام بوظائفها بمعزل عن هذه الهيئات ،أو بمعنى آخر أن تخلي الأسرة عن وظائفها لم يمنحها الإستقلال التام بل جعلها موجودة بصفة مباشرة و فعالة لأنها النواة الأولى و المحور الرئيسي الذي تدور حوله جميع الأنظمة الموجودة في المجتمع (سياسية ،دينية ،اقتصاديةالخ).

و في الأخير بقي لنا أن نشير إلى وظيفة هامة من وظائف الأسرة ألا و هي وظيفة الإشباع العاطفي و الذي نعني به أن الأسرة هي المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أفرادها فمن خلالها يتزود الفرد بشحنات من الأمن و الحب و الدعم العاطفي الذي يساعدهم على تحمل المسؤولية و مواجهة أعباء الحياة الكثيرة .

1- مصطفى عوفي ، "خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثر على التماسك الأسري " ،مجلة العلوم الإنسانية ،عدد 19 جامعة قسنطينة : 2003 ص 139 .

و قد أشارت سناء الخولي إلى هذه الوظيفة العاطفية و نعني بها "التفاعل العميق بين الزوجين و بين الآباء و الأبناء في منزل مستقل ، مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة"¹، هذه الوظيفة يترتب عنها ظهور الأسرة النووية الحديثة التي تحمل مسؤولية كبيرة . كونها مسؤولة عن توفير جو يملؤه الحب و الود و العطف بين أفرادها و لذلك نجد أن الأفراد المقبلين على الزواج لا يريدون الزواج فقط و لكنهم يبحثون عن الزواج السعيد الذي يضمن لهم حياة دافئة ملؤها المشاعر الفياضة و العلاقة القائمة على الحب بين الزوجين و الأبناء.

نظريات الأسرة : إن مسألة نشأة الأسرة الإنسانية وأصولها وتاريخها وما تزال مسألة يحيط بها الكثير من الغموض نظرا لتباين وتناقض الآراء حولها ولكن رغم ذلك فهناك البعض من العلماء ممن اهتموا بالقضايا الأسرية بشكل خاص وأدلى كل واحد منهم بدلوه في هذا الشأن ، وقد وضعت عدة نظريات إجتماعية حاولت دراسة الأسرة وتفسير العلاقات الإجتماعية التي تربط أفرادها ومن أهمها نذكر :

1) النظرية البنائية الوظيفية : إن هذه النظرية لا تهتم بالبحث عن أصل الأسرة وتطورها بل "ينظر أصحاب هذا الإتجاه إلى البناء الإجتماعي على أنه محور أساسي لتفسير تطور الأسرة، وذلك لما يتضمنه من عمليات تجرى بين أجزائه ووحداته المختلفة وما ينتج عنها من إسهامات وظيفية لبقائه واستمراره "² فهم يهتمون بدراسة أثر وظائف الأسرة في ديمومة وبقاء الكيان الإجتماعي وتوضيح الترابط الوظيفي بين المؤسسة الأسرية وبقية مؤسسات المجتمع الأخرى فلا يمكن تصور حياة إجتماعية بدون أسرة فهذه النظرية تركز على الوظائف والأدوار الأسرية لاستمرار وتطور الأسرة والجماعة والمجتمع الكبير "³

"وقد استمدت النظرية البنائية الوظيفية أصولها من الإتجاه الوظيفي في علم النفس وخاصة النظرية الجشططية ، ومنها الوظيفة الأنثروبولوجية كما تبدو في أعمال مالينوفسكي ،ورادكليف براون ، ومن التيارات الوظيفية القديمة والمحدثه في علم الإجتماع ،و هي التيارات التي تبلورت بشكل واضح في ميدان دراسة الأنساق الإجتماعية عند تالكوت بارسونز "⁴

-
- 1- راضية لبرش ، مرجع سابق ، ص 46 .
 - 2- السعيد عواشرية ، مرجع سابق ، ص 117 .
 - 3- سامية بن عمر ، مرجع سابق ، ص 40 .
 - 4- سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ص 116

يتمحور المدخل البنائي الوظيفي أساسا حول تفسير وتحليل كل جزء وتوضيح طريقة ترابط الأجزاء مع بعضها البعض فضلا عن العلاقة بين الجزء والكل كما يوجه اهتمامه كذلك نحو الوظائف التي تكون محصلة لهذه العلاقة .

" ويندرج التحليل وفقا للنموذج المثالي لهذه النظرية من الماكرو (الوحدة الكبيرة) إلى المايكرو (الوحدة الصغيرة) ويرجع الفرق بين هذين النمطين المتعارضين إلى حجم الوحدة التي تكون محلا للتحليل فالتحليل الوظيفي على النطاق الواسع (ماكرو) يعالج الأنساق الواسعة نسبيا وكذلك النظم ، أما التحليل الوظيفي على النطاق (مايكرو) فإنه يعالج الأسر الفردية أو الصغيرة نسبيا ¹ ومن أهم العلماء الوظيفيين الذين كان لهم إسهامات واضحة في دراسة الأسرة نذكر :

1-تالكوت بارسونز : عالج بارسونز من خلال إتحاه الوظيفي الواضح عدة موضوعات هي : العلاقة بين الزوجين ، عملية التنشئة الاجتماعية الخ دراسة الأسرة والمجتمع الصناعي " ويرى عند معالجته للأسرة الحديثة أنه في كل الجماعات الصغيرة ميل لظهور تباين في الأدوار فهناك أفراد تختص بالأدوار الرئيسية وآخرون يختصون بالأدوار الثانوية التابعة كما يؤكد بأن وظائف الأسرة الأمريكية الحديثة تقلصت وأصبحت تتلاءم وتنكيف مع المجتمع الصناعي الحديث و أن هذه الأسرة من النوع القرابي المنعزل جغرافيا واجتماعيا ، كما أنه لم يغفل عن دراسة نمط الزواج في الأسرة الأمريكية ²

2- بل وفوجل : يرى كل منهما أن الأسرة هي نسق فرعي في المجتمع الشامل الذي يتضمن أنساق فرعية أخرى كنسق التعليم ونسق القيم والنسق الإقتصادي حيث تؤثر هذه الأنساق على الأسرة وتتأثر بها " ومن شأن هذا التأثير أن يجعل البناء الأسري عرضه للتعديل والتغير المستمر تبعا للتغيرات التي تحدث في تلك الأنساق كنتاج سببي للترابط الموجود بين التغيرات الأسرية من جهة ، وبين التغيرات التي تحدث في تلك الأنساق من جهة أخرى ³

3-ميردوك : من الناحية البنائية أوضح ميردوك القواعد الأساسية المحددة للطبيعة بناء الأسرة والتي تشمل قاعدة الزواج ، قاعدة النسب ، قاعدة الإقامة وقاعدة القرابة والنسق القرابي ولكي يكتمل نسق الأسرة لابد من تحقيق عدة علاقات (علاقة الزوج بالزوجة ، علاقة الأباء بالأبناء ،علاقة الأخوة الخ)

1 - مرجع نفسه ، ص 117 .

2 - سامية بن عمر ، مرجع سابق ، ص 40 .

3 - مرجع نفسه ، ص 40 .

أما من الناحية الوظيفية لابد من تحقق أربع وظائف هي الوظيفة الجنسية ، الوظيفة الاقتصادية ، وظيفة الإنجاب ، الوظيفة التربوية وهو يرى بأن ماهو وظيفي للمجتمع هو أيضا وظيفي للفرد وهذا غير مؤكد دائما فنلاحظ أن ميرداك يبرز عنده ذلك التطابق الآلى بين (فما هو خير للأسر وهو خير المجتمع) .

نقد الاتجاه الوظيفي : تعرض هذا الاتجاه إلى العديد من الانتقادات ومن أهمها أنه يفترض وحدة المصالح داخل أفراد الأسرة ويقلل من شأن الصراعات وأختلاف المصالح رغم وجودها .

(2) النظرية التفاعلية الرمزية : يركز أصحاب هذا الاتجاه على العمليات الداخلية للأسرة ، وقد بدأ استخدام التفاعلية الرمزية كمصطلح يشير إلى مدخل معين ومميز لدراسة حياة الجماعة الإنسانية حيث اهتمت ببحث مسألتين رئيسيتين هما: التنشئة الاجتماعية والشخصية " وذلك أن التنشئة الاجتماعية تركز على كيفية اكتساب الإنسان لأنماط السلوك وطرق التفكير والمشاعر الخاصة بالمجتمع في الوقت الذي تهتم "1" فيه بالبحوث المتعلقة بالشخصية بالطريقة التي تنظم وفقا لها الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك "2" ومن أهم علماء هذه النظرية نجد : بيرجيس ، وويلاردوالر وهيل وقد تفرعت هذه النظرية إلى اتجاهين هما : التفاعلية الرمزية : "حيث أصبحت مرجعا لكثير من الاتجاهات الحالية التي تهتم بالأشخاص داخل الأسرة مثل العلاقات بين الزوج والزوجة والوالدين وأبنائهما والأدوار وتمثل عملية التنشئة الاجتماعية محورا أساسيا في المدخل التفاعلي الرمزي "3

والسلوكية الاجتماعية : وهي تدرس السلوك من خلال المواقف التي يعتبر السلوك الإنساني استجابة لها ويعتبر بوسارد من أهم المهتمين بدراسات الأسرة في هذا المجال " فقد وضع تصنيفا لمواقف الأسرة سواء فيها يتعلق بالعلاقة الداخلية بما يتضمن الحجم والتنظيم النشاط أو العلاقة الخارجية بما يتضمن المكانة الاجتماعية "4

نقد النظرية : إن ما يؤخذ على هذه النظرية هو أنها تدعو إلى ان التفاعل بين بني الإنسان يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها وهذا غير صحيح ، فلا يمكن للأفراد التعامل عن طريق الرموز ، كما أنها تركز على التفاعل في حداته بينما تركز السلوكية الاجتماعية على النظر إلى الأسرة

1 - سناء الخولي ، مرجع سابق ، ص 120 .

2 - مرجع نفسه ، ص 121 .

3 - السعيد عواشرية ، مرجع سابق ، ص 118

4 - سامية بن عمر ، مرجع سابق ، ص 43

كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك لكن التفسير الصحيح لتطور الأسرة وتغيرها يقتضي الأخذ بالنظرة الشاملة والجامعة لكل هذه الاتجاهات .

3) النظرية التطورية : تعد النظرية التطورية الكلاسيكية من أهم النظريات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الأسرة " إذ يرى أصحابها أن دورهم الرئيسي هو الكشف عن الأشكال الأصلية للتنظيم الاجتماعي بما فيها الأسرة وربط هذه الأشكال بالحاضر حيث برز هذا المفهوم عن طريق سلسلة من المراحل التاريخية ¹ حيث أن الأسرة في أريهم "تخضع لقانون التطور والنمو عبر الزمن بما فيه سلوك الفرد الاجتماعي الذي ينتج عن تفاعله مع أفراد أسرته ومع محيطه الخارجي كما أنه لكل مرحلة تطورية ظروف تلزم الأسرة القيام بمهام معينة لكي تواجه شروط وظروف مرحلة تطورية جديدة ²

ومن أهم علماء الاجتماع المهتمين بدراسة الأسرة من خلال هذه النظرية فريدريك لوبلاي ، ادوارد وسترمارك ، روبرت ماكيفر، كارل زيمرمان ، هنري مين ، باخوفين " حيث أن هنري مين نشر كتابه القانون القديم سنة 1861 وأكد فيه أن الأسرة التي تتميز بسلطة الأب المطلقة هي الأصل الأصيل للحياة الاجتماعية في الماضي ³ " وأن هذه السلطة التي يعتمد عليها الأب أدت في جميع الأماكن وفي مرحلة معينة إلى إنتساب الأبناء إليه وليس إلى أمهم أما باخوفين فقد ألف كتاب حق الأم سنة 1861 ووصل إلى نتيجة عكسية حيث رأى أن المجتمعات البدائية كانت تتميز بالإباحية الجنسية فجاءت بذلك المجتمعات التي تتميز بسلطة الأم ثم ظهرت مجددا الجماعات التي تتميز بسلطة الأب ⁴، أما ملكينان يرى أن الجماعات الاجتماعية قد مارست الزوج الخارجي

وأطلق عليها إسم القبائل ثم تتطور هذه الجماعات إلى نظام الإنتساب إلى الأم اسبق من النظام الأنتساب إلى الأب ⁵

نقد النظرية التطورية : إن أبرز الإنتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية هي إفتقارها إلى أدلة منطقية تؤكد صحة وجود المراحل التطورية بالفعل كما أن هذه النظرية تميل إلى نزع عادات الشعوب والنظم الاجتماعية وتضعها في مشروع تطوري مرتب مسبقا فهي بذلك تعمم النموذج الغربي على باقي المجتمعات الإنسانية .

1 - السعيد عواشرية ، مرجع سابق ،ص 116 .

2 - سامية بن عمر ، مرجع سابق ، ص 44 .

3 - السعيد عواشرية ،مرجع سابق ،ص 117

4 -،مرجع نفسه ،ص 116

5 -،مرجع نفسه ،ص 117

4) نظرية الصراع : يركز أتباع هذه النظرية " على علاقات القوة داخل الأسرة خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار حيث أشارو إلى أن أعضاء الأسرة الذين لديهم موارد ومعتقدات يستحوذون على السلطة أكثر من غيرهم في حين ركز بعضهم على الصراع بطريقة واضحة حيث يرون أن الأسرة عبارة عن صورة مصغرة للصراع في المجتمع"¹

فالأسرة هي خلية أساسية من خلايا المجتمع تتأثر بالظروف المحيطة به " فالأسرة التي تعيش في المجتمع الإقطاعي في رأي الماركسيين تنقسم إلى أسر حاكمة (أي النبلاء ورجال الدين وممتلكي الأرض) وأسر محكومة (أي أسر فلاحية كادحة) وهناك صراع بين الأسر المحكومة والحاكمة بسبب سقوط المجتمع الإقطاعي ودخوله إلى مجتمع رأسمالي ، والمجتمع الرأسمالي حسب أراء فريد يريك انحلز مقسم إلى أسر برجوازية وأسر بروسنارية وهذا التقسيم يعتمد على امتلاك هذه الأسر لوسائل الإنتاج"²

نقد النظرية : إن الأخذ بفكرة الصراع يجعل الأسرة تعيش في تناحر وتفقد الكثير من خصائصها مثل الحب ، والتعاون والتكافل بين أفرادها فمما لاشك فيه أن أي وسط يسوده الصراع تكون العلاقات فيه متوترة ، فالصراع شيء طبيعي ولكن عندما يكون صراعا إيجابيا يبرهن على صلابة بنيان الأسرة وليس على تفككها.

من خلال ماسبق يتضح لنا وجود تضارب في الأراء حول دراسة وتحليل الأسرة وأن كل نظرية من النظريات السابقة هي عدسة مكملية للنظر من خلالها وفهم هذا النظام أكثر فلو جمعنا كل هذه النظريات (البناية الوظيفية التفاعلية الرمزية ، النظرية التطورية ، نظرية الصراع) لتحصلنا على نظرية عامة وشاملة تعطينا تفسيراً أشمل حول نشأة الأسرة وتطورها ووظائفها المختلفة .

تاسعا : الأسرة الجزائرية و تطورها :

تعتبر الأسرة صورة مصغرة للمجتمع الكبير ، إذ نجد أن العلاقات السائدة في المجتمع تسود في الأسرة ، و التغيرات التي تحدث في الأسرة لا يمكن تمييزها أو فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع . و لا يمكننا معرفة الأسرة الجزائرية و تطورها إلا بمعرفة تلك التحولات و التغيرات التي تحدث في المجتمع الجزائري .

"فقد كان المجتمع الجزائري قبل الإستعمار يتكون من مجموعة من القبائل و العشائر و على رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخا و له مرتبة خاصة"¹ فهو القائد الروحي للقبيلة ينظم فيها كل الأمور و هو المسؤول عن توزيع الأدوار و الوظائف و حماية أعضاء القبيلة و فك النزاعات ، و تسيير كل شؤون القبيلة ، و كان يعيش في شكل جماعات إجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية بالإضافة إلى كون المجتمع الجزائري مجتمع مسلم و قد تجلت تعاليم هذا الدين الحنيف في تقاليد الأسرة الجزائرية من خلال السلوكات و العلاقات القرابية لأفرادها .

وقد أدى "دخول الإستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري إلى العديد من التغيرات الإجتماعية المختلفة ، فقد عمل الإستعمار على ضرب ثوابت الأمة الجزائرية ، و تفكيك نظام القبائل و ذلك بسلب الأراضي من الجزائريين كونها مصدر رزقهم و وحدة النظام الإجتماعي و ذلك للقضاء على روح الجماعة و العلاقات المدعمة بالملكية الجماعية و تحرير الفلاح "¹ الجزائري من العلاقات القرابية التي تنسجها القبيلة و هذا ما أدى إلى تلاشي الملكية الجماعية و ظهور الملكية الفردية التي حلت محلها و انتقلت السلطة من حكم شيوخ إلى نظام أبوي ، و من هنا انتقل المجتمع الجزائري من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد حيث نجد العائلة الجزائرية مكونة من مجموعة أسر تعيش في مسكن مشترك "² يحتل الأب فيه "مكانة مادية و روحية قد لا تطاها أي سلطة أخرى فهو يحرص على تماسك الأسرة"³ و يؤدي واجباته اتجاه زوجته و أولاده و كل من يعيش تحت مسؤوليته فهو صاحب القرار فيما يتعلق بأمور الأسرة ، و هو صاحب الملكية و الكافل لأبنائه المتزوجين و غير المتزوجين .

1- سامية بن عمر ، مرجع سابق ، ص 47 .

2- مرجع نفسه ، ص 48 .

3- سناء قلمامي ، "صراع الأجيال حول القيم الإجتماعية داخل الأسرة الجزائرية " ، رسالة ماجيستر ، جامعة باتنة 2003 ، ص 136 .

ولكن ما إن ظهرت الثورة حتى التحم الجزائريون حول أهداف وطنية مشتركة و أدى ذلك إلى تغير العائلة التقليدية الجزائرية بصفة خاصة ،وكذا تغير المجتمع الجزائري بصفة عامة .

و بعد استقلال المجتمع الجزائري ظهرت معطيات جديدة حيث عاش هذا المجتمع تغيرا على جميع المستويات (إقتصاديا ، ثقافيا ، إجتماعيا ...) وقد مس هذا التغير البناء الأسري وقد عرفت الأسرة الجزائرية آنذاك عدة تحولات حيث تغير شكل الأسرة الممتدة أصبحت تتسم بدرجات متفاوتة حسب الأوضاع الحضرية للمجتمع وشيئا فشيئا بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة للتجه نحو شكل الأسرة النووية غير أن هذا التغير بقى بصورة نسبية طبقا لتقدم الأحوال العامة في المجتمع ككل .

وهكذا تحولت الأسرة الجزائرية في التحول من نموذج إجتماعي و إقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة و يعتمد على الزراعة و الفلاحة و تربية الحيوانات إلى نموذج فردي يقوم على الإقتصاد الصناعي ، و العمل المأجور و الملكية الخاصة و الاستقلالية الفردية على جميع الأصعدة . و ظهرت الأسرة الجزائرية المعاصرة التي تغيرت فيها أساليب التنشئة الإجتماعية وأصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة تقوم بجزء منها

و تغيرت اتجاهات أفرادها حول عدد كبير من القضايا التي تخص الأسرة خاصة الزواج و تغيرت الوظائف و المراكز و الأدوار .

و خرجت المرأة إلى ميدان العمل الذي يبقى رغم إيجابياته له سلبيات كثيرة أهمها "وقوف المرأة في وجه الرجل و التقليل من فرصته في الحصول على منصب عمل مما يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة حيث أنه في السابق كان الأب العاقل عن العمل في الأسرة الممتدة يعتبر شخص عادي يعيش حياته دون عناء أما الأب في الأسرة النووية فهو رب العائلة و المسؤول الأول عن إعالة أفراد أسرته وبقاؤه بلا عمل يشكل مشكلة حقيقية داخل الأسرة إذ يؤدي ذلك إلى إنخفاض مستوى المعيشة و عدم القدرة على مسايرة التغيرات المختلفة ، مما يؤثر سلبا على كل أفراد الأسرة ،حيث يضطرون إلى الكسب بطرق غير شرعية و ربما "تشملمهم الانحرافات السلوكية و الانحلال الخلقي و تأخر سن الزواج "1ناهيك عن الحالة النفسية المتوترة التي تجعلهم يفقدون الشعور بالأمان و الإطمئنان مما يجعلهم يتصرفون بعنف ، كما يبرز أثر سلبى آخر بخروج المرأة إلى العمل ألا و هو

1- السعيد عواشرية، مرجع سابق، ص 122-

انشغال المرأة بالعمل خارج المنزل و إيكال مهمة الأمومة لدور الحضانة أو الخادmates اللاتي في كثير من الأحيان لا يقدمن الرعاية و التنشئة الإجتماعية السليمة و ربما كان هذا هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى فساد الأبناء فيما بعد و انحرافهم .

كما أن المرأة العاملة في كثير من الأحيان تفقد وظيفتها كأم فإن الأب فقد هيئته التي كان يتمتع بها في الجيل القديم و صار يتقرب إلى أبنائه و يطلب ودهم بعد أن كانوا هم الذين يتقربون اليه و يطلبون رضاه عنهم كل هذا يدفع خاصة بالمراهقين و المراهقات إلى انحرافات سلوكية ناتجة عن أسباب نفسية منها فقدان الحنان و الدعم الأسري .

إن كل ما سبق ذكره ناهيك عن اضمحلال الأسرة الممتدة التي كانت توفر الكثير من المصاريف حيث أن الزوجين المستقلين الآن لابد لهم من توفير مسكن أولا و إن توفر المسكن لابد من تسديد كل الفواتير (كهرباء ، غاز ، ماء الخ) ، بدلا من أنهم في الأسرة الممتدة يسكنون في مسكن واحد ويسددون فاتورة واحدة إضافة الى تأثيث المنزل و النفقات اليومية مع قلة مناصب الشغل و انتشار البطالة و الآفات الإجتماعية (الطلاق ، الإدمان ، جنوح الأحداث... الخ) هذه كلها مؤشرات تنذر بانتشار واسع للفقر.

لذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية توجيه شبكة من برامج الدعم و المساعدة الخاصة بالأسرة نظرا لكونها الخلية الأساسية في بناء النسيج الاجتماعي ، وتطورها هو مقدمة منطقية لتطوره خاصة الأسر الموجودة في المناطق المحرومة والتي تحتاج أكثر من غيرها للتدعم والمساعدة ، ومن بين هذه السياسات التي اتبعتها الدولة الجزائرية في هذا الشأن إنشاء مؤسسات أو هياكل تشرف على مجموعة من البرامج الموجهة للفئات المحرومة ومن بين هذه المؤسسات نجد وكالة التنمية الإجتماعية التي تشرف على تسير محفظة أو مجموعة من البرامج التي تهدف الى تحسين الظروف المعيشية للأسرة الجزائرية من أجل دفع عجلة التنمية النهوض بالمجتمع الجزائري وستعرض في الفصل المقبل إلى مهام هذه الوكالة والبرامج التي تشرف عليها . .

الفصل الثالث : التنمية ووكالة التنمية الاجتماعية

أولاً: التنمية

أ- تعريف التنمية

ب- مستويات التنمية

ج- انواع التنمية

ثانيا : التنمية الاجتماعية

ثالثا : وكالة التنمية الاجتماعية

رابعا : برامج وكالة التنمية الاجتماعية

1- برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية

1- جهاز الشبكة الإجتماعية

أ - المنحة الجزافية للتضامن

ب-منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة

2- برنامج الخلايا الجوارية

2- برامج التشغيل والادماج

1- برنامج عقود ماقبل التشغيل

2- برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية

3 - برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات إستعمال مكثف لليد العاملة

-برنامج مشاريع التنمية الجماعية التساهمية .

أولا : التنمية

"يطلق تعبير دول العالم الثالث على دول إفريقيا وآسيا ماعدا اليابان ودول أمريكا اللاتينية ، وتقع غالبا في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية ، أما الدول المتقدمة فإن معظمها يقع في قارة أوروبا وأمريكا الشمالية ، وهو الجزء الشمالي من الكرة الأرضية ، وبينما يضم العالم الثالث حوالي 65 % من سكان العالم فإن الدول المتقدمة تضم حوالي 35 % فقط من عدد السكان"¹ .

و تجدر بنا الإشارة إلى أن الإستعمار الذي تعرضت له معظم الدول المتخلفة كان له أثر كبير على هذا الوضع" فمن الحقائق الثابتة أن بلدان العالم الثالث لم تخلق هكذا ، ولم يكن التخلف طبيعة ملازمة لها "² فقد عمل الإستعمار على تدمير القوى الإنتاجية لهذه الدول وتشويه إقتصادها هذه وانتشر الجهل والأمية مما أدى بهذه الدول بعد الإستقلال إلى مواجهة مجموعة من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية .

حيث يتزايد فيها عدد السكان مع عدم وجود دخل يواجه هذه المشكلات ، لذلك فإن هذه الدول لا بد عليها من مواجهة هذه الحقيقة وإقامة العلاقات الإقتصادية على قدم المساواة مع الدول الكبرى وهذا لن يتحقق إلا بالتنمية التي أصبحت "كمفهوم فرض نفسه على عالم اليوم نتيجة التغير الهائل في الغرب والشرق بعد الحرب العالمية الثانية"³

و التي تعتمد عليها دول العام الثالث " لكي تحقق مستوى معيشيا مرتفعا ، ومن ثم تكون التنمية وظيفة أساسية من وظائف الدولة لمحاولة رفع مستوى المعيشة لأفرادها إجتماعيا وثقافيا وإقتصاديا "⁴ ، وعن طريقها يحاول الإنسان أن يصل إلى تحقيق الرفاهية والرخاء وتنمية طاقاته البشرية وحسن استثمارها .

أ- تعريف التنمية : إن "السمة العامة للبلدان المتخلفة هي انخفاض مستويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية والإدارية و الإعلامية عما هي عليه في البلدان المتقدمة"⁵

1-محمد شفيق ، مرجع سابق ، ص 10 .
2-أندرو وبسيتر ، مدخل إلى علم إجتماع التنمية ، ترجمة وتعليق عبد الهادي محمد والي، السيد عبد الحليم الزيات ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1995 ص 16
3- مريم احمد مصطفى ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1997 ، ص 9
4 - فؤاد بسيوني متولي ، مشكلة التنمية والبيروقراطية ، الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 1998 ، ص 11
5-محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث الطبعة الاولى ، بيروت : المؤسسة الجامعية 2000 ، ص 67 .

"و مما يزيد من اللبس في تحديد مفهوم دقيق للتنمية ، أن قضية التنمية تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام والفكر السوسيولوجي بوجه خاص فالتنمية مشكلة جميع الأنظمة بالإضافة الى ذلك تخصص كل فرع من فروع المعرفة الاجتماعية في جانب واحد من جوانب الحياة -أجزاء من جانب - فعلم الاجتماع يدرس البناءات"¹ ، وعلم الاقتصاد يدرس الإنتاج المادي ويهتم علم النفس الاجتماعي بدراسة الاتجاهات ، وعلم السياسة يدرس العلاقات الدولية و أما التنمية فتدخل في نطاق تخصص كل العلوم ،وعلى الرغم من وجود هذا اللبس والتباين فقد شاركت الكثير من الهيئات العلمية وحكومات الدول و علماء الاجتماع و النفس والاقتصاد والانتربولوجيين في تعريف التنمية حيث خرجت الأمم المتحدة في عام 1955 ب على " أنها العلمية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا أو إقتصاديا ، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه"² "وفي عام 1956 قدمت نفس الهيئة تعريفا يشير إلى أن تنمية المجتمع هي العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم والشعوب وتمكينها من الإسهام الفعال في التقدم القومي"³ ويتميز هذا التعريف بأنه أبرز دور الحكومة ،وبذلك تصبح تنمية المجتمع مجهودا مشتركا بين المواطنين من جهة وجهود الدولة من جهة أخرى .

وما يمكن أن نستخلصه من هذين التعريفين هو أن عملية التنمية أيا كانت يجب أن تعتمد على :

- ضرورة مشاركة الأهالي في العمل على تحسين أحوالهم وظروف معيشتهم مشاركة فعالة للنهوض بالمجتمع.

- تقديم الخدمات خاصة المادية من قبل الهيئات الحكومية مع وجود أهداف مخططة من قبل الحكومة وتشجيعها للأهالي من أجل تحقيق التنمية المنشودة .

" وهناك تعريف آخر للتنمية يؤكد أنها عبارة عن تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها توفير المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل ومشاركة ورعاية ورفاهية واستقرار لكي ينمو إلى أقصى ماتسمح به إمكانياته وقدراته ولكي يتكيف تكيفا ديناميا مع المجتمع الذي يعيش فيه ويحدث من المتغيرات ما يراه لازما"⁴ .

1- عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، مرجع سابق ، ص 39 .

2- مرجع نفسه ، ص 39 .

3- مرجع نفسه ، ص 40 .

4- مرجع نفسه ، ص 42 .

"ويرى الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى أن عملية التنمية تنطوي على شرطين :

الشرط الأول : هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين الفرد أو المجتمع.

الشرط الثاني : توفير الترتيبات الأساسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة الى أقصى حدودها .

ويرى أيضا أن المعوق الرئيسي لعملية التنمية هو الإستغلال بكل صوره ومستوياته: إستغلال مجتمع لمجتمع آخر واستغلال جماعة لجماعة أخرى في داخل المجتمع¹ ولإزالة هذا المعوق علينا تحقيق المساواة في فرص الحياة مثل المساواة في الخدمات الصحية والتعليمية والإشباع المادي والروحي الإنجاز المهني الخ

"ومن الإسهامات الجادة التي قدمها ماركس في هذا المجال فهمه للتنمية أو التحديث على أنها عملية ثورية أي أنها تتضمن تحويلات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية ، وقد ذكر ماركس أن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما"²

" والتنمية كمصطلح يستخدم دوليا على نطاق واسع الآن لا تشير إلى عملية نمو تلقائية ، وإنما هي عملية تغير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسؤولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي " ³ .

" كما يرى البعض أن كل تنمية تشهدها المجتمعات النامية تعتبر عملية تحول وتغير من أسلوب إنتاج إلى آخر ، ومن بناء اجتماعي إلى بناء اجتماعي مغاير"⁴

"وهناك نمط جديد من الإستخدام لمفهوم التنمية حيث يرى البعض أنها عبارة عن منهج ديناميكي وعلمية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير وأسلوب الحياة والتفاعل التعاوني "⁵ .

1- مرجع نفسه ، ص 46.

2- محمد شفيق ، مرجع سابق ، ص 14.

3- محمد عاطف غيث ، محمد علي محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، بيروت : دار النهضة العربية 1986 ، ص 19 .

4- محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 ، ص 97 .

5- أحمد مصطفى خاطر ، التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة ، الإسكندرية : 1995 ص 9

"من خلال العرض السابق لبعض التعاريف المختلفة للتنمية نستخلص مايلي :

- 1- أن التنمية تحدث تغيرا إلى الأمام .
 - 2- الهدف النهائي لعملية التنمية هو تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع .
 - 3- تحيط التنمية بكافة جوانب الحياة على إختلاف صورها وأشكالها "1 .
 - 4- تعتبر الجهود والمشاركة الشعبية عامل أساسي في عملية التنمية حيث تلعب القيادات الشعبية دورا مهما في دفع عجلة التنمية في جميع جوانب الحياة لتحسين جميع النواحي (الإجتماعية ، والإقتصادية والثقافية..... الخ) .
 - 5- برامج التنمية يجب أن تقوم على أساس الإحتياجات الحقيقية لسكان .
 - 6- يجب أن تهتم عملية التنمية بكل سكان المجتمع وليس بفئة أو جماعة منه ، ورغم ذلك ليس بالضرورة أن يشارك كل السكان في المشاريع الموجهة لصالح المجتمع .
 - 7- يتم تحديد فترة زمنية للعمل لأن التنمية هي عملية أو مسار أكثر من كونها برنامج ولا تسير بطريقة عشوائية .
 - 8- "دفع الحركة الإجتماعية لتحسين ظروف المجتمعات المحلية وبمشاركة أهالي المجتمع أنفسهم باعتبارهم المتأثرين مباشرة بما يعانیه المجتمع من مشكلات"2 .
- "وذلك باعتبارها المشاركة الشعبية مفتاح من مفاتيح التنمية و" رسالة الإقتصاد الصحيح هي شعب يعمل لاشعب يعمل له أو لبعضه كل هذا ينتظر الإبداع الإقتصادي وتعاون الإقتصاديين مع أشقائهم من العلماء الإجتماعيين الآخرين لتحقيق هذه الرسالة "3 .
- إن التنمية وإن كانت تهتم في المحل الأول بالموارد وواجه النشاط الإقتصادي فإن هدفها الأول والأخير هو الإرتفاع بمتسوى معيشة الإنسان على جميع النواحي وتسعى لما فيه خير الفرد والمجتمع .

1- عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، مرجع سابق ، ص 47

2-رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية ،الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث 1999 ، ص 87 .

3-محمد نبيل جامع ، إجتماعيات التنمية الإقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي ،القاهرة : دار غريب 2000 ، ص 62 .

من خلال كل التعريفات السابقة نعطي تعريفا إجرائيا لعملية التنمية حيث يمكننا القول أنها عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري واجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع ذاته تقوم أساسا على مشاركة الجماعات السكانية المعنية مشاركة إيجابية وفعالة تبدأ بالتخطيط واتخاذ القرار مروراً بعملية التنفيذ وتحمل المسؤوليات ووصولاً إلى الإنتفاع من ثمرات مشاريع التنمية وبرامجها فهي بذلك توظيفا لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على مساهمة كل القطاعات والفئات الإجتماعية ، خاصة تلك التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها و كفاءاتها وتحسين أوضاعها.

ب- مستويات التنمية : إذا أردنا التطرق إلى مستويات التنمية فهناك ثلاثة مستويات أساسية متعارف عليها بين الخبراء المتخصصين في التنمية وهي :

1- المستوى القومي: ويقصد بها اتخاذ الدولة اتجاهها لتحقيق التنمية الشاملة واهتمامها بكافة القطاعات ومراعاة التوازن والتنسيق بينها.

2- التنمية الإقليمية: وهي التي تكون على مستوى إقليم محدد يتخذ لتنميته سواء كان هذا الإقليم وحدة سياسية أو جغرافية أو إدارية وثقافية الخ

3- التنمية المحلية: أو ما " اصطلاح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ، ويقصد بها المشروعات التي من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء بالمدن الكبرى) مع السلطات الحكومية بهدف تحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية لتلك المجتمعات المحلية " ¹ من أجل المساهمة في النهوض بها وتنميتها .

ج- أنواع التنمية :

إن للتنمية أنواع عديدة وكثيرة فهناك: التنمية الإقتصادية ، التنمية البشرية ، التنمية المحلية التنمية المستدامة ... الخ وهناك التنمية الإجتماعية التي نحن بصدد دراستها والتركيز عليها .

وإذا أردنا أن نحدد أنماط التنمية فنجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أنماط هي :

التنمية الإقتصادية : يمكننا تعريفها على أساس أنها " تلك الإجراءات والتدابير المخططة المتمثلة

في تغيير هيكل الإقتصاد القومي ، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبر فترة محددة من الزمن " ² وهي تركز أكثر على الجوانب المادية والإقتصادية والإنتاجية في المجتمع بحيث يستفيد منها أغلب أعضاء المجتمع .

1- محمد شقيق ، مرجع سابق ، ص 20

2- مرجع نفسه ، ص 19

أما النمط الثاني فهو التنمية الاجتماعية : التي نحن بصدد دراستها والتركيز عليها وتعريفها فيما
أما النمط الثالث فهو ما يطلق عليه التنمية المجتمعة وهو نمط يجمع بين النمطين الإقتصادي
والاجتماعي ، "ولذلك يطلق عليه غالبا التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي بين القطاعات البشرية
وبين كافة الموارد غير البشرية (زراعية ، حيوانية ، معدنية ... الخ) لتحقيق الإستراتيجية العامة للدولة
1".

ثانيا : التنمية الاجتماعية : هي ذلك التغيير المقصود والمخطط له من قبل يتناول كل جوانب الحياة
المختلفة تلتزم به الدولة وتعززه جهود المواطنين بإستغلال الإمكانيات المتاحة ، وتهدف التنمية
الاجتماعية إلى النهوض بالمجتمعات المحلية من جميع النواحي الاجتماعية والثقافية والصحية ... الخ
بعد دراسة احتياجاتها وتحديد إمكانياتها وطاقاتها المادية والبشرية ومحاولة الموازنة بين هذه الإمكانيات
، وتلك الإحتياجات مع الأخذ بعين الإعتبار الدور الفعال الذي تلعبه مشاركة ومجهودات المواطنين
لأن إحساس الشعب بمسؤوليته الأولى في حل مشاكله هو أول طريق إلى التنمية الاجتماعية التي "
تقوم على علاقة تعاون متبادلة بين الحكومة والهيئات المتخصصة من ناحية، وبين الشعب من ناحية
أخرى مهما اختلفت صور هذا التعاون المتبادل ، ولهذا لا تتحقق التنمية عن طريق إنشاء قسم أو
مكتب يتحمل مسؤولياتها الخاصة لأن موافقة المجتمع على التنمية بإعتبارها أسلوبا للعمل و الإنجاز
تفرض قواعد وحدودا معينة على سلطة الخدمة العامة "2 ولذا فإن التنمية تتحقق عن طريق
الشعب مباشرة ، ولكن لضمان نجاحها لابد من وجود سلطة ومسؤولية من طرف الهيئات الحكومية
.

وتحدد أهم مجالات التنمية الاجتماعية في مايلي :

- 1- "مجالات الرعاية الصحية وتنقيف الصحي والأمن الصناعي حيث أصبحت ضرورة من ضرورات
المحافظة على القوى البشرية "3 عن طريق توفير الهياكل الصحية اللازمة وتجهيزها خاصة في المناطق
المحرومة ، ونشر الوعي والتنقيف الصحي لدى المواطنين .
- 2- مجالات الرعاية التربوية ، عن طريق بناء وتجهيز المدارس والمؤسسات التعليمية للقضاء على الجهل
، والأمية خاصة في القرى والمداشر النائية .

1- محمد شفيق ، مرجع نفسه ، ص 19 .

2 -محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ببيروت : دار النهضة العربية ، 1974، ص 163 .

3- محمد عبد الفتاح محمد ، ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي
الحديث ، 2003 ، ص 345 .

3- القيام بعمليات إحصائية ودراسات ميدانية للتعرف على جيوب الفقر من أجل محاربته بمختلف الطرق والوسائل .

4- إنشاء مجتمعات جديدة ، وتنمية القرى والأرياف من أجل إحداث تغيير فيها يجعلها الوجه الحضاري للمجتمع متوافقا ريفه وحضره .

5- توجيه شبكة متكاملة من البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات المحرومة بإعتبارها مجالات رحبة للتنمية الاجتماعية .

6- تشجيع العمل على بناء مختلف المؤسسات الاجتماعية الموجهة للفئات المهمشة (دور المسنين ، مراكز للمعوقين ، الطفولة المسعفة ... الخ) .

بإعتبارها تدعم عملية التنمية الاجتماعية في كثير من النواحي والتنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بالموازاة مع التنمية الاقتصادية فيمكن اعتبارها وجهان لعملة واحدة وكل منهما تكمل الأخرى ، عموما فإن التقدم المنشود من طرف الدول النامية لن يتحقق إلا بتحقيق التنمية الشاملة وكل جزئيات التنمية المختلفة التي يضمها وعاء التنمية والتي يجب أن تتكامل وينسق لها وتوفرها جميع الإمكانيات لتحقيق ما رسمه المجتمع من أهداف ، وذلك للقضاء على الفقر والتهميش الاجتماعي وكل ظروف المعاناة التي سببها الإستعمار أو خلفتها ظروف مختلفة

ثالثا: وكالة التنمية الاجتماعية :

في إطار سياسة الدولة الجزائرية التي تهدف إلى الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية العميقة للتوجه نحو إقتصاد السوق ، وجدت السلطات العمومية نفسها مجبرة على بذل مجهودات أكبر للتخفيف من آثار هذا المخطط على المستوى المعيشي للمواطنين مما دفعها إلى إعادة قولبة النشاط الاجتماعي للدولة عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تتولى ذلك ، من بين هذه الهيئات وكالة التنمية الاجتماعية التي هي مؤسسة عمومية مزودة بقانون خاص هدفها الأساسي هو محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي ، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الجزائرية بالخارج ، تشرف الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية (مشاريع تنموية)، وسنعرض في الفصول اللاحقة من هذا البحث هذه البرامج والمهام الخاصة بالوكالة بشكل من التفصيل .

1 - القانون الأساسي للوكالة : أنشئت وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق لـ 29 يوليو 1996 والذي يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي حيث جاء فيه :

المادة الاولى "عملا بالمادة 196 من الامر رقم 27-95 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1995 والمتضمن قانون المالية 1996 تنشأ هيئة ذات طابع خاص تسمى (وكالة التنمية الاجتماعية) وتخضع لأحكام هذا المرسوم وتدعى في صلب النص الوكالة"¹

2- المقرر : يوجد مقر المديرية العامة لوكالة التنمية الاجتماعية بالجزائر العاصمة مع وجود فروع جهوية موزعة عبر التراب الوطني على عدة ولايات .

3-هيئات التسيير : تعتمد وكالة التنمية الاجتماعية في تسيير برامجها على هيئتين لهما صلاحيات المداولة : المجلس التوجيهي ولجنة المراقبة " يتشكل المجلس التوجيهي من عشرة أعضاء أربعة منهم ينتمون للحركة الجمعوية"² والستة الآخرون ممثلون للقطاعات الوزارية المعنية بنشاطات الوكالة تنبثق لجنة المراقبة المتشكلة من (3) ثلاثة أعضاء من المجلس التوجيهي المكلف بعقد الجلسات . تسيير الوكالة من طرف مديرها العام"³.

4-الموارد البشرية : تستخدم وكالة التنمية الاجتماعية عددا من المستخدمين جلهم إدارات ينشطون بمقر الوكالة والفروع الجهوية والخلايا الجوارية التابعة لها ، كما تركز الوكالة على "المصالح اللامركزية للقطاع الاجتماعي وعلى البلديات لتفادي إثقال نفقات التسيير لمختلف الأجهزة"⁴ .

5) الموارد المالية : تتمتع وكالة التنمية الاجتماعية باستقلالية مالية حيث تسيير " الصناديق المالية المخصصة من طرف السلطات العمومية للمساعدة الاجتماعية إنطلاقا من الصندوق الاجتماعي للتنمية"⁵ الذي تأسس بموجب قانون المالية لسنة 1996 في نفس العام الذي أنشئت فيه وكالة التنمية الاجتماعية وهذا ما يعتبر مرحلة نوعية وهامة لتجسيد السياسة الاجتماعية الجديدة حيث يوجه هذا الصندوق اساسا لتمويل الإعانات والدعم المباشر للفئات المحرومة .

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصالح رئيس الحكومة ، وكالة التنمية الاجتماعية ،مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ،الجزائر : 2001 ، ص 17.

2-تتمثل أغلب الجمعيات الممثلة للمجلس التوجيهي في الجمعيات ذات طابع اجتماعي وإنساني .

3-محمد تاميني ،"وكالة التنمية الاجتماعية مهام وتنظيم" ،رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، الجزائر : 2000 ، ص 6 .

4- مرجع نفسه ، ص 6 .

5-مرجع نفسه ، ص 7 .

كما" تتشكل موارد الوكالة بالإضافة إلى إعانات الصندوق الاجتماعي للتنمية ، من الهبات والتبرعات أو من القروض الممنوحة من طرف كل هيئة خاصة او عمومية وطنية أو دولية"¹

7) **الفروع الجهوية للوكالة :** لوكالة التنمية الاجتماعية عدة فروع جهوية متواجدة على مستوى

التراب الوطني وهي مازالت تواصل في فتح فروع جديدة في كل مرة

8) **المهام :** تتولى وكالة التنمية الاجتماعية القيام بعدة مهام هي :

1- تمويل جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة (الشبكة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية المرتبطة

بتطبيق البرامج

2- البحث والإستطلاع وجمع المساعدات المالية والتبرعات والهبات من أي نوع سواء كانت ذات

طابع وطني أو أجنبي أو دولي أو متعدد الجوانب الضرورية لتجسيد مهمتها الاجتماعية .

3- وضع شراكة مع المجتمع المدني وشارك الجمعيات خاصة ذات الطابع الاجتماعي .

4- إنشاء علاقات تعاون مع المؤسسات الأجنبية الممثلة للشركاء المرتقبين .

6- ترقية مشاريع الأشغال أو الخدمات ذات منفعة عمومية ، وإستعمال مكثف لليد العاملة وتمويلها

كلها أو جزئيا فتقوم بمايلي :

1- " السهر على حسن تنفيذ مجموع الأعمال المنصوص عليها في المشروع .

2- التأكد من أن القطاعات المعنية تؤدي مسؤولياتها .

3- ضمان الإتصال مع هيئات التمويل .

4- تنسيق تطبيق التدابير التنظيمية قصد تنفيذ مختلف جوانب المشروع تنفيذا جيدا .

5- حصر المشاكل التي قد تعرقل تنفيذ المشروع وتسويتها .

6- إتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان تنفيذ البرامج ومتابعتها ومراقبتها والإشراف عليها"² .

رابعا :برامج وكالة التنمية الاجتماعية :

تسير وكالة التنمية الاجتماعية محفظة متنوعة من البرامج تحرص هذه الأخيرة على تحديد نفقات

التسيير ، وتعتمد لهذا الغرض على مختلف المصالح والمديريات الولائية (مديريات النشاط الاجتماعي

، مكاتب النشاط الاجتماعي للبلديات ، مديريات التشغيل الولائية)، ومن المتوقع أن تتوسع هذه

الشراكة مع الحركات الجمعوية حيث تعكس القوانين الأساسية للوكالة اهتمامها

1-مرجع نفسه ، ص 7

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصالح رئيس الحكومة ، وكالة التنمية الاجتماعية ،مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة ،مرجع سابق ، ص 16.

البالغ بإنشاء شراكة خصبة مع المجتمع المدني والحركة الجمعوية التي تجسد التضامن الوطني من أجل مساعدة لفئات المحرومة خاصة فيما يتعلق بإنجاز مشاريع التنمية الجماعية ، وخير دليل على ذلك هو وجود عدة جمعيات تجلس في المجلس التوجيهي للوكالة .

فيما يلي سنذكر هذه البرامج كل برنامج على حدى :

1- برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية :

1- **جهاز الشبكة الإجتماعية** : يتمثل هذا الجهاز في كل من المنحة الجزافية للتضامن ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة لصالح الفئات العديمة الدخل

أ - **المنحة الجزافية للتضامن** : "وضعت هذه المنحة من قبل السلطات العمومية إبتداء من نهاية عام 1994 وتسييرها وكالة التنمية الإجتماعية منذ سنة 1997 وهي عبارة عن إعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة غير القادرة على العمل وهم :

(1) - أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم دون دخل والبالغين أكثر من ستين (60) سنة .

(2) - أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم ، بدون دخل المعاقين حركيا أو ذهنيا غير قادرين على العمل .

(3) - النساء ربات العائلات دون دخل أقل من 60 سنة .

(4) - الأشخاص المكفوفين ذو دخل يقل أو يعادل الأجر الوطني القاعدي المضمون .

(5) - الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ستون سنة (60) غير المقيمين في مركز مختص ، بدون دخل والذين تتكفل بهم عائلة ذات دخل ضعيف .

(6) - المعاقون والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة ، الذين يتجاوز سنهم ثمانية عشرة (18) سنة بدون موارد والحائزين على بطاقة معوق .

(7) - العائلات ذات الدخل الضعيف المتكفلة بشخص معوق أو أكثر والذين يبلغ سنهم أكثر من ثمانية عشرة (18) سنة معدومي الدخل¹ .

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان إعانة وحماية اجتماعية للفئات الإجتماعية المعوزة المذكورة سابقا يقدر مبلغ المنحة الجزافية للتضامن في السابق بـ ألف دينار جزائري (1000.00 دج) شهريا لكل مستفيد أما حاليا فقد تم رفع قيمة هذه المنحة إلى ثلاثة آلاف دينار جزائري 3000.00 دج

1- وكالة التنمية الإجتماعية ، " برامج الدعم والنشاط الإجتماعي " ، رسالة وكالة التنمية الإجتماعية ، عدد 5 ، الجزائر: 2004 ص 3

مع مبلغ اضافي قدره 120 دينار جزائري عن كل شخص تحت كفالة المستفيد ، على أن لا يتجاوز عددهم ثلاثة مكفولين يتم تسجيل الطلبات على مستوى مكتب النشاط الاجتماعي البلدي عن طريق تكوين المعني للملف إداري كامل، أما القبول فيقرر من طرف اللجنة البلدية للقبول واللجنة الطبية الولائية بالنسبة لذوي الأمراض المزمنة والأشخاص المعاقين والمكفوفين يتم الدفع بمكاتب البريد المتواجدة على مستوى مقر إقامة المستفيدين .
تجري عملية الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن "بتصريح من الطالب أو بمبادرة من المصالح البلدية وفق قائمة الأشخاص المعدومي الدخل المتوفرة لديها"¹ .
تتكون اللجنة البلدية من :

1- رئيس المجلس الشعبي البلدي .

2- رئيس مكتب الإعانة الاجتماعية على مستوى البلدية ، أو التقني السامي المكلف بتسيير جهاز الشبكة الاجتماعية .

3 - ممثل أو ممثلي الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي .

تتكون اللجنة الطبية من

1- "مدير النشاط الاجتماعي

2- طبيب نفساني

3 - طبيب العظام

4- طبيب الأذن والأنف والحنجرة

5- طبيب عام "

وفي حالة رفض الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن تشعر اللجنة المعني بقرار الرفض وبأمكان المعني أن يطعن في هذا القرار"² .

ب- منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة : وضع برنامج التعويض عن النشاطات

ذات المنفعة العامة في نهاية سنة 1994 وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسييره مند سنة 1997

بهدف الإدماج الاجتماعي للفئات المعوزة والقادرة على العمل.

1-مصالح رئيس الحكومة ، وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني ،وكالة التنمية الاجتماعية دليل الإجراءات، 1997 ، ص 13

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التشغيل والتضامن الوطني ، وكالة التنمية الاجتماعية " برنامج الشبكة الاجتماعية " مطبوعة خاصة بدائرة الحماية الاجتماعية القرع الجهوي بباتنة 2006 ص8

"يتم القبول في هذه المنحة على أساس مبادرة شخصية من المعني نفسه الذي يطلب إدماجه في ورشات الأشغال الخاصة بالنشاطات ذات المنفعة العامة أو المساهمة في النشاطات ذات المنفعة العامة نفسها"¹، يتم تسجيل الطلبات على مستوى المكتب البلدي للنشاط الاجتماعي عن طريق طلب المعني وتكوينه ملف يتكون من وثائق إدارية كاملة ، أو بمبادرة من هذا المكتب ، أما القبول فيقرر من طرف اللجنة البلدية للقبول يتم دفع المنحة بمكاتب البريد المتواجدة على مستوى مقر إقامة المستفيدين .

تتكون اللجنة البلدية من :

1- رئيس المجلس الشعبي البلدي .

2-رئيس مكتب النشاط الاجتماعي على مستوى البلدية أو التقني السامي المكلف بتسيير جهاز الشبكة الاجتماعية .

3 -ممثل أو ممثلي الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي .

تتكون اللجنة الطبية من :

1- مدير النشاط الاجتماعي

2-طبيب نفساني

3 -طبيب العظام

4- طبيب الأذن والأنف والحنجرة

5-طبيب عام

وفي حالة رفض الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن تشعر اللجنة المعني بقرار الرفض وبإمكان المعني أن يطعن في هذا القرار .

" المستفدون من منحة النشاطات ذات المنفعة العامة هم :

1-أعضاء العائلات بدون دخل الذين يلتمسون لأنفسهم الإدماج للمشاركة في النشاطات ذات المنفعة العامة والذين يشاركون فيها فعليا .

2- الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل ويطلبون الإدماج في النشاطات ذات المنفعة العامة ويشاركون فيها فعليا .

وتقتصر الاستفادة من هذا التعويض على فرد واحد من العائلة "

1- المرجع نفسه ، ص 10

2- المرجع نفسه ، ص 9

يتقاضى المستفيدون تعويضا شهريا قيمته (3000 دينار جزائري، 4200 دينار جزائري لرؤساء الورشات) مقابل 22 يوم من المشاركة في نشاطات ذات منفعة عامة ويتمتعون بالتغطية الاجتماعية ، يتم تنظيم النشاطات ذات المنفعة العامة من طرف البلديات بالتنسيق مع المصالح التقنية للدائرة الولاية أو مديرية النشاط الاجتماعي.

(2) برنامج الخلايا الحوارية: " الخلية الحوارية التضامنية تتدخل على مستوى مجموعة من البلديات وهي تنصب بقرار من المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية"¹ هي وحدة متحركة مكونة من طبيب ، أخصائية إجتماعية ، وأخصائية نفسانية ومساعدة إجتماعية ، مهمتها المساهمة في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي ، تؤطر أو تيسر هذه الخلايا من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وتساعد قاعديا فروع جهوية ومديريات النشاط الاجتماعي للولاية تتواجد هذه الخلايا على المستوى الوطني وهي في تزايد مستمر حيث تعمل وكالة التنمية الاجتماعية في كل مرة على فتح خلايا جديدة. يسير هذه الخلية منسق يعين من بين أعضائها مهمته التنسيق وضمان السير الحسن للعمل ، وتسطير البرنامج السنوي للعمل . حيث أن كل خلية لها مخطط عمل سنوي تقوم خلاله باختيار موقع تدخل بواسطة طريقة علمية تسمى بطريقة النقاط الإستدلالية وبعد ذلك يقوم أعضاء الخلية بالتدخل في المنطقة الأكثر فقرا التي تكون هي موقع التدخل وإجراء ما يسمى بالتحقيق وملاإ إستمارة خاصة الاسري بهذا الغرض .

ثم بعد ذلك يتم تفرغ البيانات للتعرف على عدد السكان عدد المستحقين لبرامج وكالة التنمية الاجتماعية غير المستفيدين ، عدد المستحقين المستفيدين ، مدى إستفادة المنطقة من برامج أو مشاريع التنمية الجماعية ... الخ .

كما يقوم الطبيب بفحوصات طبية مجانية للعائلات المعوزة التي نحتاج لذلك ، والأخصائية النفسية تقوم بإجراء جلسات نفسية مع الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية خاصة الأطفال والنساء وتقوم المساعدة والأخصائية الاجتماعية بإعطاء النصائح والتوجيهات و مرافقة الأشخاص الذين يستحقون الإستفادة من مختلف المنح والبرامج .

كما يقوم أعضاء هذه الخلية بإعداد ما يسمى بالخريطة الاجتماعية أوخريطة الفقر التي ترتب المقاطعات الخاصة ببلدية ماترتيب علميا دقيقا .

1-République algérienne d'émocratique et populaire , ministère de la solidarité nationale , "projet de decret exécutif portant ,création ,organisation et fonctionnement des cellules de proximité de solidarité "chapitre 1 article 2 ,2008 .

يهدف هذا النشاط الجوّاري الذي تقوم به وكالة التنمية الاجتماعية والخلية الجوّارية إلى تحديد بقع الفقر والتمهيش التي تستهدفها نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية والمساهمة في إعادة العلاقة الحيوية بين الفئات الاجتماعية المحرومة والمرافق العمومية وذلك بتوجيههم وإرشادهم نحو الطرق التي يمكن من خلالها تلبية حاجياتهم ووضعهم في إتصال مباشر مع مختلف المرافق والسلطات العمومية المحلية وهذا كله بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن على مستوى أهم محاور التنمية الاجتماعية (الصحة التربية ، التشغيل . التعليم)

2- برامج التشغيل والإدماج

1) برنامج عقود ماقبل التشغيل : يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب الجامعي البطال والتقنيين السامين العاطلين عن العمل والباحثين عن منصب شغل خاصة الذين ليست لديهم خبرة مهنية ويطلبون العمل لأول مرة البالغين من العمر 19 الى 35 سنة ، وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ منذ صائفة 1998 ، "يتم توظيف المترشحين المختارين لدى مستخدمين عموميين وخواص لمدة 12 اثنا عشرة شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة 12 اثنا عشرة شهرا أخرى"¹. يتقاضى المستفيدون من عقود ماقبل التشغيل مبلغا قدره 8000.00 دج شهريا بالنسبة للجامعيين و6000.00 دج بالنسبة للتقنيين السامين . "عقد ماقبل التشغيل هو التزام ثلاثي الطرف بين المستخدم و المترشح والمدير الولائي للتشغيل الذي يعمل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية ، بصفتها الهيئة المسيرة للبرنامج يكلف المدير الولائي للتشغيل ببلحث عن عروض التشغيل لدى المستخدمين العموميين والخواص ، وتكلف الوكالات المحلية التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل بتسجيل الطلبات وإبلاغها للمدير الولائي للتشغيل"² يهدف برنامج عقود ماقبل التشغيل إلى زيادة عرض مناصب الشغل وتسهيل إدماج المتخرجين الجدد في سوق العمل وذلك بتحفيز مختلف المؤسسات على تشغيل المتخرجين الجدد .

1- وكالة التنمية الاجتماعية ، " برامج التشغيل والإدماج " ،رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، عدد 5 ، الجزائر: 2004

ص 4

2-مرجع نفسه ، ص4

ملاحظة :تغيرت مؤخرا تسمية البرنامج حيث اصبح يسمى برنامج منحة ادماج حاملي الشهادات P.I.D كما حدثت زيادة في مدة العقد 3سنوات وقيمة المبلغ الشهري الذي يتقاضاه المتعاقدون 12000 دج .

2-برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية :

"يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب البطال الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حيث يقترح عليهم مناصب شغل تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية والوحدات الإقتصادية المحلية"¹ يتم تمويل التكاليف الأجرية والأعباء الإجتماعية الخاصة بهذا البرنامج في إطار ميزانية الدولة حيث يسمح هذا البرنامج للشباب بتقاضي أجره شهري قدرها 2700.00 دج و الإستفادة من التغطية الإجتماعية .

" تصدر أغلبية العروض الخاصة بمناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية من طرف المجالس الشعبية المحلية والدوائر والولايات و المؤسسات التابعة لها والمؤسسات الجهوية والوطنية المساهمة في نشاطات التكوين في اطار التشغيل"² ،تتولى وكالة التنمية الإجتماعية تسير البرنامج منذ سنة 2002 حيث ينبغي على المترشحين تسجيل طلباتهم على مستوى مقرات سكنهم أو لدى الوكالات المحلية للتشغيل أو المكاتب المختصة التابعة للدائرة والجمعيات والهيئات المحلية ، وتتكفل البلدية بالتوظيف الفعلي للشباب الذين تم إنتقاؤهم ، وعلى مدير التشغيل للولاية ضمان المتابعة والسهر على إحترام الحقوق والإلتزامات الخاصة بكل طرف (الأجير/ المستخدم)

3- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات إستعمال مكثف لليد العاملة :

يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار محاربة الفقر وكل أشكال الإقصاء الإجتماعي تم وضعه منذ عام 1997 للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة في إطار السعي لمكافحة البطالة وليس هذا فحسب بل يهدف البرنامج كذلك إلى خلق نشاطات إجتماعية من خلال ظهور مؤسسات مصغرة

تتمثل القطاعات المحددة للإستفادة من برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للإستعمال المكثف لليد العاملة في : قطاع الطرق والغابات ، الفلاحة، الري البسيط ، صيانة التراث العقاري المدني التنمية المحلية ، المحيط الخ .

"بخلاف النشاطات ذات المنفعة العامة الممولة بمنح الشبكة الإجتماعية يرمي برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة إلى تحقيق قيمة إقتصادية مضافة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاوله وإنشاء مؤسسات مصغرة"³

1- مرجع نفسه ، ص 4 .

2- مرجع نفسه ، ص 4 .

3- وكالة التنمية الإجتماعية ، "برنامج ومهام " ،رسالة وكالة التنمية الإجتماعية ، ، الجزائر: 2000 ص10

ملاحظة: تغيرت مؤخرا تسمية هذا البرنامج حيث أصبح يسمى منحة الإدماج للنشاطات الإجتماعية P.I.A.S ، كما حدثت زيادة في مبلغ المنحة 6000. دج شهريا .

تسلم الأشغال للمقاولين الصغار الذين يتنافسون للحصول على صفقات لإنجاز أشغال بسيطة لا تتطلب مكننة أو تكوين خاص ، "وبهذا تمثل ورشات الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة صيغة بديلة لها ثلاث منافع تسمح في إنتظار توظيف الدائم إحداث مناصب شغل مؤقتة والتكفل بنشاطات قطاعية ذات منفعة عمومية وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة مرشحة للدوام كما يسمح البرنامج بالحصول على التغطية الإجتماعية "1 .

إنجازات البرنامج :

1- سمح هذا البرنامج بإحداث مناصب شغل خاصة في المناطق أو الولايات التي تعاني بشدة من ظاهرة البطالة .

2- "يشمل المشروع عدة مكونات قطاعية تتمثل في :

أ-مكونة أشغال صيانة الطرق الولائية والبلدية في عدد كبير من الولايات

ب-مكونة الفلاحة التي تهدف إلى :

-التخفيف من أثر الحشرات التي تتلف الغابات الصمغية .

- التخفيف من ظاهرة التصحر بواسطة إعادة تحديد مساحات الحلفاء .

- صيانة الهياكل الهيدروغرافية والري "2.

ج- "مكونة أشغال الري التي تتمحور أساسا حول صيانة شبكات المياه الصالحة للشرب والتطهير .

3-سمح المشروع ببرزو المئات من المؤسسات الصغيرة"3 .

آفاق البرنامج : بينت الدراسات التقييمية أن برنامج الأشغال العمومية ذات إستعمال مكثف لليد

العاملة حقق نتيجة مزدوجة الأثر والمتوقع من خلالها إحداث مناصب شغل وتحسين من وضعية

الفئات المحرومة ويهدف البرنامج إلى تحقيق مناصب شغل أكبر وأهداف أخرى مستقبلا.

لقد تعززت أهداف جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة من

خلال مشاركته في برنامج - الجزائر البيضاء - بما أنه يوجه اهتمامه بالخصوص للأحياء الصعبة ذات

محيط متدهور والتي تمسها البطالة بنسبة عالية و يقوم بإقحام سكان هذه الأحياء في

1- مرجع نفسه ، ص 10

2- مرجع نفسه ، ص 11

3- مرجع نفسه ، ص 12

ملاحظة : لقد تغيرت مؤخرا تسمية برنامج الأشغال العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة حيث أصبح يسمى ببرنامج النشاطات من أجل الحاجيات الجماعية .

النشاطات المنظمة وهذا من خلال جمعيات الأحياء والمواطنين ، " حيث سمح الإعتماد على هذا البرنامج بترقية برنامج الجزائر البيضاء ويهدف إلى إحداث مناصب شغل إدماجية ونشاطات جوارية وصحية لفائدة مدنا وأحياءنا ¹

* برنامج مشاريع التنمية الجماعية التساهمية :

"التنمية الجماعية هي مجموعة من المفاهيم والأفعال والجهود التي تهدف إلى تشجيع التقدم الاجتماعي والثقافي والإقتصادي وبصفة عامة الإنساني لمجموعة سكانية معينة وبمبادرة من هذه الجماعة السكانية التي تتماشى مع حاجياتها الجماعية والفردية معا" ² .

برنامج مشاريع التنمية الجماعية التساهمية هو عبارة عن مشاريع موجهة نحو الفئات السكانية الفقيرة القاطنة بالمناطق المستهدفة وتهدف إلى " تحسين الظروف المعيشية للجماعات وكذا إدماجهم في مختلف مراحل إنجاز المشاريع الاجتماعية الإقتصادية الموجهة خصيصا لتلبية احتياجاتهم ذات الأولوية " ³

حيث يخطط لهذه المشاريع وتنجز بمساهمة المستفيدين المطالبين بالسهر على صيانة وإستغلال هذه المشاريع بهدف تشجيع الجماعات السكانية على إنضمام والمشاركة في إنجازها لضمان دوامها والحفاظ عليها .

حيث تمول وكالة التنمية الاجتماعية هذا البرنامج الذي وضعه على أساس اي يكون المشروع مقترح من طرف الفئات الاجتماعية المستفيدة كما ان الوكالة تمول 80 % من تكلفة المشروع و10% تكون مساهمة من طرف المجلس الشعبي البلدي أو الجماعات السكانية المستفيدة إن كانت قادرة على ذلك أو ممثليهم (الحركة الجمعوية) كدليل على إهتمامهم بالمشروع ودعوتهم لمتابعة إنجاز وإستلامه وكذلك المساهمة في إستغلال الهيكل المنجز .

أهداف البرنامج : تتمثل أهداف البرنامج في :

- محاربة التهميش الاجتماعي والفقير .
- الصحة الجماعية للفئات والجماعات السكانية المحرومة .

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج،وكالة التنمية الاجتماعية، "الملقى الجهوي لتعميم برامج التنمية الاجتماعية" ، تيارت 2009، ص 3 .

2-Hamid allalou , document de travail pour participants "technique d'évaluation des programmes d'action sociale de proximité" journées d'études ,alger 10et 11 avril 2000, page3.

3- مرجع نفسه ، ص 2

-تحسين الظروف المعيشية لهذه الفئات بإنجاز مشاريع ذات منفعة جماعية .
- تدعيم التنسيق الاجتماعي بإدماج فئات مهمشة في فضاءات الوساطة الاجتماعية والتنسيق الاجتماعي .

معايير إختيار المشاريع : يجب أن تستجيب معايير إختيار مشاريع برنامج التنمية الجماعية الى .
الشروط التالية :

- 1)-إستفادة أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين ينتمون الى الفئات السكانية المستهدفة لتحسين المستوى المعيشي اليومي لهم وإحداث عدد معتبر من مناصب الشغل سواء اكانت مؤقتة أو دائمة .
 - 2)-الإستعانة إلى أقصى حد ممكن بالموارد المحلية والطاقات الموجودة بالمنطقة مادية كانت أم بشرية .
 - 3)-أن يكون المشروع مدعم أو مقترح من طرف جمعية محلية أو منظمة غير حكومية أو مجلس شعبي بلدي ، ويوافق رغبات السكان المستفيدين .
 - 4)-أن لا يكون لهذه المشاريع أثر على البيئة
 - 5)-المساهمة المالية بنسبة 10 % من طرف المجلس الشعبي البلدي أو الفئة السكانية المستفيدة ، بينما تتكفل وكالة التنمية الاجتماعية بالنسبة المتبقية .
 - 6)-يجب أن لا تتجاوز تكلفة المشروع 400 مليون سنتيم
 - 7)-تحدد موارد تمويل واستغلال المشروع المنجز من طرف المتعهد .
- يمر إنجاز هذه المشاريع بمرحلتين :

- المرحلة التحضيرية : التي يتم فيها تحديد الحاجات المعبر عنها محليا من طرف الجماعات السكانية المستفيدة وذلك بمساعدة الخلايا الجوارية قبل إرسالها إلى مديرية النشاط الاجتماعي .

-مرحلة التنفيذ : التي تبدأ عند انتهاء مرحلة تحديد المشروع وتكوين الملفات التقنية حيث تقوم مديرية النشاط الاجتماعي للولاية "بدراسة أهلية المشاريع على المستوى التقني ، الإداري والمالي وذلك من خلال مجلس مختص يعين لهذا الغرض من طرف مدير النشاط الاجتماعي يتكون هذا المجلس من : ممثل عن الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية ، ممثل عن القطاع المعني ، ممثل عن المستفيدين ، ومنسق الخلية الجوارية"¹ .

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التضامن الوطني ، وكالة التنمية الاجتماعية ، "كيفية تنفيذ " ، مرجع سابق ، ص 3 .

يدون المجلس قراراته في محضر الاجتماع وترسل الملفات التقنية المؤهلة إلى الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية وذلك لطلب الأموال اللازمة لتمويل الحسابات الفرعية البنكية المفتوحة من طرف الفرع الجهوي لهذا الغرض ، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الحسابات يعاد تمويلها من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ، " وذلك عند كل مرة تقوم فيها الولايات بموافاة الوكالة بالمعلومات على أساس طلب أموال مبرر بنسخة أصلية للعقود الموقع عليها وذلك إلى غاية اختتام الأشغال الخاصة بالبرنامج"¹ .

يقوم مدير النشاط الاجتماعي للولاية بمتابعة وتسيير عملية تنفيذ البرنامج كما يقوم بمهمة الإشراف وضمان السير الحسن للأشغال .
كما تقوم القطاعات المعنية (في أغلب الأحيان هي البلديات) بإعداد الملفات التقنية التي تحتوي على مايلي :

1- بطاقة تعريفية للمشروع مؤشر عليها من طرف الممثل الرسمي للمستفيدين (المجلس الشعبي البلدي أو الجمعيات) والمصادق عليها من طرف منسق (الخلية الجوارية الذي يكون قد قام من قبل بإعداد بطاقة تعريفية للمشروع .

2- بيان كمي وتقديري مؤشر عليه من طرف المصالح التقنية المؤهلة للقيام بذلك يبين كلفة المشروع المقترحة في البطاقة التعريفية من طرف الجماعة السكانية المستفيدة .

3-تعهد كتابي من طرف المستفيدين أو من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي يضمن التكفل بالمساهمة المالية لإنجاز المشروع بنسبة 10 % على شكل دعم مالي يدفع في حساب الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية قبل الإنطلاق في الأشغال وبعد التجربة التي بينت أن الغلافات المالية قد تبقى منها مبالغ مالية تم تحديد المبلغ الإجمالي للمشروع بأربع مائة مليون سنتيم حيث حصرت المشاريع ضمن فئة المشاريع الصغيرة التي تستهدف أساسا النشاطات ذات الأولوية لتحسين المستوى المعيشي للفئات الاجتماعية المحرومة .

1- مرجع نفسه ، ص 3 .

الفصل الرابع :العلاقة بين وكالة التنمية الإجتماعية والأسرة

أولا :العلاقة بين الأسرة والتنمية

ثانيا : بعض البرامج الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية

أ- مشروع دعم التنمية السوسيواقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر

1- الهدف الرئيسي للمشروع

2- الهدف الخاص للمشروع

3- المحاور الرئيسية التي يركز عليها المشروع

4- القروض

ب : برنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية (منظمات غير حكومية)

ج- التجمعات العلاجية الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية

ثالثا : العلاقة بين وكالة التنمية الإجتماعية والأسرة .

أولا : العلاقة بين الأسرة والتنمية :

"لقد اختلفت تعاريف الفقر باختلاف وجهات نظر الدارسين له فظاهرة الفقر تعتبر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة إقتصادية ، سياسية ، إجتماعية ، ثقافية وبيئية"¹ لذلك تعتمد الجزائر استراتيجية لمحاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها تركز أساسا على نموذج جديد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية² ومن المعروف أن التنمية الشاملة تعني تحسين شروط الحياة في كافة المجالات والنهوض بالمجتمع وبذل جهود مضاعفة والعمل على الوصول إلى معدلات كبيرة للتنمية للتقليص من الفجوة الموجودة بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة وذلك بقلع جميع أسباب الفقر العميقة وشارك في تنفيذها كل الفاعلين الإجتماعيين في إطار احترام قيم وعادات المجتمع والحفاظ على روح التضامن الوطني وذلك كله بهدف تقدم المجتمع وتطوره ، والأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمع وتقدمه يعني تقدم الأسرة بالدرجة الأولى وعملية التنمية الشاملة التي تمس المجتمع تمس الأسرة.

والفقر مشكلة لها جذورها العميقة وصلتها بالعديد من المسائل الإجتماعية فهي تؤثر على مستوى المعيشة إذ يجد أرباب الأسر الفقيرة صعوبة في تلبية حاجياتهم الأساسية ، كما أن معدلات البطالة ترتفع في صفوف الفقراء مقارنة مع غير الفقراء إضافة إلى أن الأسر الفقيرة تعاني من انخفاض الدخل خاصة وأنها تكون في أغلب الأحيان أكبر حجما من الأسر الغنية زيادة على أزمة السكن التي تعني منها الأسر الفقيرة أكثر من الأسر الغنية ، كما أن الأسر الفقيرة تعاني من التدهور على المستوى الصحي مقارنة مع غيرها من فئات المجتمع .

كما خلصت الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة واضحة بين الفقر وانخفاض مستوى التعليم ونوعيته ، أي أن نسبة الفقر تنخفض انخفاضاً ملحوظاً كلما ارتفع المستوى التعليمي والعكس صحيح .

1- ف كورتل ، "الفقر ، مسبباته ، آثاره وسبل الحد منه " ، مجلة الإقتصاد والمناجمت ، عدد 2 ، جامعة تلمسان : 2003 ص 182 .

2- رجب نصيب ، ظاهرة الفقر وآثاره على التنمية الإقتصادية " ، مجلة الإقتصاد والمناجمت عدد 2 ، جامعة تلمسان 2003 ص 195 .

وبغية مواجهة الفقر في الجزائر وتحديد فجوة الفقر¹ التي تقاس بالصيغة الرياضية التالية :

$T = Q (Z - M)$ حيث :

T: تمثل فجوة الفقر .

Q: عدد الأفراد أو الأسر الفقيرة .

Z: خط الفقر² المطلق وهو مبلغ محدد .

M : متوسط دخل الفقراء .

فإن وكالة التنمية الاجتماعية التي تعمل بفضل جميع برامجها على تحقيق التنمية الشاملة و النهوض بالمجتمع للخروج به من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر وذلك بمحاربة الفقر ومساعدة الفقراء حيث تبدأ من القاعدة التي هي الأسرة وقد وجهت كل برامجها وأهدافها نحوها لأنها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع خاصة عن طريق برامجها الموجهة لمكافحة البطالة ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الأمية وإحداث تنمية شاملة وذلك بتقديم خدمات مختلفة الجوانب (صحية ، تعليمية ، إدماج مهني ، إدماج اجتماعي الخ) .

وهذه البرامج المختلفة التي تشرف عليها وكالة التنمية الاجتماعية لها علاقة مباشرة بالأسرة لأنها تساعد تدريجيا على محاربة الفقر وذلك بتقديم برامج تدعيمية لهؤلاء الفقراء ومحاولة تحسين وضعهم وشروط معيشتهم ، لذلك سنذكر فيما يلي برامج أخرى التي تساهم بها وكالة التنمية الاجتماعية من قريب أو من بعيد و التي لها علاقة مباشرة مع الأشخاص المستحقين لهذه البرامج خاصة أولئك الذين يعيشون في مناطق معزولة ، هذه البرامج التي لم نذكرها من قبل وارتأينا أن نذكرها في هذا الفصل نظرا لكونها ذات علاقة مباشرة بتحسين أوضاع الفقراء في الجزائر .

ثانيا : بعض البرامج الخاصة بوكالة التنمية الاجتماعية

أ- مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر :

هو مشروع الحكومة الجزائرية لمحاربة الفقر ومساعدة الفقراء على تحسين وضعهم الاجتماعي والإقتصادي ، وتجاوز ثقافة الإتكالية وذلك بتعويدهم الإعتماد على النفس ومواجهة كل المشاكل والعراقيل .

1- فجوة الفقر تمثل مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد .

2- خط الفقر هو الحد الفاصل الذي إذا هبط عنه الإنسان يعتبر فقيرا .

وهذا المشروع يشمل خمسون بلدية (50) موزعة على مستوى ستة ولايات متواجدة شمال شرق الجزائر هي جيجل ، سوق اهراس ، خنشلة ، ميله ، باتنة ، بسكرة .

1- الهدف الرئيسي للمشروع : الهدف الرئيسي للمشروع هو محاربة الفقر عن طريق تحسين مستوى المعيشة للمواطنين في المناطق الريفية المعزولة خاصة النساء والشباب العاطلين عن العمل عن طريق مساعدتهم في إنشاء مستثمرات فلاحية التي تمنحهم الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي .

2-الهدف الخاص للمشروع : هو وضع مسار إرادي وجيد للتنمية المحلية الدائمة على مستوى خمسين بلدية التابعة للولايات الستة التي يشملها المشروع التي تتركز أساسا على المشاركة المباشرة للسكان المستفيدين .

3-المحاور الرئيسية التي يركز عليها المشروع :

- "تطوير إستراتيجيات التنمية المحلية: تتجسد هذه الأخيرة على مستوى كل بلدية من خلال تحديد وإنجاز مخططات التنمية المحلية .

-تطوير المنشآت القاعدية الإجتماعية الإقتصادية المحلية التي تسمح بتحسين نوعية ومستوى معيشة الجماعات المستفيدة .

- ترقية النشاطات الإنتاجية لتوليد المداخل التكميلية لفائدة الفئات السكانية سيما لحسابها الخاص (قروض مصغرة)

- تعزيز القدرات المؤسسية للفاعلين المحليين (ولايات، دوائر، مجالس شعبية بلدية، جمعيات) " ¹ هذا المشروع ممول من طرف الدولة الجزائرية " واعتماد على هبة ممنوحة من طرف الإتحاد الأوروبي المقدرة بـ 50 مليون اورو لدفع ودعم عملية التنمية المحلية الذاتية والمستدامة ، وذلك بتشجيع تنمية المبادرات المحلية الإنتاجية ، مع توفير الآفاق لتحسين المستوى المعيشي للفئات السكانية المحرومة على مستوى خمسين (50) بلدية التي يستهدفها المشروع " ²

ميادين التدخل الخاصة بهذا المشروع :

1)-المشاريع الخاصة بإنجاز الطرق وفك العزلة

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج ، وكالة التنمية الإجتماعية ، " الملتقى الجهوي لتعميم "مرجع سابق، ص 5
2- نور الدين مركيش " مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بمنطقة شمال شرق الجزائر " : رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، العدد 4 ، الجزائر : 2007 ، ص 17 .

2)-السقي والمياه الصالحة للشرب

3)-إنجاز شبكة التطهير

4)-إستصلاح الأراضي

"لقد شرعت وكالة التنمية الإجتماعية المكلفة بتسيير ومتابعة المشروع في تنصيب الهياكل المحلية العملية المكلفة بتنفيذ مختلف النشاطات الخاصة بالمشروع وذلك إبتداء من شهر نوفمبر 2002 تاريخ إنطلاق المشروع حيث يتعلق الأمر بمديرية العمليات الخاصة بالمشاريع المنصبة على مستوى ولاية عنابة وست مكاتب جهوية بالولايات التالية : سوق اهراس خنشلة ، باتنة ، بسكرة ، ميلة وجيجيل و19 وكالة تنشيط محليا يتم تدعيم هذه الهياكل أثناء إنجازها للنشاطات المكلفة بها من طرف وحدة تدعيمية مشكلة من فريق خبراء يتم تسييرهم من طرف منسق"¹.

إن نشاطات مشروع دعم التنمية الإجتماعية الإقتصادية المحلية تعتمد في إنجازها على المشاركة الفعالة للفئات السكانية المستفيدة والمنتخبين المحليين ، وهي موجهة أساسا لتحسين ظروف العائلة الجزائرية بصفة عامة خاصة تلك المتواجدة في شمال شرق الجزائر وبالضبط في المناطق النائية والمعزولة الأكثر فقرا .

زيادة على ذلك " البرنامج الموجه لتكوين المستخدمين على مستوى البلدية لتأطير وتنشيط الفئات السكانية ، يتم تخصيص النشاطات التابعة لتركيب التنمية المحلية والتعزيز المؤسساتي بالاساس لتدعيم الفئات السكانية لإعداد مخططات التنمية المحلية لصالح كل بلدية معنية بهذا المشروع"² مع الأخذ بعين الإعتبار القدرات البشرية والطبيعية التي تتوفر عليها كل بلدية .

يعتبر هذا المخطط بمثابة أداة تخطيط للتنمية المحلية وذلك على المدى المتوسط والبعيد خاصة أنه يتضمن أغلب الحاجيات الجماعية المعبر عنها سواء على مستوى المنشآت القاعدية أو على مستوى النشاطات الإنتاجية المولدة للمداخيل

"أما فيما يخص تنمية المنشآت القاعدية الإجتماعية الإقتصادية فمن المتوقع إنجاز ما يصل إلى أكثر من 400 مشروع يوجد 200 منها قيد الإنطلاق تم انتقاء هذه المشاريع في إطار مخططات التنمية المحلية وصادق عليها المشروع بالنظر إلى مدى توافقها وانسجامها مع النشاطات الإنتاجية"³ كما أن مكتب تنشيط التنمية المحلية على مستوى بلدية راس العيون يعمل على إعطاء قروض تدعيمية للشباب البطل وقد نجح هذا البرنامج إلى حد كبير في القضاء على البطالة .

1 -مرجع نفسه، ص 17

2- مرجع نفسه، ص 17

3 مرجع نفسه، ص 18

وفتح الأبواب على عالم الشغل وفي مايلي سنوضح بعض النتائج الخاصة بهذا المكتب الذي لا يغطي بلدية راس العيون فحسب بل يغطي كذلك كل من بلديتي القيقبة وتاكسلانت وذلك في ما يخص المشاريع المسجلة في مخطط التنمية المحلية على مستوى بلديتي القيقبة ورأس العيون وكذلك بالنسبة للقروض الممنوحة ، وقد اخترنا بلدية القيقبة لأنها من بين البلديات التابعة لدائرة راس العيون . وسوف نوضح هذه المشاريع في جدولين (انظر الملاحق)

4-القروض : كما سبق وأن ذكرنا فإن هذا المكتب يعمل على إعطاء قروض تدعيمية للشباب البطل وذلك بالتنسيق مع بعض الجمعيات المتواجدة على مستوى البلديات وهذا في إطار القضاء على البطالة من جهة ومساعدة العائلات المعوزة في الحصول على دخل وتحسين مستوى معيشتها من جهة أخرى ، حيث استفاد من برنامج التعاون على مستوى وكالة راس العيون التي تشرف على بلديتي راس العيون والقيقبة وبعد إنشاء جمعية لكل بلدية للإشراف واختيار الأشخاص ذوي الأنشطة الإقتصادية الفعالة ما يقارب 48 مستفيد موزعون كمايلي :

-جمعية الازدهار التابعة لبلدية القيقبة 23 مستفيد

-جمعية أفاق وتحدي التابعة لبلدية راس العيون 25 مستفيد

الأنشطة :

يتنوع النشاط من شخص إلى آخر حسب الرغبة وإتقان الحرفة والموقع وكذا طبيعة المنطقة من بين هذه الأنشطة تربية المواشي - التلحيم - الترميم - إصلاح آلات التبريد والعجلات والهواتف النقالة وكذا الخياطة والطرز والحلاقة بالنسبة للعنصر النسوي

الحالة : معظم المستفيدين يمارسون نشاطاتهم المختارة بصفة حسنة .

التسديد : معظم المستفيدين يسددون القرض بوتيرة معتدلة .

تم الحصول على هذه المعلومات من مطبوعة خاصة بمكتب وكالة تنشيط التنمية المحلية الموجود على مستوى بلدية راس العيون .

ب- برنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية (منظمات غير الحكومية) :

برنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية منظمات غير حكومية هو برنامج يدعم الحركة الجمعوية ويرافقها من أجل تنظيم وتأطير ومرافقة المجتمع المدني خاصة الفئات الهشة والمعزولة لتحسين ظروفها المعيشية من خلال حصول هذه الجمعيات على إعانات مالية تخصصها لمساعدة منظمة معينة بمشاريع منتجة لامتصاص البطالة ودفع عجلة التنمية بها و " يتجلى هذا البعث الجديد في ميدان التنمية الإجتماعية من خلال بروز عدد كبير من الجمعيات (أكثر من 75000) جمعية تم إحصاؤها عبر البلاد غير أنه على هذه الجمعيات العمل أكثر من أجل رفع مستوى نوعية نشاطاتها وعملياتها إتجاه الفئات الإجتماعية التي تمثلها بهدف تحسين مستوى معيشتها"¹ ، بالتالي فإن مشروع دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية يهدف إلى المساهمة في ترقية دور المجتمع المدني في مسار التنمية الإجتماعية ودعم قدرات المنظمات غير الحكومية لتنفيذ التنمية المنشودة .

الأهداف الرئيسية للبرنامج : برنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية يتوجه نحو ثلاثة محاور أساسية تتمثل في : دعم الجمعيات ، دعم شبكات الجمعيات والدعم المؤسسي ، كما يتميز هذا البرنامج بجملة من الأهداف نذكر منها :

- 1- " تعزيز التنظيم الداخلي وقدرات تسيير الجمعيات .
- 2- مرافقة الجمعيات من بين تلك التي وقع عليها الإختيار في إطار برنامج المنظمات غير الحكومية من أجل ضمان ديمومتها وسيرها العملي الذاتي .
- 3- تمويل المشاريع الخاصة بـ 150 جمعية على الأقل (مشروع لكل جمعية غير تلك التي سبقت لها الإستفادة (المنظمات غير الحكومية) وذلك على أساس إعلان لتقديم إقتراحات .
- 4- تشجيع تبادل العلاقات ما بين الجمعيات المحلية والمتوسطة خاصة في أوساط الشباب والنساء .
- 5- تنظيم وتمويل العلاقات والتبادلات بين الجمعيات حول المشاريع الخاصة بالشباب .
- 6- تشجيع وإعادة إحياء الشبكات الجمعوية (شبكة واحدة على الأقل لكل مجال إهتمام) .
- 7- دعم قدرات وكالة التنمية الإجتماعية وكذا تنظيمها من أجل تأطير أفضل لترقية الجمعيات .
- 8- تنظيم دورات تكوينية في مجال التسيير الإداري للجمعيات "².

1- عبد العزيز لحلو ، " برنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية منظمات غير حكومية ONG2 "، رسالة

وكالة التنمية الإجتماعية ، عدد 4 ، الجزائر : ، 2007 ص 15 .

2- مرجع نفسه ، ص 16 .

" يستفيد المشروع من ميزانية قدرها 11.000.000 أورو تتولى اللجنة الأوروبية تمويل
10.000.000 أورو على شكل هبة أما المبلغ المتبقي 1.000.000 فهو يعد مساهمة من طرف المستفيد
(وكالة التنمية الاجتماعية) .

تدوم مدة المشروع أربعة سنوات إنطلاقا من تاريخ عقد إتفاقية التمويل كما حددت مدة التنفيذ إبتداء من تاريخ
التوقيع إلى غاية 31 ديسمبر 2011 أما مرحلة التنفيذ العملي فستنتهي يوم 31 ديسمبر 2009 من المتوقع أن
تمتد مرحلة إنهاء المشروع إلى غاية 31 ديسمبر 2011 ، يقع مقر المشروع بدار الجمعيات ببئر خادم وأما منطقة
تدخل المشروع فهي تغطي كل التراب الجزائري¹

هذا البرنامج يخدم الجمعيات التي تخدم المواطن والأسر الجزائرية الفقيرة خاصة في الميدان الاجتماعي
لا سيما ترقية حقوق النساء والشباب وحماية المحيط ، و ترقية السياحة البيئية كما يهتم كذلك بالنشاط
الرياضي والثقافي وكذا التنمية الجماعية وترقية التنمية المستدامة .

كما تعمل وكالة التنمية الاجتماعية على تعزيز تدخلاتها لصالح الفئات المحرومة بنشاطات شراكة
سواء على المستوى الوطني أو الدولي ونشاطات تعاون مع مختلف الهيئات الإدارية الوكالات واللجان
والمنظمات التي يمكنها أن تفتح نشاطا مستمرا لصالح الأشخاص الذين يحتاجونه حيث نذكر على
سبيل المثال أن " وكالة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الوكالة المتوسطة للتعاون الدولي

ACIM واللجنة الوطنية لربط جمعيات الأحياء CNLRQ الفرنسي بإبرام عقد يتضمن تأسيس

وتنمية ثلاث جمعيات للأحياء تجريبية على مستوى الجزائر ، وهران، قسنطينة وذلك تحت إسم
(التكالف الحضري) هو عبارة عن جمعية تضم ممثلي المؤسسات المقرضين والجمعيات على المستوى المحلي الهادفة
من خلال الأعمال التقنية إلى صيانة وتزيين وتحسين الإطار المعيشي مع خلق مناصب شغل تقترح بالأولوية على
سكان الحي الذين يعيشون صعوبات ومشاكل من أجل إدماجهم الاجتماعي والمهني ، ولنقل وتلقين أسس المهارة
في هذا الشأن ، أقيمت دورات تكوينية تخص عشرين متدخل جزائري يمثلون فاعلين مختلفين (للتكاتف الحضري)
وكذا ممثلي الهيئات (وزارات ووكالة التنمية الاجتماعية والجماعات المحلية) والمقرضين (ديوان الترقية والتسيير
العقاري ، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط ، مؤسسة ترقية السكن العائلي ، الصندوق الوطني لترقية الضمان
الاجتماعي) وممثلي الحركة الجمعوية " ²

1-عبد العزيز لحلو ، مرجع نفسه ، ص 16 .

2- مرجع نفسه ، ص 16.

ج - التجمعات العلاجية الخاصة بوكالة التنمية الاجتماعية :

تشرف وكالة التنمية الاجتماعية كذلك على تنظيم مايسمى بالتجمعات العلاجية مرة كل سنة (في فصل الصيف) وهذا لفائدة الأطفال المصدومين نفسيا وهذا بهدف التكفل بهم من خلال مساعدة نفسية تجمع ما بين العلاج والترفيه لفائدة مئات الأطفال على مستوى عدة ولايات من الوطن ويتم هذا التكفل من طرف فريق متعدد الاختصاصات مكون من أطباء وأخصائيين نفسانيين وإجتماعيين ومرشدين ومربين ومنشطين (اغلبهم أعضاء الخلايا الحوارية) توكل لهم مهمة " التخفيف التدريجي لآثار الصدمة النفسية لهؤلاء الأطفال مع مساعدتهم على التخلص من كل عدوانية وإحساس بالتشاؤم والثأر الكامن بهم من أجل تمكينهم من استرجاع الثقة بالنفس وإعادة نسج من جديد روابط إجتماعية بعد أن هدمتها التجربة المأساوية التي عاشوها"¹

وقد صادف خلال دورات صيف سنة 2004 أن " أطرت السيدة تاكاكي كايكو أخصائية يابانية في علم الأنثربولوجية وباحثة بمركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية أشغال يدوية تتمثل في طي الورق مستوحاة من الفنون الشعبية التقليدية اليابانية ، وتهدف إلى تنمية الحركية عند الطفل وتصوير الأشكال التي يراها حوله وقد أعجبت السيدة تاكاكي بالعمل البيداغوجي الهائل الذي حققه المؤطرون مع الأطفال على مستوى الورشات كما ترى أن التجربة الجزائرية في تنظيم هذا النوع من التجمعات تستحق التشجيع وأن تأخذ كمرجع لتنظيم تجمعات مماثلة في اليابان حيث لا توجد تقاليد المخيمات الصيفية"²

1- ل جندر ، " تجمع علاجي لفائدة الاطفال ضحايا المأساة الوطنية " رسالة وكالة التنمية الاجتماعية عدد 3، الجزائر : 2005 ص 6 .

2 -مرجع نفسه ، ص 6 .

ثالثا :العلاقة بين وكالة التنمية الإجتماعية والأسرة :

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه وكالة التنمية الإجتماعية من خلال جميع برامجها هو القضاء على الفقر والتهميش الإجتماعي وتحسين وضعية الأسر الفقيرة على جميع المستويات فلقد ظلت قضية الفقر ، أسبابه ، نتائجه والبحث في الطرق الكفيلة بالقضاء عليه من أهم القضايا التي شغلت إهتمام الحكومات في شتى أنحاء المعمورة وحتى في المحافل الدولية خاصة مع مطلع التسعينات بعد صدور تقرير البنك الدولي عن الفقر ، وزيادة على مؤتمر القمة العلمي للتنمية الإجتماعية الذي عقد بكوبنهاغن في مارس 1995 والذي تناول من بين موضوعاتها الرئيسية مشكلة الفقر في العالم وكيفية القضاء عليها وقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة سنة 1996 سنة دولية للقضاء على الفقر حتى 2006 " وفد جاء في خطاب الألفية في شهر سبتمبر 2000 ان الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تعهدت بمحاربة الفقر الذي يشل الكثير من أنحاء العالم : "لاندخر أي جهد لتحرير إخواننا من الرجال والنساء والأطفال من الفقر الذي هو ظاهرة لا إنسانية تمس أكثر من مليار شخص¹ وتسعى وكالة التنمية الإجتماعية عن طريق جميع برامجها الموجهة لحماية الفئات المحرومة ومساعدة الأسر الفقيرة خاصة تلك الموجودة في المناطق المعزولة حيث أنها تسعى عن طريق برامج التشغيل والإدماج التي ذكرناها سابقا إلى القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل حتى ولو كانت مؤقتة تستهدف الشباب الباحث عن عمل كما توفر له التغطية الإجتماعية ، وتسعى كذلك من خلال برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية إلى توفير دعم معنوي لفائدة هذه الأسر و التي تستهدف الفئات غير القادرة على العمل إضافة إلى الخلايا الجوارية التي تسعى وكالة التنية الإجتماعية من خلالها إلى خلق فضاء وسيطي او همزة وصل بين المواطن ومختلف الهيئات الإدارية وذلك عن طريق الوساطة الإجتماعية التي يقدمها أعضاء هذه الخلايا للفئات الهشة ، كما تقدم هذه الأخيرة خدمات صحية مجانية (كشف طبي) وجلسات نفسية خاصة لصالح الأشخاص ضحايا المأساة الوطنية وأفراد العائلات المعوزة الذين يعانون من اضطرابات نفسية ، كما تسعى وكالة التنمية الإجتماعية من خلال برنامج التنمية الجماعية إلى استهداف ذاتي لجيوب الفقر ومحاولة مساعدة

1-unicef, " la situation des enfants dans le monde," 2004 ,page 1

الصحي وذلك ببناء وتجهيز قاعات العلاج أو على المستوى التربوي وذلك بتهيئة المدارس الابتدائية وتجهيزها أو على المستوى الخدماتي بإنجاز شبكة الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير والطرق وكلها تدخل في إطار تحسين الشروط المعيشية للأسر الفقيرة .

إضافة إلى برنامج دعم الجمعيات الجزائرية الذي يهتم بمرافقة الجمعيات وتأطيرها وتحسين نشاطها لمساعدة المواطنين على تحسين ظروفهم ومشروع دعم التنمية الاجتماعية الإقتصادية المحلية بمنطقة شمال شرق الجزائر الذي يهدف هو الآخر إلى إنجاز مجموعة من المشاريع التي تخفف من العزلة والمعاناة التي تعيشها الأسر الجزائرية في المناطق المعزولة وكذلك مساعدة الفئات الهشة وخاصة الشباب منهم في الحصول على مداخيل خاصة بهم عن طريق القروض التدعيمية التي يمنحها مكتب وكالة تنشيط التنمية المحلية بالتنسيق مع الجمعيات الموجودة ببلدية راس العيون وبعض البلديات المجاورة وكل هذا يدخل في إطار سعي وكالة التنمية الاجتماعية إلى تحسين الشروط المعيشية للأسرة الفقيرة الجزائرية .

الجانب الميداني

الفصل الخامس :الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا :مجال الدراسة

أ- المجال الجغرافي

ب- المجال البشري

ح- المجال الزمني

ثانيا : المنهج

ثالثا : العينة

رابعا: أدوات جمع البيانات

1- الإستمارة

2- الملاحظة

3- المقابلة

4- الوثائق والسجلات

أولا : مجال الدراسة :

يتشمل المجال العام للدراسة في بلدية راس العيون التي أنشئت سنة 1957 ، وحسب التقسيم الإداري لبلديات ولاية باتنة تحمل بلدية راس العيون الرقم 51 وتضم 28 مقاطعة¹

تقع بلدية راس العيون في القسم الشمالي الغربي لولاية باتنة وتبعد عن مقر الولاية بحوالي 90 كلم يحدها من الشرق بلدية تالخت ومن الغرب بلدية القصبات ومن الجنوب بلدية أولاد سي سليمان ومن الشمال بلدية الرحبات ، تتربع على مساحة قدرها 115.96 كلم²

(بالتقريب 116 كلم²) ، وقد بلغ عدد سكانها حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 حوالي 22507 نسمة موزعين بين مركز البلدية والمقاطعات التابعة لها حيث يتمركز معظمهم أي حوالي ثلثي السكان بمركز البلدية والباقي يتوزعون في المناطق الريفية (المقاطعات) وحسب التقسيم الإداري لسنة 1987 تضم دائرة راس العيون ستة بلديات هي :

1- بلدية راس العيون 2- بلدية القيقبة

3- بلدية القصبات 4- بلدية الرحبات

5- بلدية تالخت 6 - بلدية أولاد سلام

تتميز بلدية راس العيون بالطابع الجبلي عموما مع سهول مرتفعة تتخللها بعض التلال يغطيها جبل هام يعرف بجبل (أولاد علي) الذي يتفرع من (جبل قطيان) و (جبل جرمية) ، يكسو جبالها غطاء من الأشجار الغابية ، بالإضافة إلى وجود بعض الأشجار المثمرة.

يسود بلدية راس العيون المناخ القاري الذي يتميز بحرارته وجفافه صيفا وبرودته ورطوبته شتاء .

تتوفر بلدية راس العيون على 16 مدرسة ابتدائية موزعة بين مركز البلدية والمناطق الريفية ، و 03

إكماليات وثانوية واحدة ومتقن مع وجود مركز للتكوين المهني والتمهين يبلغ عدد مقاعد به 250

مقعد ، ومركز ثقافي يقدم خدمات متعددة للشباب في ميادين الإعلام الآلي ، والحرف اليدوية خاصة

للإناث مثل الخياطة ، الحلاقة... الخ بالإضافة إلى أن هذا المركز يقوم بالتنسيق مع الجمعيات

والمنظمات للقيام بعدة نشاطات خاصة فيما يخص الإحتفال بمختلف المناسبات كما يوجد بجانب

الملعب البلدي قاعة متعددة النشاطات تحتوي على عدة قاعات منها: قاعة مخصصة للإعلام الآلي

قاعة مخصصة للرياضة ، قاعة للدروس الإستدراكية ، قاعة مخصصة لنادي الفيديو... الخ .

1- حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008

كما تحتوي البلدية على مركز للبريد والمواصلات ومؤسسة عمومية للصحة الجوارية وخمس قاعات علاج و مكتب للصحة المدرسية ، ومكتب وكالة تنشيط التنمية المحلية الذي يعمل على دفع عجلة التنمية بالمنطقة إنطلاقا من إنجازها لعدة مشاريع بالمنطقة (تم ذكرها من قبل) .

كما يعمل على إعطاء قروض تدعيمية للشباب البطال ولكن رغم توفر المنطقة على إمكانيات طبيعية (وفرة المياه ، المناخ ، المساحة الخ) وكذلك إمتيازات بشرية (كثافة سكانية ، طاقات شبابية) إلا أنها تصنف ضمن البلديات الفقيرة .

أ- المجال الجغرافي : لقد أجرينا الجانب الميداني من الدراسة وقمنا بتطبيق الإستمارة على مستوى بلدية راس العيون (مركز البلدية وبعض القرى والمداشر التابعة لها) نظرا لكون البلدية تفتقر إلى المنشآت والمشاريع التنموية رغم توفرها على طاقات شبابية وثروات طبيعية هائلة .

ب-المجال البشري : بعد الإتصال بمكتب النشاط الإجتماعي لبلدية راس العيون والتنسيق مع التقني السامي المكلف بالشبكة الإجتماعية ورئيس مكتب النشاط الإجتماعي للبلدية تم الحصول على القوائم الإسمية للأشخاص المستفيدين من برامج وكالة التنمية الإجتماعية ، ومعرفة عدد المستفيدين من كل برنامج لتطبيق الإستمارات عليهم .

ج- المجال الزمني : إستغرقت الدراسة 19 يوما أواخر شهر جوان وحتى منتصف شهر جويلية 2009 تم خلالها جمع المعلومات الخاصة بموضوع بحثنا ، بداية بالدراسة الإستطلاعية ، والتقرب من المستفيدين من برامج وكالة التنمية الإجتماعية حيث كان ذلك بعد الإتصال بمكتب النشاط الإجتماعي للبلدية والإطلاع على قوائم المسفيدين ومعرفة عناوينهم لتسهيل عملية الإتصال بهم . وبعد هذه المرحلة جاءت مرحلة النزول إلى الميدان لمأ الإستمارة ، مع الرجوع الى بعض الوثائق (بطاقة التعريف الوطنية بطاقة الإستفادة من مختلف البرامج) للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف المبحوثين خاصة الأمين منهم .

ثانيا المنهج : المنهج هو الدراسة المنظمة للقواعد التي يسترشد بها الباحث للقيام ببحثه ، "والذي يهدف إلى تنمية الأسلوب العلمي في التفكير للتوصل للحقائق وكشفها يعتمد أساسا على كيفية تفكير الدارس أو الباحث إذا ما واجهته مشكلة"¹ والمنهج يعتبر العمود الفقري في تصميم لبحوث الإجتماعية إذ أنه لكل دراسة ميدانية منهج تعتمد عليه ، لذلك فقد تم اختيار المنهج الوصفي

1- أيمن أبو الروس ، كيف تكتب بحثا ناجحا ، القاهرة : دار الطلائع ، ص 10

في هذه الدراسة نظرا لتماشيه مع طبيعة موضوع البحث الذي يدور حول معرفة الدور الذي تلعبه وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية من خلال آراء ووجهات نظر المستفيدين من البرامج التي تقدمها الوكالة .

من هنا جاء المنهج الوصفي مناسباً لموضوع البحث ، بحيث إستخدمنا فيه جميع تقنياته من جميع البيانات عن طريق ملاءمة الإستمارات والمقابلة والملاحظة المنظمة المباشرة ، ثم القيام بتحليل البيانات للوصول إلى نتائج تفسيرية ، بهدف تكوين معرفة تراكمية تسهل القيام بدراسات مستقبلية ، ويعد المنهج الوصفي أحد المناهج التي تسمح لنا بوصف النتائج التي تم الوصول إليها وتحليلها وتفسيرها ، كما يمكننا من إستخدام الأدوات المناسبة مع طبيعة البحث .

ثالثا- العينة : هي تلك الطريقة التي يختار بها جزء من مجتمع البحث لكي نحكم على الكل

"وغالبا ما يجد الباحث نفسه غير قادر على دراسة جميع مفردات البحث علاوة على أن دراسة المجتمع ككل قد تكون مضيعة للوقت وتبيدا للجهد والمال بغير مبرر"¹

نظرا لتجانس مجتمع البحث (وجود مختلف الفئات ، الهدف من البحث متقارب لأن الأفراد المعنيين هم المستفيدون من برامج وكالة التنمية الاجتماعية) ونظرا لكون الهدف من البحث هو معرفة مدى تحسين ظروف الأسرة الجزائرية الفقيرة إختارنا عينة تتكون من 10 % من المجموع الكلي للمستفيدين وهو 760 شخص مستفيد وطبقنا العينة العشوائية البسيطة وذلك خدمة لأغراض البحث ، وقد شملت عينة البحث الأسرة الحضرية والريفية معا نظرا لكون الأشخاص المعنيين بالبحث المستفيدون من برنامج وكالة التنمية الاجتماعية القاطنين بالمناطق الحضرية الريفية معا ، ونقصد بالأسرة الحضرية تلك التي تقطن بمركز بلدية راس العيون والأسرة الريفية تلك التي تقيم خارج مركز البلدية أي في القرى والأرياق التابعة لها حيث شملت الدراسة 21 أسرة ريفية و55 أسرة حضرية (وذلك تبعا لعدد السكان الذي يقل كلما اتجهنا من المناطق الحضرية نحو المناطق الريفية) .

رابعا :ادوات جمع البيانات : تساهم أدوات جمع البيانات المختلفة في جمع المعلومات اللازمة للبحث ، لهذا فقد تم إستخدام مجموعة من الأدوات التي تتماشى مع طبيعة المجتمع الأصلي الذي تجري فيه الدراسة الميدانية وذلك مع مراعاة الخصائص المختلفة لهذا المجتمع وقد استخدمنا الأدوات التالية :

1- خالد حامد ، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار ربحانة، 2003 ، ص 123

1-الإستمارة : تعد استمارات البحث بأنواعها من أهم أدوات البحث في العلوم الإجتماعية وأكثرها انتشارا والإستمارة هي " نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى المبحوثين من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف"¹

يتم ملؤها مباشرة عن طريق المقابلة الشخصية وتسمى الإستبيان وقد ترسل عن طريق البريد وتسمى الإستبيان البريدي، ويجب التفريق بين إستمارة المقابلة التي يتم تنفيذها عن طريق المقابلة الشخصية وبين دليل المقابلة حيث أن هذا الأخير يضم مجموعة من النقاط التي يجب على الباحث أن يناقشها مع المبحوث خلال الحوار الذي يدور بينهما ،بينما إستمارة المقابلة تكون مصممة بطريقة تحصر العناصر الأساسية التي يتشكل منها موضوع الدراسة وتستخدم فيها عادة مجموعة من الأسئلة تجمع بين المفتوحة والمغلقة ولما كانت عملية تصميم الإستمارة هذه عملية تحتاج إلى عناية خاصة وإلمام عام بأفراد البحث ، قمنا بدراسة إستطلاعية لمركز بلدية راس العيون وبعض القرى والمداشر التابعة لها إضافة إلى مناقشة مع ممثلي مكتب النشاط الإجتماعي للبلدية أين إستفسرنا على مختلف البرامج الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية المسيرة من طرف المكتب وعلى القوائم الإسمية للمستفيدين وعناوينهم ، حيث تمكنا من تكوين خلفية عامة عن البحث .

وعلى إثر هذه الزيارة الإستطلاعية قمنا بإعداد الإستمارة وفي نفس الوقت قمنا بعرضها على الأساتذة لإبداء ملاحظاتهم لتصاغ على ضوء هذه الملاحظات الإستمارة التجريبية التي نزلنا بها إلى الميدان ، وجربت على سبعة مستفيدين يحملون نفس خصائص المجتمع الأصلي وبناءا على ذلك إطمأن الباحث على معظم الأسئلة ، إلا أننا قمنا بحذف بعضها وتعديل البعض سواءا بالنسبة للصياغة اللغوية للأسئلة ،أو بالنسبة لبعض الإحتمالات ، إلى جانب عدم جدوى الإستمارة مع بعض المبحوثين بسبب الأمية مما جعل الباحث في أغلب الأحيان يبسط الأسئلة ويطرحها باللهجة الدارجة للوصول إلى الإجابة المطلوبة .

وهكذا تمت صياغة الإستمارة من جديد في صورتها النهائية لتغطي أهداف البحث مقسمة إلى أربعة أجزاء كالتالي :

الجزء الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين

الجزء الثاني: بالبيانات الخاصة بالاستفادة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية

الجزء الثالث: خاص بمعلومات عن السكن

الجزء الرابع: خاص بالمعلومات الخاصة ببرامج مشاريع التنمية الجماعية والخلايا الحوارية

وقد تم تغطية هذه المحاور في 36 سؤال بين المغلقة والمفتوحة بغرض الإستفسار عن آراء المبحوثين في الدور الذي تلعبه وكالة التنمية الاجتماعية وسؤال أخير جاء كحوصلة لمعرفة مدى رضى المستفيدين عن البرامج التي يستفيدون منها ، وقد تم ملأ الإستمارة في مدة 19 يوما حيث نضطر أحيانا إلى تبسيط الأسئلة وإعادة طرحها لأكثر من مرة ليفهم المبحوث السؤال خاصة بالنسبة للأشخاص الأميين حيث كانت إجاباتهم صريحة وواضحة .

2-الملاحظة: "لا جدال في أن الملاحظة تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات في كافة مجالات

العلوم المختلفة، فلا يقتصر استخدامها على علم دون الآخر "¹ فالعلم يبدأ بالملاحظة وينتهي بها للتحقق من صحة النتائج التي تم الوصول إليها ، لذلك فإنه " من الصعب أن نتصور دراسة جادة للسلوك الاجتماعي لا تلعب فيها الملاحظة دورا هاما ،ومما يزيد في أهمية الملاحظة أنها يمكن أن تستخدم في جميع أنواع البحوث الاجتماعية : الكشفية والوصفية والتجريبية " ².

حيث تعتمد على مشاهدة الظواهر وتسجيل الحوادث أثناء وقوعها "وتتميز الملاحظة العلمية عن الملاحظة غير العلمية أنها لا تقتصر فقط على مجرد الحواس بل تتعين بأدوات علمية دقيقة للقياس فهي مشاهدة دقيقة لظاهرة ما مع الإستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة

3»

ويمكننا تصنيف الملاحظة العلمية إلى :

الملاحظة البسيطة : التي تعتمد على المواقف الحية ، وتستخدم في جمع وتصنيف وتحليل المعلومات والحقائق ولا تستخدم فيها أدوات للتأكد من صحتها ، وتنقسم إلى :

1)الملاحظة البسيطة بغير المشاركة: لا تعتمد على أدوات للتأكد من صحتها ، فهي تحدث تلقائيا في ظروف عادية لا تخرج عن حدود النظر والإستماع لموقف معين .

1-عبد الله محمد عبد الرحمان ،محمد علي البدوي ، مناهج وطرق البحث الإجتماعي،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية 2002 ص 382 .

2-طلعت ابراهيم لطفي ،أساليب وأدوات البحث الإجتماعي،القاهرة : دار غريب ،1995 ص 77 .

3-حسين رشوان ، ميادين علم الإجتماع ومناهج البحث العلمي،الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ،1998 ص 139

2) الملاحظة البسيطة بالمشاركة : " تتضمن مشاركة الباحث الفعلية في حياة الأفراد الخاضعين

للدراسة"¹ ومساهمته في مختلف الأنشطة التي يقومون بها في حياتهم اليومية .

وهناك الملاحظة المنظمة التي " تتسم بالدقة و الضبط فهي ملاحظة معدة ومخططة بشكل مسبق وتستخدم غالبا في البحوث التشخيصية أو التجريبية أو البحوث التي تختبر فروضا سببية "² .

وفي دراستنا هذه قد تم إستخدام الملاحظة المنظمة للحصول على المعلومات المطلوبة التي تتعلق بموضوع البحث وأهدافه ، والتي من الصعب ، أن نكشف عنها عن طريق الإستمارة حيث تمكنا من معرفة بعض الخصائص التي يتميز بها المبحوثون تبين أنهم فقراء فعلا من خلال الأوضاع التي يعيشونها كما لاحظنا أن وكالة التنمية الإجتماعية قد وصلت إلى هؤلاء من خلال مختلف البرامج التي استفادوا منها إضافة إلى المشاريع الميدانية المحسدة من طرف مكتب وكالة تنشيط التنمية المحلية الموجود بالبلدية .

3-المقابلة :تعتبر المقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات المطلوبة وتستخدم في مجالات متعددة

"ويشيع إستعمالها حين يكون للبيانات صلة وثيقة بأراء الأفراد أو ميولهم أو إتجاهاتهم نحو موضوع معين ، كما تصلح المقابلة لجمع معلومات من مواقف ماضية أو مستقبلية يصعب فيها إستخدام الملاحظة "³.

وقد تم إستخدام المقابلة مع ثلاث موظفين بدار البلدية وهم : رئيس مكتب النشاط الإجتماعي والتقني السامي المكلف بالشبكة الإجتماعية وعضو المجلس الشعبي البلدية ورئيس لجنة الشؤون الإجتماعية على مستوى بلدية راس العيون حيث سجلنا الإجابات التالية :

1)رئيس مكتب النشاط الإجتماعي بتاريخ : 6 جويلية 2009 :بعد التحاور معه سجلنا مايلي : أكد لنا أن برامج وكالة التنمية الإجتماعية وصلت للفئات المعوزة ، كما أكد أنه هناك من يعتمد على هذه المنحة فقط وهي دخله الوحيد : كما صرح أنه من خلال تعامله مع هذه الفئات يرى أن كل المستفيدين مستحقين فعلا لهذه البرامج إلا أنه هناك بعض الفئات المستحقة و لكن لايسمح لها القانون مثل النساء الأرامل او المطلقات دون أطفال ، وكذا المرأة التي يتجاوز سن ابنائها 18 سنة ولم تبلغ 60 سنة وغير قادرة على المشاركة في منحة التعويض عن المشاطات ذات المنفعة العامة .

1- مرجع نفسه ، ص 144 .

2- عبد الله محمد عبد الرحمان ،محمد علي البدوي ،مرجع سابق ، ص 393 .

3-جودت عزت عطوي ، أساليب البحث العلمي ، عمان : دار الثقافة و الدار العلمية الدولية ،2000 ص 110 .

كما طرح مشكل تحويل رقم التأمين فمثلا عندما يكون شخص مستفيد من رقم تأمين خاص بمنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ويحول للإستفادة من المنحة الجزافية للتضامن بسبب بلوغه 60 سنة يقع مشكل في تحويل الرقم ، حيث تطول الإجراءات كي يستفيد المعني من رقم التأمين من جديد

(2) **التقني السامي المكلف بالشبكة الإجتماعية بتاريخ: 6 جويلية 2009 :** التي أكدت لنا أيضا أن كل الفئات المستفيدة هي فئات معوزة و مستحقة للإستفادة ، كما اقترحت الإسراع في إجراءات الإستفادة والتسهيل في إستخراج الوثائق حيث أن الظروف المادية لهذه الفئة لاتسمح لها بالذهاب لعدة مرات إلى مركز الولاية لاستخراج الوثائق ولهذا السبب هناك بعض الأشخاص الذين لهم الحق في الإستفادة ولم يكونوا ملفات إدارية للحصول على حقوقهم بسبب عدم قدرتهم المادية على التنقل إلى مقر الولاية لعدة مرات ، كما أنها طرحت مشكلة العزاب سوء الذكور أو الإناث الذين يتجاوز سنهم 30 سنة لايحق لهم الإستفادة أو العمل ضمن منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ولاحتى ضمن منحة نشاطات الإدماج الإجتماعية واقترحت كذلك التعجيل في الحصول على مختلف المنح خاصة الأشخاص المعاقين بنسبة 100 % خاصة وان أغلبهم أرباب أسر ودون دخل ، كما اقترحت إجراء لجنة طبية دورية على مستوى بلدية راس العيون أو على مستوى البلديات المجاورة لها لتسهيل تنقل المواطنين إليها خاصة المعاقين حركيا وذوي الأمراض المزمنة خاصة وأن هذا الإجراء ضروري للحصول على المنحة والكثير من الأشخاص يجدون صعوبة في التنقل إلى الولاية .

(3) **السيد رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية وعضو المجلس الشعبي البلدي بتاريخ 08 جويلية 2009** أكد لنا أن لجنة الشؤون الإجتماعية على مستوى بلدية راس العيون تدرس الشروط القانونية في الإستفادة قبل أن يستفيد المعني ، وأكد لنا كذلك أن عدد المناصب كافي وأن هذه المنح وصلت للفقراء المستحقين لها وأن اللجنة دائما تقوم بتصفية القوائم وشطب الأشخاص غير المستحقين الذين تحصلوا مؤخرا على منح أخرى أولا تتوفر فيهم شروط الإستفادة كما طرح مشكلة التأمين حيث أنه في بعض الأحيان خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يملكون رقم تأمين من قبل فإن إجراءات توقيف الرقم أو تحويله تحتاج إلى وقت ومصاريف مادية مما يؤدي بالمستفيدين خاصة العجزة المعوقين إلى عدم إستكمال الإجراءات الإدارية للإستفادة من التغطية الإجتماعية .

إضافة إلى أنه طرح مشكلة البنات تحت كفالة الأب المصابات بمرض مزمن أو المعاقات فإنهن لا يستفدن من منحة إذا كان الأب له دخل رغم بلوغهن أكثر من 35 سنة ولم يتزوجن بعد فهو يعتبرهن بحاجة إلى أن يكون لهن منحة خاصة بهن ، خاصة إذا كانت منحة الأب قليلة والعائلة كثيرة العدد .

4- الوثائق والسجلات : هناك بعض الحقائق والمعلومات التي يصعب ملاحظتها أو الكشف عنها من خلال الإستمارة لذلك تمت الإستعانة ببعض الوثائق والسجلات وخاصة المتعلقة بتاريخ البلدية وبطاقات الإستفادة من مختلف برامج وكالة التنمية الإجتماعية الخاصة بالمستفيدين لمعرفة تاريخ الإستفادة والتأكد من المعلومات المقدمة من طرف المبحوثين والتأكد كذلك من هوية المعنيين في حالة وجود تشابه في الأسماء دون أن ننسى الإحصاءات الخاصة بالسكان والسكن لعام 2008 المقدمة من طرف مصالح البلدية .

الفصل السادس: تفريغ وتحليل البيانات وعرض النتائج

1-تفريغ وتحليل البيانات

2-عرض نتائج الدراسة

* الخاتمة

* قائمة المراجع

* الملاحق

1-مخطط يوضح المناطق الجغرافية لمشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال

شرق الجزائر

2-مخطط يوضح هيكلية مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق

الجزائر

3-جدول يوضح المشاريع المسجلة في مخطط التنمية المحلية لبلدية راس العيون .

4-جدول يوضح المشاريع المسجلة في مخطط التنمية المحلية لبلدية القيقبة .

5-بعض النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف

وكالة التنمية الاجتماعية .

6-قائمة الجداول

7- نموذج للإستمارة .

1-تفريغ وتحليل البيانات

جدول رقم (1): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية للذكور	النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية للإناث
9.21 %	07	30-20	21.05 %	16	30-20
10.52 %	08	41-31	1.31 %	01	41-31
22.36 %	17	52-42	7.89 %	06	52-42
14.47 %	11	63-53	5.26 %	04	63-53
1.31 %	01	74-64	1.31 %	01	74-64
00 %	00	85-75	3.94 %	03	85-75
1.31 %	01	96-86	00 %	00	96-86
59.18 %	45	/	40.76 %	31	المجموع

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة المبحوثات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 20-30 سنة تمثل أكبر نسبة وتساوي 21.05 % أما أصغر نسبة فتبلغ 1.31 % عند الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 64 و 74 سنة وكذلك اللواتي تتراوح أعمارهن بين 31 و 41 سنة كما نلاحظ وجود نسبة لا بأس بها من المبحوثات 7.89 % تتراوح أعمارهن بين 42 و 52 سنة ونفسر كل ما سبق بأن المستفيدات من برامج وكالة التنمية الاجتماعية اللواتي شملهن البحث هن مستفيدات من برامج التشغيل والإدماج حيث أن الفئة العمرية من 20 - 30 سنة هي فئة نشيطة وهذا النوع من البرامج (التشغيل والإدماج) هو الملائم والموجه لها تليها فئة النساء المستفيدات من برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية بنسبة 7.89 % حيث أن الفئة العمرية بين 42-52 سنة هي فئة غير نشيطة ونجد أغلبهن أرامل أو مطلقات .

أما بالنسبة للذكور فإن أكبر نسبة يمثلها المبحوثون الذين تتراوح أعمارهم بين 42 و 52 سنة وتبلغ 22.36 % تليها نسبة 14.47 % التي تمثل الفئة العمرية بين 53-63 سنة كما نلاحظ أن نسبة المستفيدين الذكور البالغين من العمر 31-41 نسبة 10.52 % وهي نسبة لا بأس بها ويمكننا القول أن الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم 60 سنة يستفيدون من برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية لأنهم بحكم السن غير قادرين على المشاركة في برامج التشغيل والإدماج أما الفئات

العمرية الأخرى التي يكون أصحابها قادرين على العمل فأغلبهم يستفيدون من برامج التشغيل والإدماج .

كما نلاحظ وجود مختلف الفئات العمرية وهذا ما يعني أن برامج وكالة التنمية الإجتماعية موجهة لمختلف الفئات بالنسبة للجنسين.

جدول رقم (2): الحالة المدنية للمبحوثين

الحالة المدنية للإناث	التكرار	النسبة المئوية	الحالة المدنية الذكور	التكرار	النسبة المئوية
عزباء	18	23.68 %	أعزب	06	7.89 %
متزوجة	01	1.31 %	متزوج	39	51.31 %
مطلقة	04	5.26 %	مطلق	00	00 %
أرملة	08	10.52 %	أرمل	00	00 %
المجموع	31	40.77 %	المجموع	45	59.20 %

من خلال الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة من المبحوثات هي نسبة العازبات وهن المستفيدات من برامج التشغيل والإدماج (عقود ما قبل التشغيل ومنحة نشاطات الإدماج الإجتماعي) وتبلغ 23.68 % وأصغر نسبة هي 1.31 % تمثلها النساء المتزوجات ونسبة المطلقات 5.26 % بينما تبلغ نسبة النساء الأرامل المستفيدات من برامج وكالة التنمية الإجتماعية 10.52 % وهذا راجع لكونهن هن اللواتي أصبحن مسؤولات عن أنفسهن وعن أسرهن بعد وفاة أزواجهن حيث نجد أغلبهن يستفدن من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية .

ونلاحظ أن نسبة المطلقات والأرامل المستفيدات أكبر من نسبة المتزوجات وذلك لكون النساء المطلقات أو الأرامل هن الأكثر إستفادة من برامج وكالة التنمية الإجتماعية .

أما بالنسبة للذكور فنلاحظ أن أكبر نسبة هي نسبة المتزوجين وتبلغ 51.31 % حيث يستفيد أغلبهم من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة الموجهة خصيصا لأرباب الأسر القادرين على العمل و المساهمة في مختلف النشاطات ذات المنفعة العامة ، أما الأشخاص غير القادرين على العمل فهم يستفيدون من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية (المنحة الجزافية للتضامن

(

كما نلاحظ وجود نسبة 7.89 % من الذكور العزاب مستفيدون من برامج وكالة التنمية الاجتماعية حيث يستفيد أغلبهم من برامج التشغيل والإدماج

جدول رقم (3) : يبين عدد أفراد أسر المبحوثين

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
3-1	25	32.89 %
6-4	17	22.36 %
9-7	27	35.52 %
12-10	07	9.21 %
المجموع	76	100 %

التعليق : من خلال الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة من المبحوثين يتراوح عدد أفراد أسرهم من 7 إلى 9 أفراد وتبلغ هذه النسبة 35.52 % ومن خلال الميدان يتضح أن أغلب هؤلاء هم أرباب أسر مستفيدين من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة مع وجود فئة قليلة مستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن وكذلك برامج التشغيل والإدماج ونلاحظ وجود نسبة كبيرة من المستفيدين الذين يتراوح عدد أفراد أسرهم من 1 إلى 03 أفراد وهي تمثل الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم أو أرباب الأسر المتزوجين حديثا .

كما تبلغ نسبة المبحوثين الذين يتراوح عدد أسرهم من أربعة إلى ستة أفراد (4-6) 22.36 % وتبلغ نسبة المبحوثين الذين يتراوح عدد أفراد أسرهم من عشرة إلى اثني عشرة فرد (10-12) 9.21 % ومن خلال مقارنتنا للنسبتين 32.89 % و 35.52 % نلاحظ أنهما متقاربتين وبالتالي نستطيع أن نقول أن متوسط معدل الأفراد داخل الأسرة عموما هو 6 افراد .

جدول رقم (4) : يبين المستوى التعليمي للمبحوثين :

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى العلمي
36.84 %	28	امي (ة)
6.57 %	05	مدرسة قرانية
17.10 %	13	ابتدائي
9.21 %	07	متوسط
15.78 %	12	ثانوي
14.47 %	11	جامعي
100 %	76	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة هي 36.84 % وتمثل المستفيدين الأميين ويكون أغلبهم قد إستفادوا من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية (المنحة الجزافية للتضامن، منحة التعويض عن المشاطات ذات المنفعة العامة) مع وجود نسبة معتبرة من المستفيدين الذين لا يتعدى مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية يمثلون نسبة 17.10 % . والذين انقطعوا عن الدراسة في مرحلة التعليم المتوسط يمثلون نسبة 9.21 % .

كما نلاحظ وجود فئة لا بأس بها من المستفيدين الذين انقطعوا عن الدراسة في المرحلة الثانوية 15.78 % والذين لديهم مستوى جامعي يمثلون نسبة 14.47 % ونجد أغلبهم قد إستفادوا من برامج التشغيل والإدماج .

ومن هنا نلاحظ أن برامج وكالة التنمية الإجتماعية موجهة لمختلف المستويات التعليمية .

جدول رقم (5) : يوضح نوع البرنامج الذي استفاد منه المبحوثون

نوع البرنامج	التكرار	النسبة المئوية
برامج التشغيل والإدماج	21	27.63 %
برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية	55	72.36 %
المجموع	76	100 %

من خلال الجدول تبين لنا أن أغلب المبحوثين هم المستفيدون من برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية وذلك لأن هذه الفئة هي الفئة الأكثر فقرا والفقراء هم الأكثر حاجة للاستفادة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية حيث تمثل نسبة 72.36 % ، بينما تبلغ نسبة المستفيدين من برامج التشغيل والإدماج 27.63 %. وهذا يرجع إلى كون العينة التي اخترناها وطبقنا عليها الإستثمارات وكان عدد المستفيدين من برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية أكبر من عدد المستفيدين من برامج التشغيل والإدماج وهذا حسب القائمة الاجتماعية للمستفيدين التي تحصلنا عليها .

جدول رقم (6) : توزيع المستفيدين من برامج التشغيل والإدماج وبرامج الدعم والمساعدة الاجتماعية .

المستفيدون من برامج التشغيل والإدماج وبرامج الدعم والمساعدة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
منحة إدماج الجامعيين	9	11.84 %
منحة نشاطات الإدماج الاجتماعي	12	15.78 %
منحة نشاطات الحاجيات الجماعية	00	00 %
المنحة الجغرافية للتضامن	13	17.10 %
منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة	42	55.26 %
المجموع	76	99.98 %

من خلال الجدول رقم 06 المدون أعلاه يتبين لنا أن المستفيدين من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة والمستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن يمثلون اعلى النسب حيث تبلغ على التوالي 55.26% و 17.10% ، بينما تبلغ نسبة الأشخاص المستفيدين من منحة نشاطات الإدماج الإجتماعي 15.78% ومنحة إدماج الجامعيين 11.84% ومن هنا نستطيع القول أن أغلب المبحوثين هم المستفيدين من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية وذلك نظرا لكون العدد الإجمالي للمستفيدين من هذه البرامج أكبر من العدد الإجمالي للمستفيدين من برامج التشغيل والإدماج . كما نلاحظ من خلال الجدول أن المستفيدين من برنامج منحة نشاطات الحاجيات الجماعية معدوم حيث أنه في الوقت الذي تم فيه البحث الميداني وتطبيق الإستمارات كانت بلدية راس العيو قد تحصلت على مناصب عمل تخص هذا البرنامج ولكن إجراءات توزيع هذه المناصب على الأشخاص المستفيدين لم تتم بصفة نهائية لذلك لم نجد هؤلاء المستفيدين لتطبيق الإستمارات عليهم .

جدول رقم (7) : يوضح فترة الإستفادة من مختلف البرامج

الفترة	التكرارات	النسبة المئوية
2000-1996	18	23.68 %
2005-2001	31	40.78 %
2009-2006	27	35.52 %
المجموع	76	100 %

نلاحظ أن نسبة 40.78% هي أكبر نسبة وتمثل الأشخاص الذين استفادوا من البرامج في الفترة الممتدة من 2005-2001 ويكون أغلبهم مستفيدين من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية (المنحة الجزافية للتضامن ، منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة)وكذلك نفس الشيء بالنسبة للمستفيدين الذين استفادوا في الفترة الممتدة من 2000 - 1996 حيث تبلغ نسبتهم 23.68 % أما بالنسبة للمستفيدين لمدة ثلاثة سنوات أي الفترة الممتدة بين 2009-2006 فهم يمثلون نسبة 35.52 % ويكون أغلبهم قد استفادوا من برامج التشغيل والإدماج خاصة برنامج عقود ماقبل التشغيل الذي هو عبارة عن عقد محدد المدة .ومن هنا نستنتج أن أغلب الأشخاص الذين تطول مدة إستفادتهم هم المستفيدون من برامج الدعم المساعدة الإجتماعية وذلك نظرا لأن المستفيدون لا يمارسون نشاط ومدة الإستفادة من هذه البرامج غير محددة أما برامج التشغيل فإن الشخص المستفيد

قادر على العمل وهو يبحث عن منصب عمل فإذا تحصل على منصب أو عقد عمل يشطب وبالتالي فإن مدة استفادته من برامج التشغيل والإدماج الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية لا تطول لمدة كبيرة .

جدول رقم (8) : كيفية الاستفادة من برامج وكالة التنمية الإجتماعية

النسبة المئوية	التكرارات	كيفية الاستفادة من البرامج
100 %	76	عن طريق تكوين ملف
00 %	00	عن طريق وساطة
00 %	00	طرق أخرى
100 %	76	المجموع

التعليق : من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الأشخاص الذين استفادوا من برامج وكالة التنمية الإجتماعية عن طريق تكوين ملفات إدارية هي النسبة السائدة على الإطلاق حيث أن كل المستفيدين الذين طبقنا عليهم الإستمارات وصرحوا أنهم استفادوا عن طريق تكوين ملفات إدارية كامل وهذا يدل على أن كل شخص يكون ملف إداري كامل وتتوفر فيه الشروط القانونية للإستفادة يستفيد من مختلف البرامج الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية من جهة ومن جهة أخرى يدل على وفرة المناصب .

جدول رقم (9) : يوضح الاستفادة من رقم التأمين من عدمها

النسبة المئوية	التكرارات	الإستفادة من رقم التأمين
94.73 %	72	نعم
5.26 %	04	لا
100 %	76	المجموع

التعليق : من خلال الجدول يتضح ان نسبة 94.73 % من المستفيدين متحصلين على رقم الضمان الإجتماعي ويستفيدون من التغطية الإجتماعية وهذا يعني أن برامج وكالة التنمية الإجتماعية هي التي سمحت بتحسين الظروف المعيشية للمستفيدين من برامجها خاصة ذوي الأمراض العضال الذين يحتاجون أكثر من غيرهم برقم التأمين والذي يتحصلون من خلاله على دفاتر العلاج المجاني للحصول على الدواء مجاناً ، أما الأشخاص الذين مازالوا لم يتحصلوا بعد على رقم التأمين فهي قليلة جداً

حيث تبلغ 05.26 % ونجد أن أغلب هؤلاء هم المستفيدون من برامج التشغيل والإدماج وذلك نظرا لحدثة إستفادتهم من البرامج وإجراءات إستفادتهم من رقم التأمين مازالت لم تنته بعد أو نظرا لتحويل رقم الضمان الإجتماعي الخاص به من برنامج إلى آخر

جدول رقم (10) : مساهمة هذه المنحة في تحسين ظروف المستفيدين

الإستفادة من رقم التأمين	في حالة الإجابة بنعم في ماذا ساعدك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	في الإيجار	8	10.52 %
	في الحصول على رقم الضمان الإجتماعي	16	21.05 %
	في الحصول على دفتر العلاج المجاني	9	11.84 %
	في التغذية	20	26.31 %
	مصاريف مختلفة	23	30.26 %
لا	/	00	00.00 %
المجموع		76	100 %

من خلال الجدول يتبين لنا أن كل المبحوثين صرحوا أن هذه المنحة ساعدتهم في تحسين ظروفهم المادية حيث أن نسبة 30.26 % منهم صرحوا أنهم ينفقونها في مصاريف مختلفة متعلقة بشؤون المنزل ومن هم من يسدد بها فواتير الكهرباء والماء ، الغاز حيث قالوا أنهم وقت حصولهم عليها ينفقونها حسب إحتياجاتهم وحسب الأولوية ونسبة

26.31 % صرحوا أنهم ينفقونها في التغذية ونسبة 21.05 % صرحوا أن هذه المنحة ساعدتهم في الحصول على الضمان الإجتماعي خاصة الذين يعانون من أمراض مزمنة و 11.84 % صرحوا أن هذه المنحة ساعدتهم في الحصول على دفتر العلاج المجاني الذي يستعمله ذوي الأمراض المزمنة للحصول على الدواء مجانا و 10.52 % صرحوا أن هذه المنحة ينفقونها في تسديد ايجار المنزل .

في حين نجد أن نسبة الأشخاص الذي صرحوا أن هذه المنحة لم تساعدهم معدومة وهذا ما يعني أن البرامج التي تشرف عليها وكالة التنمية الإجتماعية والمنح التي تقدمها للفئات المعوزة قد حسنت من الظروف المعيشية التي تعيشها هذه الأخيرة وذلك بنسب متفاوتة حسب حالة كل شخص مستفيد

فهناك من ساعدته في الحصول على المواد الغذائية الإستهلاكية وهناك من ساعدته في الحصول على الرقم التأمين حيث أنه إذا كان رب عائلة يستفيد هو أفراد أسرته من الضمان الإجتماعي وهناك من ساعدته في الحصول على دفتر العلاج المجاني خاصة ذوي الأمراض العضال الذين يحتاجون إلى الدواء باستمرار، وهناك من ساعدته في تسديد إيجار المنزل سواء بالنسبة للأشخاص المستأجرين لدى الخواص أو الذين استفادوا من سكنات إجتماعية ويسددون الإيجار.

جدول رقم (11): جدول يوضح مدى كفاية المنحة لتلبية الحاجيات الأساسية للمستفيدين

هل هذه المنحة كافية لتلبية حاجياتك الأساسية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	62	81.58 %
لا	14	18.42 %
المجموع	76	100 %

من خلال الجدول يتضح أن نسبة 81.58 % من المستفيدين صرحوا بأن هذه المنحة كافية لتلبية حاجياتهم الأساسية ومن خلال الحوار معهم تبين لنا أن المستفيدين من برامج التشغيل والإدماج هم الذين صرحوا بذلك ، وكذلك المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن خاصة مع الزيادة في مبلغ المنحة مؤخرا ، بينما المستفيدون من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة فأغلبهم صرحوا أنهم أرباب عائلات يطالبون برفع المنحة أو توفير عقود عمل . ومن هنا يتضح لنا أن برامج وكالة التنمية الإجتماعية قد استطاعت أن تلي الحاجيات الأساسية للمستفيدين من برامجها وبالتالي حسنت من ظروفهم للمعيشة .

جدول رقم (12): جدول يوضح وجود أشخاص آخرين يستفيدون من برامج وكالة التنمية الإجتماعية في نفس الأسرة

هل هناك شخص آخر يستفيد من برامج وكالة التنمية الإجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	20	26.31 %
لا	56	73.68 %
المجموع	76	100 %

من خلال الجدول تبين لنا أن نسبة 26.31 % هي نسبة الأشخاص الذين صرحوا بأنه هناك شخص آخر من نفس الأسرة يستفيد من البرامج الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية وهم أغلبهم مستفيدون من برامج التشغيل والإدماج التي تسمح بالاستفادة لأكثر من شخص من نفس الأسرة أما نسبة 73.68 % فهي نسبة الأشخاص الذين صرحوا بعدم استفادة أشخاص آخرين من نفس الأسرة وذلك في حالة وجود منح أخرى (منح تقاعد وطنية أو أجنبية) فإنه لايسمح بازدواجية الاستفادة حيث ان برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية موجهة للأشخاص المعوزين عديمي الدخل

جدول رقم (13) : جدول يوضح ملكية المسكن من عدمها

النسبة المئوية	التكرارات	المسكن
53.94 %	41	ملك
17.10 %	13	مستأجر
28.94 %	22	أخرى
100 %	76	المجموع

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة 53.94 % من المبحوثين صرحوا أنهم يملكون سكنات خاصة بهم ونسبة 17.10 % صرحوا أنهم مستأجرين ونسبة 28.94 % صرح أغلبهم مازلوا يسكنون في مساكن ملك للأب حيث مازلوا لم يستقلو بعد عن الأسرة الأم وهي تعبر ملك لهم ماداموا غي مستأجرين وهذا ما يعني لنا أن ظروف المستفيدين م برامج وكالة التنمية الإجتماعية من حيث ملكية المسكن من عدمها حسنة حيث أن نسبة الأكبر في الجدول هي نسبة الأشخاص الذين يملكون مساكن خاصة بهم .

جدول رقم (14) : يوضح نوع المسكن

النسبة المئوية	التكرارات	نوع المسكن
7.89 %	6	مسكن قلسم
9.21 %	7	مسكن قرميدي
5.26 %	4	مسكن مسقف بالزنك
72.36 %	55	مسكن حديث
5.26 %	4	أخرى
100 %	76	المجموع

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة 7.89 % هم أشخاص سرحوا أنهم يكونون في مساكن قديمة ونسبة 9.21 % يسكنون في مساكن مسقفة بالقرميد و5.26 % يسكنون في مساكن مسقفة بالزنك وأغلب هؤلاء هم الأشخاص القاطنين في القرى والمداشر التابعة لبلدية رأس العين ملاحظنا من خلال الميدان وجود مبحوثين من بين هؤلاء إستفادوا من البناء الريفي ومازالت عملية الأشغال لم تنطلق أو في طور الإنجاز ونلاحظ كذلك من خلال الجدول أن نسبة 72.36 % هي نسبة الأشخاص الذين يملكون سكنات حديثة مبنية بالإسمنت وهذا ما يوضح وضعية المستفيدين وظروفهم من حيث نوعية السكن حسنة .

جدول رقم (15) :يوضح توفر المسكن على مختلف الشبكات

هل يتوفر مسكنك على مختلف الشبكات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	61	80.26 %
لا	15	19.73 %
المجموع	76	100 %

من خلال الجدول رقم 15 الذي يوضح لنا ان نسبة 80.26 % من المساكن التي يقطنها المبحوثون المستفدون من برامج وكالة التنمية الإجتماعية هي مساكن مربوطة بمختلف الشبكات الضرورية (شبكة المياه الصالحة للشرب شبكة الكهرباء ، شبكة الصرف الصحي وشبكة الغاز)وهي نسبة كبيرة إذا ما قارناها مع نسبة 19.73 % وهي نسبة السكنات غير المربوطة ببعض الشبكات وليس كلها حيث أننا لاحظنا أن كل المساكن الواقعة بمركز البلدية مربوطة بمختلف أنواع الشبكات بينما المساكن الواقعة بالقرى والمداشر مربوطة بشبكة الكهرباء وشبكة المياه الصالحة للشرب بينما تختلف نسبة تزود بشبكة التطهير من منطقة إلى أخرى وتقل نسبة التزود بشبكة الغاز الطبيعي ومن خلال مقارنتنا للنسبتين 80.26 % و 19.73 % نستنتج أن ظروف المستفيدين من برامج وكالة التنمية الإجتماعية من حيث الربط بمختلف الشبكات هي ظروف جد حسنة .

جدول رقم (16) : يوضح مدى توفر مسكنك على التجهيزات الضرورية

هل يتوفر مسكنك على التجهيزات الضرورية	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	69	90.78 %
لا	7	9.21 %
المجموع	76	100 %

من خلال الجدول يتبين أن أغلب سكانات المستفيدين تتوفر على مختلف التجهيزات الضرورية بنسبة 90.78 % (ثلاجة ، تلفاز ، هوائي مقعر ،.....الخ) وهذا نظرا لكون هذه التجهيزات أصبحت أكثر من ضرورية في الوقت الحالي إلا أننا نسجل عدم توفرها عند فئة قليلة منهم 9.21 % وهم في أغلب الأحيان الأفراد المعزولين (الذين يعيشون بمفردهم)، وإذا ما قارنا النسبتين معا (90.78 % و 9.21 %) نستنتج أن ظروف المستفيدين من برامج وكالة التنمية الاجتماعية من حيث توفر المسكن على مختلف التجهيزات الضرورية جد حسنة .

جدول رقم

(17) : يوضح عدد الغرف في المسكن

عدد الغرف	التكرارات	النسبة المئوية
1 - 3	59	77.63 %
4 - 6	15	19.73 %
6 - 8	2	2.63 %
المجموع	76	100 %

من خلال الجدول يتضح أن أكبر نسبة هي نسبة الأشخاص الذين يتراوح عدد الغرف بمساكنهم من غرفة إلى ثلاثة غرف وتساوي 77.63 % ونسبة الأشخاص الذين يبلغ عدد الغرف بمساكنهم من 4 إلى 6 غرف 19.73 % ونسبة الأشخاص الذين يتراوح عدد الغرف في مساكنهم من 6-

8 غرف هي 02.63 % وهذا ما يعكسه الواقع لمعظم عائلات المبحوثين، وإذا ما قارناه مع وضعية بقية الأسر الجزائرية التي تعيش ظروف عادية أو حسنة وغير المستفيدة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية لذلك يمكننا أن نقول أن ظروف المستفيدين من حيث حالة السكن حسب ما توضحه الجداول الخاصة بها المؤشر (جدول رقم 13 - 14 - 15 - 16 - 17) . هي ظروف حسنة

جدول رقم (18) : يوضح هل السكن جماعي أم فردي

نوع السكن	التكرارات	النسبة المئوية
سكن فردي	50	65.78 %
سكن جماعي	26	34.21 %
المجموع	76	100 %

التعليق: من خلال الجدول يتبين لنا أن عدد المبحوثين الذين يسكنون بسكنات فردية إي أن الأسرة نووية تتكون من الزوج والزوجة والأبناء ولا تشمل أفراد آخرين هي 50 شخص أي بنسبة 65.78 % أما عدد المبحوثين الذين يسكنون بمساكن جماعية هو 26 شخص نسبة 34.21 % وأغلب هؤلاء هم الأشخاص الذين مازالو لم يستقلوا عن الأسرة الأم وهذا ما يجعلنا نستنتج أن أغلبية الأسر هي أسر نووية يستقل فيها الأبناء عن الأسرة الأم وهذا مانلمسه من خلال الواقع المعاش .

جدول رقم (19) : يوضح متوسط فاتورة الكهرباء و الغاز والماء

متوسط الفاتورات	التكرارات	النسبة المئوية
500 - 1000 دج	8	10.52 %
1001 - 1500 دج	37	48.68 %
1500 - 2000 دج	31	40.78 %
المجموع	76	100 %

تعليق : من خلال الجدول تبين لنا أن عدد الأشخاص الذين صرحوا أن مبلغ فاتورة الكهرباء والغاز والماء يتراوح بين 500 إلى 1000 دينار هو ثمانية أشخاص بنسبة 10.52 % وعدد المبحوثين الذين صرحوا أن متوسط الفاتورة يتراوح بين 1001-1500 دينار هو 37 شخص ويمثلون نسبة 48.68 % ويبلغ عدد المبحوثين الذين صرحوا أن متوسط الفاتورة نسبة تتراوح من 1500 إلى 2000 دينار هو 31 شخص يمثلون نسبة 40.78 % وبالتالي فإن أكبر نسبة هي . ونسبة المبحوثين الذين صرحوا أن متوسط فاتورة الكهرباء والغاز والماء يتراوح بين 1001 و 1500 وأصغر

نسبة هي ونسبة المبحوثين الذين صرحوا أن متوسط فاتورة الكهرباء والغاز والماء يتراوح بين 500 و1000 دج وإذا ما حاولنا إجراء مقارنة بين هذا الجدول والجدول رقم 10 نجد أن نسبة 30.62 % في جدول رقم 10 من المبحوثين صرحوا أنهم ينفقون مبلغ المنحة في مصاريف مختلفة من بينها تسديد فاتورة الكهرباء والغاز والماء ومن هنا نقول أن المنح المختلفة لوكالة التنمية الاجتماعية ساعدة المستفيدين منها على تسديد هذه الفواتير وبالتالي فقد حسنت من الظروف المعيشية لهم .

جدول رقم (20) : يوضح وجود موارد مالية أخرى من عدمها

هل لديك موارد مالية أخرى	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	2	2.63 %
لا	74	97.36 %
المجموع	76	100 %

تعليق : من خلال الجدول يتضح لنا نسبة 2.63 % صرحوا أن لهم موارد مالية أخرى (مساعدة الأهل ، العمل عند الخواص في أوقات الفراغ والعطل خاصة ارباب العائلات وهي نسبة قليلة إذا ماقارنها بنسبة الأشخاص الذين صرحوا بعدم وجود موارد مالية أخرى حيث تبلغ 97.36 % وهذا نظرا لكون هذه الفئة المستفيدة من البرامج المختلفة لوكالة التنمية الاجتماعية هي فئة محرومة وعديمة الدخل وهذا ما يعني أن الوكالة استطاعت أن تصل إلى هذه الفئات من خلال برامجها و مساعدتها في تحسين ظروفها المعيشية .

جدول رقم (21): يوضح وجود جمعيات من عدمه على مستوى بلدية راس العيون

هل توجد جمعيات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	62	81.57 %
لا	14	18.42 %
المجموع	76	100 %

من خلال الجدول يتضح أن عدد المبحوثين الذين صرحوا بوجود جمعيات 62 شخص بنسبة 81.57 % ونسبة المبحوثين الذين صرحوا بعدم وجودها هي 18.42 % وقد حاولنا التركيز على الجمعيات لأنها تلعب دور إيجابي في تحسين ظروف الأسر حيث تعتبر همزة وصل بين المواطنين ومختلف الجهات خاصة إذا كانت هذه الحركة الجمعوية تعمل على إشراك المواطنين وأخذ رأيهم بعين الاعتبار خاصة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي لأنها تهتم بالفئات الهشة في المجتمع وتساهم في تحسين وضعية الأسر الفقيرة خاصة في المناطق المعزولة على جميع المستويات .

جدول رقم (22): يوضح مدى استفادة المبحوثين من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية ببلدية راس العيون .

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	فحوصات طبية 23	94.72%
	جلسات نفسية 15	
	وساطة اجتماعية 21	
	تحقيقات أسرية 7	
	أخرى 6	
لا	04	05.26 %
المجموع	76	100 %

% من المبحوثين صرحوا أنهم استفادوا من 94.72 % من خلال الجدول يتضح أن نسبة الخدمات التي تقدمها الخلية الحوارية الموجودة ببلدية راس العيون والتي تعتبر برنامج من برامج وكالة التنمية الإجتماعية حيث أن نسبة 30.26 % صرحوا أنهم استفادوا من خدمات في المجال الطبي ونسبة 19.73 % استفادوا في المجال النفسي ونسبة 27.63 % استفادوا من خدمات في مجال الوساطة الإجتماعية كما نريد أن نلفت الإنتباه إلى وجود حالات كثيرة قد استفادة من الخدمات التي تقدمها الخلية الحوارية فقد تدخلت هذه الأخيرة في مساعدتها في الحصول على مختلف البرامج والحقوق ولكن هذه الحالات ليست ضمن العينة المختارة في هذا البحث وذلك نظرا لكون الأشخاص هم المستفيدون من كافة البرامج الخاصة بوكالة التنمية الإجتماعية وليس الخلية الحوارية فقط.

جدول رقم (23) : يوضح اقتراحات المستفيدين للتحسين من برامج وكالة التنمية الإجتماعية .

وجود إقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	الزيادة في مبلغ المنحة 20	68.40 %
	التقليل من ساعات العمل 10	
	توفير مناصب عمل دائمة 18	
	أخرى تذكر 4	
لا	24	31.57 %
المجموع	76	100 %

تعليق: من خلال الجدول يتضح أن نسبة 68.40 % لديهم إقتراحات فيما يخص البرامج الخاصة بوكالة التنمية الأقتصادية التي إستفادوا منها حيث صرحوا نسبة 26.31 % من المبحوثين أنهم يقترحون زيادة في مبلغ المنحة ونسبة 23.68 % صرحوا أنهم يقترحون مناصب عمل وقد لاحظنا من خلال ملاء الإستثمارات أن أغلب هؤلاء هم المستفيدون من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية خاصة (برنامج منحة التعويض عن النشاطات ذات منقعة عامة) لذلك لكونهم أرباب أسر يحتاجون لإعانة أسرهم .

ملاحظة : بعد ملاء الإستثمارات هناك زيادة في مبلغ المنحة بالنسبة للمستفيدين من منحة إدماج الجامعيين ومنحة النشاطات الإدماج الإجتماعي .

جدول رقم (24) : يوضح مدى رضى المستفيدين عن استفادوا منها من وكالة التنمية الإجتماعية

النسبة المئوية	التكرارات	مدى رضى المستفيدين عن البرامج
100 %	76	نعم
00 %	00	لا
100 %	76	المجموع

تعليق : من خلال الجدول يتضح أن معظم المستفيدين أبدوا رضاهم عن مختلف البرامج والمنح التي قدمت لهم من طرف وكالة التنمية الإجتماعية خاصة المستفيدون من برامج التشغيل والإدماج والمستفيدون من المنحة الجزافية للتضامن وقد أبدوا ارتياحهم من الزيادة الأخيرة في مبلغ المنحة أما المستفيدون من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة فقد اقترحوا الزيادة في مبلغ المنحة نظرا لكون أغلبهم أرباب أسر ، وهذا ما يبين لنا أن المنج الموجهة لهذه الفئات الهشة من المجتمع قد ادت الغرض وحسنت من الظروف المعيشية لهم

2- عرض نتائج الدراسة : من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها وتحليل الجداول توصلنا إلى

الإجابة عن التساؤلات المطروحة والكشف عن الغموض الذي يحيط بالموضوع وذلك كمايلي :

1- التساؤل الأول : هل المنح الخاصة ببرامج وكالة التنمية الإجتماعية كافية لتلبية الحاجات

الأساسية للمستفيدين ؟

من خلال المؤشرات الميدانية الواردة في الجدولين رقم (06) و(07) حيث نلاحظ من خلالهما أن

المستفيدين موزعين على مختلف البرامج ماعدا برنامج منحة نشاطات الحاجيات الجماعية الذي

سجلنا وجود عدد لا بأس به من المناصب إلا أنها في الوقت الذي قمنا فيه بتطبيق الإستمارة كان

المستفيدون منه مازالوا بعد لم ينطلقوا في العمل نظرا لكون إجراءات توزيع هذه المناصب مازالت لم

تكتمل بعد لذلك لم تطبق عليهم الإستمارة ، ومن خلال التعامل مع باقي المستفيدين وملاحظة

وضعيتهم المعيشية لأول وهلة يتبين أنهم أشخاص معوزين لادخل لهم سوى هذه المنح خاصة

المستفيدون من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية وهذا ما يؤكد لنا أن برامج وكالة التنمية

الإجتماعية وصلت للأشخاص المستحقين لها خاصة أولئك القاطنين بالقرى والمداشر .

من خلال المؤشرات الميدانية الواردة في (10) نلاحظ أن نسبة الأشخاص الذين صرحوا بساهمة

المنح المختلفة في تحسين ظروفهم المادية بلغت 100% فكلهم أجمعوا على أنها ساهمت في

مساعدهم في المصاريف اليومية والحاجات المستمرة لعائلاتهم حيث أنه هناك نسبة 10.52 %

صرحوا انها أعانتهم في تسديد إيجار المنزل خاصة المستفيدين من منحة التعويض عن النشاطات ذات

المنفعة العامة ، ونسبة 21.05% صرحوا انها ساعدتهم في الحصول على رقم الضمان الإجتماعي

ويكون أغلبهم ذوي الأمراض المزمنة ، ونسبة 11.84%

صرحوا أنهم استطاعوا عن طريق هذه المنحة الحصول على رقم التأمين وبالتالي الحصول على دفتر

العلاج المجاني ، الذي يؤمن لهم الحصول على الدواء مجانا وأغلب هؤلاء كذلك هم المصابين بأمراض

مزمنة ونسبة 26.31 % صرحوا أن هذه المنح قد ساعدتهم في التغذية ونسبة 30.26 % صرحوا

انها ساعدتهم في تسديد مصاريف مختلفة ويكون هؤلاء هم المستفيدين من منحة التعويض عن

النشاطات ذات المنفعة العامة أو برامج التشغيل والإدماج ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 11 الذي

يتضح لنا من خلاله أن نسبة 81.58 % من المبحوثين يرون أن مختلف المنح التي استفادوا منها كافية لبلبية حاجياتهم الأساسية ومن خلال التحوار معهم أثناء ملاء الإستمارات لاحظنا أن معظمهم هم المستفيدون من برامج التشغيل والإدماج أما بالنسبة للمستفيدين من برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية فإن المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن صرحوا بكفاية المنحة خاصة وأن معظمهم يعيشون بمفردهم أو ضمن عائلة قليلة العدد وقد أبدوا ارتياحهم للزيادة الأخيرة في مبلغ المنحة بينما المستفيدون من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة فقد طالب معظمهم خاصة أرباب العائلات بالزيادة في مبلغ المنحة وهم يمثلون 18.42 % .

2-التساؤل الثاني : هل تمكن المستفيدون من مختلف البرامج من الحصول على رقم التأمين ؟ من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (09) الذي يوضح الاستفادة من رقم التأمين من عدمها نلاحظ أن نسبة 94.73 % من المستفيدين من برامج وكالة التنمية الاجتماعية متحصلين على رقم التأمين وهذا ما يعني أن برامج هذه الأخيرة هي التي سمحت بتحسين وضعية المستفيدين من حيث رقم التأمين خاصة ذوى الأمراض المزمنة وأرباب العائلات الذين يتحصلون على التغطية الاجتماعية رفقة أفراد عائلاتهم أما نسبة الأشخاص غير المستفيدين من التغطية الاجتماعية فهي قليلة جدا 5.62 % ونجد أغلب هؤلاء هم أشخاص حديثي الاستفادة حيث أن إجراءات إستفادتهم من رقم التأمين مازالت لم تنته بعد أو نظرا لتحويل رقم التأمين الخاص بهم من برنامج إلى آخر .

3-التساؤل الثالث : ماهي حالة السكن الذي يأوي هؤلاء المستفيدون ؟ من خلال المعطيات الميدانية الواردة في الجدول رقم (13) يتبين لنا أن نسبة 53.94 % هي نسبة الأسر المقيمين في مسكن ملك ونسبة 28.94 % هي نسبة الأشخاص الذين صرحوا أنهم غير مالكيين وغني مستأجرين ومن خلال الميدان لاحظنا أن أغلبهم متزوجون حديثا ومازالوا لم ينفصلوا بعد عن الأسرة الأم ومن خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن نسبة الأسر التي تقيم في مسكن حديث هي 72.36 % وهي نسبة جيدة إذا ما قارناها مع باقي النسب ومن خلال جدول رقم (15) يتضح لنا أن نسبة السكنات المربوطة بمختلف الشكبات هي 80.26 % وهي نسبة جيدة كذلك عندما نقارنها ببقية النسب ومن خلال الجدول رقم (16) أن نسبة السكنات التي تتوفر على مختلف التجهيزات الضرورية هي 90.98 % وهي نسبة جيدة كذلك مقارنة مع 9.21 % التي هي نسبة المساكن التي لا تتوفر على التجهيزات الضرورية ومن خلال الجدول رقم (17)

يتضح لنا أن نسبة الأسر التي يتراوح عدد الغرف في مساكنهم من غرفة إلى ثلاث غرف هي 77.63 % ونسبة الأسر التي يتراوح عدد الغرف في مساكنهم من أربعة إلى ستة غرف هي 19.73 % . ومن خلال هذه الجداول (15.14.13.17.16) يمكننا القول أن ظروف الأسر المستفيدة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية هي ظروف حسنة .

4-التساؤل الرابع : هل إستفاد المبحوثون من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية الموجودة ببلدية راس العيون ؟

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (22) يتضح لنا أن نسبة 94.72 % من المبحوثين صرحوا أنهم إستفادوا من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية الموجودة ببلدية راس العيون حيث أن نسبة 30.26 % إستفادوا من فحوصات طبية مجانية ونسبة 19.73 % إستفادوا من جلسات نفسية ونسبة 9.21 % من تحقيقات أسرية ونسبة 7.89 % إستفادوا من خدمات أخرى وهذا راجع إلى أن الفئة المعنية بالبحث ليست كلها فئة تحتاج للخدمات التي تقدمها الخلية فهي فئة مستفيدة من المنح والتغطية الاجتماعية وتحصلت على جميع حقوقها والعمل الجوّاري الذي تقوم به الخلية الجوارية يتطلب تدخلها على مستوى المناطق المعزولة والوصول إلى الأشخاص الذين لم يتحصلوا على حقوقهم وبالرجوع إلى الواقع نجد أن هذه النسبة قد تكون قليلة مقارنة مع تدخل الخلية الجوارية راس العيون ليس فقط على مستوى بلديات الدائرة وإنما حتى على مستوى الدوائر والبلديات المجاورة لها . والخلية الجوارية هي أحد برامج وكالة التنمية الاجتماعية التي تسعى من خلالها إلى تحسين ظروف الأسرة الجزائرية الفقيرة .

أما بالنسبة لبرنامج مشاريع التنمية الجماعية التساهمية الذي تحدثنا عنه في الجانب النظري فقد سجلنا وجود عدة مشاريع أنجزت وأخرى في طور الإنجاز منها ما أنجز من طرف البلدية ومنها ما أنجز من طرف مكتب وكالة تنشيط التنمية المحلية الموجود على مستوى بلدية راس العيون أما ضمن مشاريع التنمية الجماعية الخاصة بوكالة التنمية الاجتماعية سجلنا وجود مشروعين على مستوى مقاطعة أولاد بوهزة التي كانت منطقة تدخل الخلية الجوارية راس العيون وقد سجل المشروعين ضمن مشاريع التنمية الجماعية الخاصة بوكالة التنمية الاجتماعية وهما : إنجاز شبكة التطهير وإنجاز قاعة علاج بالمنطقة وإجراءات تنفيذ هذه المشاريع مازالت مستمرة كما أنه تجدر بنا الإشارة إلى مشاريع عديدة أشرفت عليها وكالة التنمية الاجتماعية منها ما تم إنجازه ومنها ما هو في طور الإنجاز على مستوى الخمس بلديات التابعة لدائرة راس العيون وهي (القيقة ، الرحبات ، القصبات ، تالخت ،

أولاد سلام) منها تزويد المشاتي التابعة لهذه البلديات بشبكة المياه الصالحة للشرب وإنجاز قنوات صرف المياه ، إنجاز وتهيئة الطرق ...)

ومن خلال هذه المؤشرات والتساؤلات نستطيع أن نقول أن الفرضية العامة للدراسة قد تحققت كليا حيث أن وكالة التنمية الاجتماعية قد استطاعت فعلا أن تحسن من وضعية الأسر الفقيرة وهذا ما أثبتته الواقع فقد بذلت كل جهودها خلال العشرية الأخيرة لتصل إلى المناطق المعزولة وتزيل الستار عن بقع الفقر والحرمان والتهميش الاجتماعي خاصة من خلال الفروع الجهوية التي فتحتها مؤخرا ومازالت تفتحها ومن خلال الخلايا الحوارية التي تعتبر العمود الفقري الذي تركز عليه الوكالة في إنجاز مهامها والوصول إلى هدفها المنشود المتمثل في محاربة الفقر بمختلف أشكاله .

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة وانطلاقاً من التساؤل الرئيسي الذي يدور حول الدور الذي تلعبه وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية الفقيرة ، وكيف ساهمت هذه الأخيرة في ذلك من خلال البرامج التي تقدمها للأسرة سواءً البرامج الخاصة بالأفراد أو بالجماعات السكانية خاصة تلك القاطنة بالمناطق المعزولة وهذا كله من أجل تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي ، ولذلك وجهت وكالة التنمية الاجتماعية اهتمامها بالأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع وتقدمها هو مقدمة منطقية لتقدمه فمن خلال المعطيات الميدانية الواردة في الجدول رقم (10) نلاحظ أن نسبة الأشخاص الذين صرحوا بمساهمة البرامج الخاصة بوكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروفهم المادية بلغت نسبة 100% حيث ساعدتهم في مجالات مختلفة كل حسب حالته (الحصول على رقم التأمين ، تسديد الإيجار ، التغذية) من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (11) يتبين أن نسبة 81.58% من المبحوثين صرحوا أن مختلف المنح التي إستفادوا منها كافية لتلبية حاجياتهم الأساسية ومن خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن نسبة 94.73% من المستفيدين قد إستفادوا من التغطية الاجتماعية فمن خلال بيانات البحث الميداني التي أظهرت أن وكالة التنمية الاجتماعية حسنت من الظروف الصعبة التي تعيشها الأسر الفقيرة في جميع الميادين واستطاعت أن تصل إلى الأسر الموجودة بالقرى والمداشر ليتحصلوا على حقوقهم من خلال الإستفادة من جميع برامجها كل على حسب حالته وعلى حسب المنحة التي تتماشى مع هذه الحالة ، ورغم كل ماحققته فإنها مازالت تسعى لتحقيق الأفضل من خلال محاولاتها المستمرة للتحسين من برامجها وذلك من خلال فتح فروع جهوية وخلايا جوارية جديدة ، هذه الأخيرة التي تعتبر العمود الفقري لوكالة التنمية الاجتماعية وهذا كله من أجل خدمة الفرد والمجتمع وخدمة الأسرة الفقيرة من جهة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام والنهوض بالمجتمع الجزائري ككل من جهة أخرى .

وفي الأخير و من خلال الدراسة الميدانية ومن خلال المقابلة التي أجريت مع التفني السامي المكلف بالشبكة الاجتماعية لبلدية راس العيون والسيد رئيس مكتب النشاط الاجتماعي والسيد رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية وعضو بالمجلس الشعبي البلدي خرجنا بالإقتراحات التالية :

1- هناك بعض الفئات التي نقترح إدراجها للحصول على المنح وهي :

أ- النساء الأرمال أو المطلقات دون أطفال أو الذين تجاوز سن أبناءهن 18 سنة ولا يقدرن على العمل لأسباب اجتماعية أو صحية ضمن منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة .

ب- الأشخاص العازبون (ذكور أو إناث) الذين يتجاوز سنهم 30 سنة لايحق لهم الاستفادة من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ولا منحة نشاطات الإدماج الإجتماعية .

2-عند تحويل مستفيد مامن برنامج إلى آخر فإن إجراءات تحويل رقم التأمين تطول لذلك نقترح التعجيل في إجراءات الاستفادة من التغطية الإجتماعية خاصة بالنسبة للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة .

3-إجراء لجنة طبية دورية بالنسبة للأشخاص المعاقين أو المصابين بأمراض مزمنة على مستوى بلدية راس العيون أو البلديات المجاورة لها وهذا لتسهيل تنقل هؤلاء الأشخاص بدلا من التنقل إلى مقر الولاية ، وهذا للإسراع في عملية الإسفادة من المنح خاصة وأن معظم أرباب عائلات .

1- قائمة المراجع :

قائمة المراجع باللغة العربية :

- 1- إبراهيم لطفي طلعت ، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، القاهرة : دارغريب ، 1995
- 2- أبوالروس أيمن ، كيف تكتب بحثا ناجحا ، القاهرة : دار الطلائع ، دون سنة نشر
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مصالح رئيس الحكومة وكالة التنمية الاجتماعية مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ، الجزائر : 2001 .
- 4- أحمد بيومي محمد ، عبد العليم ناصر عفاف ، علم الاجتماع العائلي ، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية . 2003
- 5- أحمد عبد اللطيف رشاد ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث . 1999
- 6- أحمد مصطفى مريم ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1997 .
- 7- الخولي سناء ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية : دون سنة نشر
- 8- السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 .
- 9- الضبع عبد الرؤوف ، علم الاجتماع العائلي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية : دار الوفاء 2003
- 10- بسيترو أندرو ، مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة وتعليق محمد والي عبد الهادي وعبد الحليم الزيات السيد ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 .
- 11- بسيوني متولي فؤاد ، مشكلة التنمية والبيروقراطية ، الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 1998 .
- 12- بوتفوشة مصطفى ، العائلة الجزائرية ، ترجمة أحمد دمري الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 .

- 13- بيومي مرعي إبراهيم، أحمد الرشيد ملاك، الخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، دون سنة نشر .
- 14- تمام أبو كريشة عبد الرحيم ، علم اجتماع التنمية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث 2003.
- 15- حامد خالد ، منهج البحث العلمي ، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار ربحانة ، 2003
- 16- خليل عمر معن ، علم اجتماع الأسرة ، الطبعة الأولى ، عمان : دار الشروق ، 2000.
- 17- رشوان حسين ، ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1998 .
- 18- رمضان السيد ، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية 2002.
- 19- شفيق محمد ، التنمية والمشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث 1991
- 20- عاطف غيث محمد ، علم الاجتماع ، بيروت ، دار النهضة العربية، 1974
- 21- عاطف غيث محمد ، علي محمد محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1986 .
- 22- عبد الحميد رشوان حسين ، الأسرة والمجتمع ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة 2003
- 23- عبد الحميد رشوان حسين ، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث .، 2002
- 24- عبد الحميد رشوان حسين ، ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1998 .
- 25- عبد الرزاق جلبي علي ، وآخرون ، علم الاجتماع ، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، 2001
- 26- عبد الغني المرسي كمال الدين ، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وآدابها ، الإسكندرية : دار الوفاء 2002.
- 27- عبد الفتاح محمد محمد ، ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .، 2003
- 28- عثمان الصديقي سلوى ، خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2003 .

- 29- عثمان الصديقي سلوى ،قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث 2001 .
- 30- عزت عطوي جودت ،أساليب البحث العلمي ، الطبعة الأولى عمان : دار الثقافة والدار العلمية الدولية ، 2000.
- 31- لقصير عبد القادر ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت : دارالنهضة العربية 1999 .
- 32- محمد عبد الرحمن عبد الله ، علي البدوي محمد ، مناهج وطرق البحث الاجتماعي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2002.
- 33- محمد نبيل جامع ، إجتماعيات التنمية الإقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي القاهرة : دار غريب . 2000
- 34- مصالح رئيس الحكومة ، وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني ، وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات ، 1997.
- 35- مصطفى أحمد محمد ، الخدمة الاجتماعية في مجال السكان والأسرة ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1995 .
- 36- مصطفى الأسعد محمد ، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث ، الطبعة الأولى، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات ، 2000.
- 37- مصطفى خاطر أحمد ، التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة الإسكندرية : 1995 .
- 38- منصور يوسف علي أميرة ، محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث 1999.

قائمة الرسائل والمجلات :

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التشغيل والتضامن الوطني ، وكالة التنمية الاجتماعية "برنامج الشبكة الاجتماعية" مطبوعة خاصة بدائرة الحماية الاجتماعية الفرع الجهوي باتنة ، 2006 .
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج ، وكالة التنمية الاجتماعية ، " الملتقى الجهوي لتعميم برامج التنمية الاجتماعية " تيارت : 2009 .

- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التشغيل والتضامن الوطني ، وكالة التنمية الاجتماعية ، الفرع الجهوي باتنة "كيفية تنفيذ برنامج التنمية الجماعية"، دون سنة نشر .
- 4- بن ناصر عيسى ، "مشكلة الفقر في الجزائر" ، مجلة الإقتصاد والمناجمت عدد 2، جامعة تلمسان 2003 .
- 5- تاميني محمد "وكالة التنمية الاجتماعية مهام وتنظيم" ، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، الجزائر : 2000 .
- 6- جندر . ل ، " تجمع علاجي لفائدة الأطفال ضحايا المأساة الوطنية " ، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، عدد 3 ، الجزائر : 2005 .
- 7- رحيم حسين ، "التنمية والعملة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي" ، مجلة الإقتصاد والمناجمت ، عدد 2، جامعة تلمسان : 2003.
- 8- عواشيرة السعيد، الأسرة الجزائرية إلى أين مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 19 ، جامعة قسنطينة : 2003.
- 9- عوفي مصطفى ، " خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري " ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 19 جامعة قسنطينة : 2003.
- 10- كورتل ف ، "الفقر ، مسبباته ، آثاره وسبل الحد منه " ، مجلة الإقتصاد والمناجمت ، عدد 2 جامعة تلمسان : 2003 .
- 11- لخلو عبد العزيز ، " برنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية منظمات غير حكومية " رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، عدد 4 ، الجزائر : 2007 .
- 12- نصيب ر ، " ظاهرة الفقر وآثاره على التنمية الإقتصادية " ، مجلة الإقتصاد والمناجمت ، عدد 2 ، جامعة تلمسان : 2003.
- 13 - نور الدين مركيش ، " مشروع دعم التنمية الاجتماعية الإقتصادية المحلية بمنطقة شمال شرق الجزائر " ، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، عدد 4 ، الجزائر : 2007 .
- 14- وكالة التنمية الاجتماعية ، " برنامج ومهام " رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، الجزائر : 2000 .
- 15- وكالة التنمية الاجتماعية ، " برامج التشغيل والإدماج " رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، عدد 5 ، الجزائر : 2004 .

16- وكالة التنمية الاجتماعية ، "برامج الدعم والنشاط الاجتماعي " ، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية ، عدد 5 ، الجزائر : 2004 .

الرسائل الجامعية :

1- بلخيري كمال ، " التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري " رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة : 2009 .

2- بن عمر سامية " الأسرة والتنشئة الاجتماعية للطفل " ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة : 2004 .

3- قلمامي سناء ، " صراع الأجيال حول القيم الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية " ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة : 2003 .

4- لبرش راضية ، " نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير " ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة : 2002 .

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

1-Allalou hamid " document de travail pour participants :technique d'évaluation des programmes d'action sociale de proximité " journée d'étude Alger : 10 et 11 avril 2000.

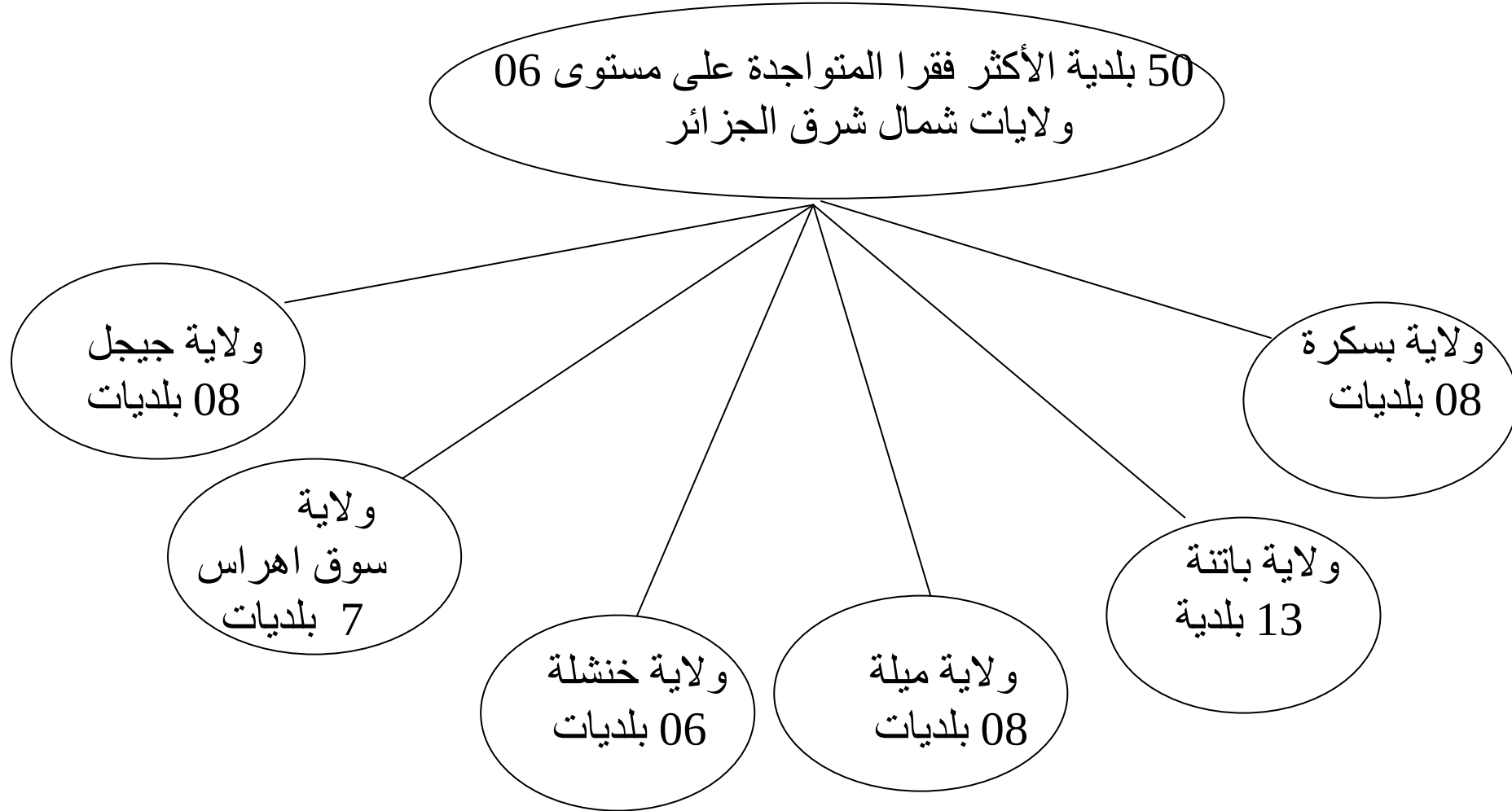
2-République algérienne démocratique et populaire "ministère de la solidarité nationale , "projet de décret escécutif , portant , création,organistion et fonctionnement des cellules de proximité de solidarite "chapitre 1 article 2 2008.

3-unicef , "la situation des enfants dans le monde", 2004.

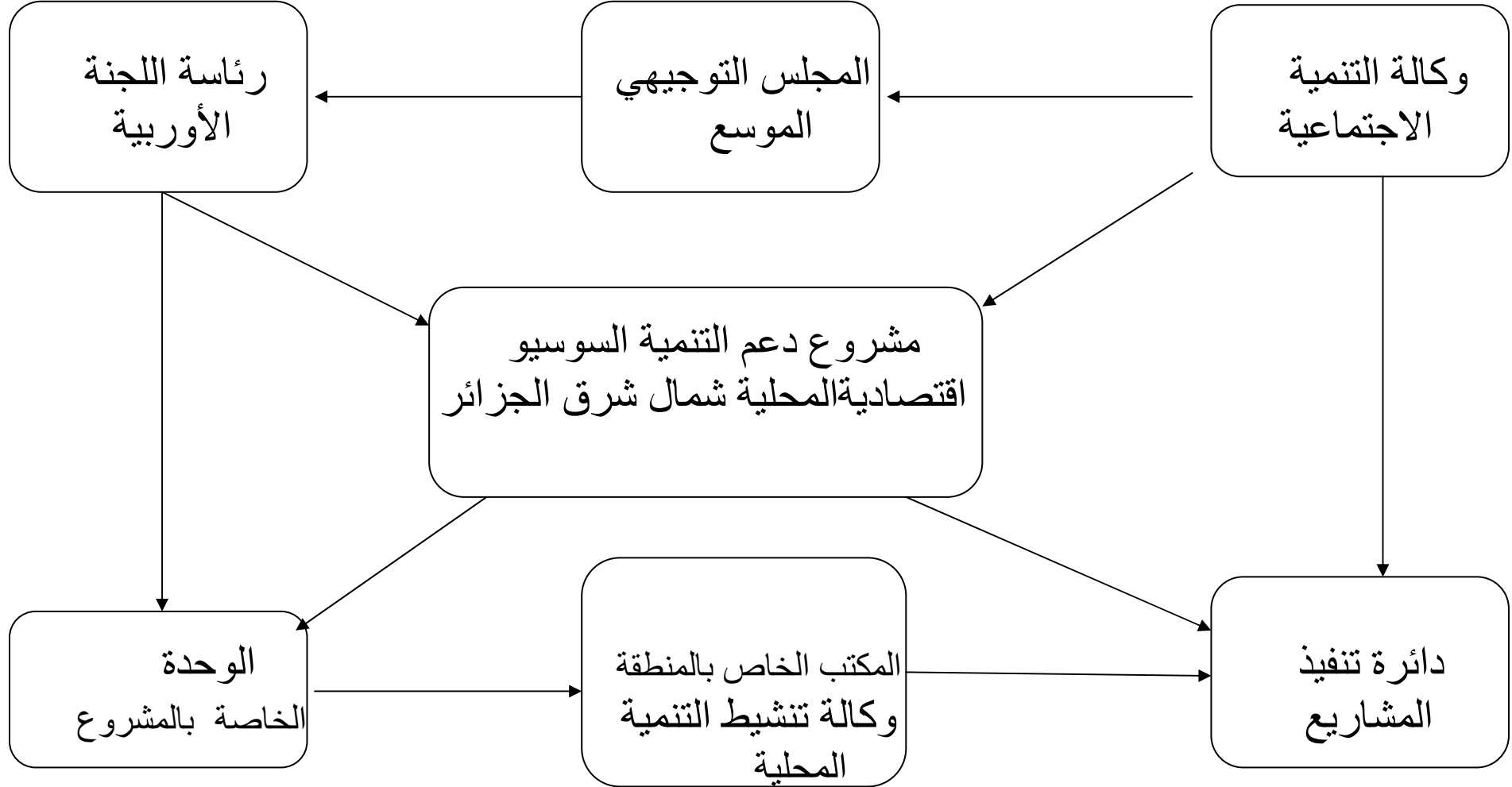
الملاحق:

- 1- مخطط يوضح المناطق الجغرافية لمشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر
- 2- مخطط يوضح هيكلية مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر
- 3- جدول يوضح المشاريع المسجلة في مخطط التنمية المحلية لبلدية راس العيون .
- 4- جدول يوضح المشاريع المسجلة في مخطط التنمية المحلية لبلدية القيقبة .
- 5 - قائمة الجداول
- 6- نموذج للإستمارة
- 7- بعض النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الإجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماع

1-مخطط يوضح المناطق الجغرافية لمشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر



المصدر : مكتب وكالة تنشيط التنمية المحلية المتواجد على مستوى بلدية راس العيون
2-مخطط يوضح هيكلية مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر



المصدر : مكتب وكالة تنشيط التنمية المحلية المتواجد على مستوى بلدية راس العيون
3-جدول يوضح المشاريع المسجلة في مخطط التنمية المحلية لبلدية راس العيون

البلدية	المشـتة	المشروع	عدد المستفيدين	الحالة
راس العيون	بوخوخو	-إنجاز طريق من طريق الوطني رقم 78 إلى بوخوخو مرورا بالرابطة -ترميم وتجهيز بئر ببوخوخو مع إنجاز خزانين للمياه	504	أنجز من طرف تم تدشينه
	أولاد علواش	- إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب -إنجاز مطعم مدرسي	450 75 تلميذ	تم تدشينه لم يدرج
	ديار ناجي	-إنجاز ساقية فلاحيه 2020 م	500	تم تدشينه
	عين تاسة	-إنجاز بئر ارتوازي إنجاز طريق يربط أولاد خرف الله بعين تاسة	1052 400	تم تدشينه تم تدشينه
	كنده	-إنجاز طريق يربط أولاد بوهزة -تانويت -كنده -إنجاز طريق داخل المشته	1135 600	تم تدشينه تمت دراسته
	تانويت	-إنجاز طريق داخل المشته	500	تمت دراسته
	أولاد بوهزة	-إنجاز قاعة علاج -إنجاز ملعب جواني	700	لم يدرج لم يدرج
	راس الواد	-إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب -إنجاز طريق + جسر	916	أنجز من طرف البلدية تمت دراسته
	الرابطة	-دراسة هيدروجيولوجيا -تمديد لشبكة المياه الصالحة لشرب -إنجاز طريق داخل المشته	545	لم تدرج لم تدرج تمت دراسته
	جرمية	-إنجاز طريق داخل المشته	494	لم يدرج
	عين الوى	-ترميم مدرسة -إنجاز طريق داخل المشته	635	لم يدرج

المصدر : مكتب وكالة تنشيط التنمية المحلية المتواجد على مستوى بلدية راس العيون
4-الجدول يوضح المشاريع المسجلة في مخطط التنمية المحلية لبلدية القيقبة

البلدية	المشتمل	المشروع	عدد المستفيدين	الحالة
القيقبة	مركز القيقبة	-إنجاز طريق يربط الشعبة- عين التين بالقيقبة -ترميم الملعب البلدي -ترميم منبع عين التين	2792	في طور الإنجاز لم يدرج تم تدشينه
	أولاد اسباع	- إنجاز شبكة تطهير المياه مع خزان للترسيب -إنجاز طريق يربط المشته بطريق الوطني رقم 78	1936	أنجز من طرف البلدية أنجز من طرف البلدية
	أولاد شيهب	-إنجاز بئر ارتوازي إنجاز طريق أولاد بشية	500	في طور الإنجاز في طور الإنجاز
	أولاد سعيد	-إنجاز شبكة تطهير المياه مع خزان للترسيب إنجاز شبكة المياه مع خزان	850	تم يدرج تمت دراسته
	أولاد حويشي	-إنجاز طريق يربط أولاد حويشي بالطريق الوطني رقم 78 -إنجاز حائط لحماية قاعة العلاج	1046	أنجز من طرف البلدية لم يدرج
	بسكاره	-إنجاز طريق نحو أولاد قندوز -ترميم مسجد	2246	لم يدرج لم يدرج
	عين تيزوريت	-إنجاز شبكة المياه -إنجاز طريق يربط المشته ببسكاره -إنجاز مطعم مدرسي مع حائط للحماية	950	أنجز أنجز لم يدرج
	ذراع دوكار	-إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب -إنجاز طريق يربط المشته بطريق تيزوريت -أولاد سعيد -	860	تمت دراسته تمت دراسته
	أولاد ضيف الله	- إنجاز قسم مدرسي مع حائط للحماية -إنجاز طريق نحو تيقران والشعبة	1100	لم تدرج لم تدرج

5- قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	يوضح توزيع أفراد حسب السن والجنس	89
02	يوضح الحالة المدنية للمبحوثين	90
03	يوضح افراد أسر المبحوثين	91
04	يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين	92
05	يوضح نوع البرنامج الذي استفاد من المبحوثون	93
06	يوضح توزيع المستفيدين من برامج التشغيل والإدماج وبرامج الدعم والمساعدة الإجتماعية	93
07	يوضح فترة الاستفادة من مختلف البرامج	94
08	يوضح كيفية الاستفادة من برامج وكالة التنمية الإجتماعية	95
09	يوضح الاستفادة من رقم التأمين من عدمها	95
10	يوضح مساهمة المنحة تحسين الظروف المادية للمستفيدين	96
11	يوضح مدى كفاية المنحة لتلبية الحاجيات الأساسية للمستفيدين	97
12	يوضح وجود أشخاص آخرين يستفيدون من برامج وكالة التنمية الإجتماعية في نفس الأسرة	97
13	يوضح ملكية المسكن من عدمها	98
14	يوضح نوع السكن	98
15	يوضح توفر السكن على مختلف الشبكات	99
16	يوضح مدى توفر السكن على التجهيزات الضرورية	100
17	يوضح عدد الغرف في السكن	100
18	يوضح نوع السكن (فردى أو جماعى)	101

101	يوضح متوسط فاتورة الكهرباء والغاز والماء	19
102	يوضح وجود موارد مالية أخرى من عدمها	20
103	يوضح وجود جمعيات على مستوى المنطقة	21
103	يوضح مدى استفادة المبحوثين من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية رأس العين	22
104	يوضح اقتراحات المستفيدين للتحسين من برامج وكالة التنمية الإجتماعية إن وجدت	23
105	يوضح مدى رضى المستفيدين عن برامج وكالة التنمية الإجتماعية	24

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد الحاج لخضر

كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية

رقم الإستمارة :

التاريخ :

إستمارة البحث

دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين

ظروف الأسرة الجزائرية

دراسة ميدانية ببلدية راس العين - باتنة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي

تحت إشراف الاستاذ

من إعداد الطالبة

الدكتور /حفاظ الطاهر

مكاك ليلي

ملاحظة: هذه المعلومات سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

السنة الدراسية: 2011/2010

استمارة البحث

أولاً : البيانات الشخصية للمبحوث .

- 1- الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- السن
- 3- الحالة العائلية ☐ متزوج (ة) ☐ أعزب (ة) ☐ مطلق(ة) ☐ أرمل ☐ شخص يعيش بمفرده
- 4- ما هو عدد أفراد أسرتك
- 5- المستوى التعليمي ☐ أمي ☐ مدرسة قرانية ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

ثانياً : البيانات الخاصة بالاستفادة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية

- 6- هل استفدت من برامج التشغيل والإدماج ☐ نعم ☐ لا
- 7- في حالة الإجابة بنعم ماهو البرنامج الذي استفدت منه ☐ - برنامج منحة إدماج الجامعيين ☐ - برنامج منحة نشاطات الإدماج الاجتماعية ☐ - برنامج نشاطات الحاجيات الجماعية
- 8- هل استفدت من برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية ☐ نعم ☐ لا
- 9- في حالة الإجابة بنعم ماهو البرنامج الذي استفدت منه ☐ - المنحة الجزافية للتضامن ☐ منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة

10- متى إستفدت هل في الفترة الممتدة من

☐ 1996- 2000

☐ 2001- 2005

☐ 2006- 2009

11- كيف إستفدت من البرنامج

عن طريق تكوين ملف ☐ طرق أخرى تذكر

12- هل أنت مؤمن إجتماعيا نعم ☐ لا ☐

13- إذا كان الجواب ب لا لماذا

14- هل ساهمت هذه المنحة في تحسين دخلك نعم ☐ لا ☐

15- إذا كان الجواب بنعم في ماذا ساعدتك :

☐ - في الإيجار

☐ - في الحصول على رقم الضمان الاجتماعي

☐ - في الحصول على دفتر العلاج المجاني

☐ - في التغذية

☐ - أخرى تذكر

16- هل هذه المنحة كافية لتلبية حاجياتك الأساسية نعم ☐ لا ☐

17- هل هناك شخص آخر مستفيد من منحة في أسرتك نعم ☐ لا ☐

ثالثا :معلومات عن السكن

18- هل مسكنك الذي تقيم فيه ملك ☐ مستأجر ☐ أخرى تذكر

19- ما نوعه مسكن قديم ☐

☐ مسكن قروي

☐ مسكن مسقف بالزنك

☐ مسكن حديث

☐ أخرى

20- هل يتوفر مسكنك على

- ☐ الكهرباء
- ☐ الماء
- ☐ الغاز
- ☐ قنوات صرف المياه

- 21- هل يتوفر مسكنك على التجهيزات التالية : ☐ ثلاجة
- ☐ تلفاز
- ☐ مذياع
- ☐ هوائي مقعر

22- ماهو عدد الغرف الموجودة به

23- هل هو مسكن فردي ☐ أم جماعي ☐

- 24- ماهو متوسط فاتورة الكهرباء والغاز والماء التي ستددها من 500 دج الى 1000 ☐
- من 1001 دج الى 2000 ☐
- أكثر من 2000 دج ☐

25- هل لديك موارد مالية أخرى

☐ نعم ☐ لا

26- اذا كان الجواب بنعم ماهي

رابعا : معلومات خاصة ببرنامج مشاريع التنمية الجماعية والخلايا الجوارية

27 - هل استفاد المشتة الذي تسكن فيه من برنامج مشاريع التنمية الجماعية الخاص بوكالة التنمية الاجتماعية نعم ☐ لا ☐

28- إذا كان الجواب بنعم ماهو المشروع الذي إستفادت منه المنطقة

- ☐ - إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب
- ☐ - إنجاز شبكة الكهرباء
- ☐ - إنجاز شبكة التطهير
- ☐ - فك العزلة

- إنجاز وتجهيز قاعة علاج ☐
- تهيئة وتجهيز مدرسة ابتدائية ☐
- 29- هل ترى أن المشروع الذي استفادت منه المنطقة هو المشروع الأنسب نعم ☐ لا ☐
- 30- ماهي المشاريع التي مازالت المنطقة بحاجة إليها في رأيك
 31- هل تنشط على مستوى منطقتك جمعيات
 نعم ☐ لا ☐
- 32- هل سبق وأن ساعدتك الخلية الجوية المتواجدة ببلدية رأس العين
 نعم ☐ لا ☐
- 33- في حالة الإجابة بنعم بماذا ساعدتك
 - من فحوصات طبية ☐
 - جلسات نفسية ☐
 -وساطة إجتماعية (نصائح ، توجيه ، مرافقة) ☐
 -تحقيقات أسرية ☐
 . أخرى تذكر
- 34- هل لديك بعض الإقتراحات حول البرنامج الذي استفدت منه

- 35- في حالة الإجابة بنعم ماهي
 1- الزيادة في مبلغ المنحة ☐
 2- التقليل من ساعات العمل ☐
 3-توفير مناصب عمل دائمة ☐
 4- أخرى تذكر ☐
- 35- هل أنت راض على البرنامج الذي إستفدت منه ؟
 نعم ☐ لا ☐
- 36- إذا كان الجواب ب لا لماذا

7- بعض النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية (*)

الملحق الاول

الباب الاول

احكام عامة

المادة 1: يتضمن تنفيذ اتفاق القرض المذكور أعلاه ، الموقع مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير وإنجاز برامج مشروع دعم الشبكة الاجتماعية المذكورة ادناه واهدافه طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها وأحكام هذا المرسوم وملحقه الأول والثاني ووفقا للكيفيات المذكورة لاحقا
اولا. القسم أ : برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية التي تقتضي يدا عاملة كثيفة :

1- تنفيذ برنامج صيانة الملحقات وتقدر بحوالي ثلاثة عشر ألف (13000) كلم من الطرقات البلدية والولائية من شبكة الطرق الولائية .

2- تنفيذ البرامج التي تهدف الى :

-صد هجمات اليسروع الجرار المضر بغابات أشجار الصنوبر

-تخفيف اثار التصحر .

-الحفاظ على الهياكل القاعدية المتعلقة بالمياه و الري .

-مقاومة ظاهرة الانجراف و الفيضانات

-ضمان صيانة مصاريف المياه والري وتطهيرها

3- تنفيذ البرامج التي تهدف الى :

-حصر تسربات المياه من قنوات توزيع المياه ،وتصليحها .

-جلب المياه الجوفية ،ونزع أحوال أحواض الماء وتصليح الخزانات الحديدية وتنظيفها

- نزع أحوال شبكة التطهير وتصليحها .

-انشاء شبكات توزيع المياه والتطهير .

(*) مصدرها : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصالح رئيس الحكومة ،وكالة التنمية الاجتماعية مجموعة النصوص

التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ، الجزائر : 2001 .

ثانيا .القسم ب : الشبكة الاجتماعية :

- 1- تطبيق برنامج يهدف الى تدعيم وسائل تسيير جهاز دعم الدولة الفئات الاجتماعية المحرومة وكذا تحسين فاعليته ونجاعته .
- 2- تعزيز العشرين (20) خلية للعمل الإجتماعي الجوارية ، الموجودة حاليا وذلك بتجهيزها بالعتاد اللازم وتطبيق برنامج التكوين وتحقيق دراسة تقييمية .

ثالثا .القسم ج : برامج التنمية الجماعية :

- 1- تحضير برنامج نموذجي يهدف الى تحسين الهياكل القاعدية المادية والظروف الإجتماعية لدى المواطنين المحرومين وتطبيقها .
- 2-تحضير برنامج واسع النطاق يرمي الى تحسين الهياكل القاعدية الإجتماعية وظروف معيشة فئات المواطنين المذكورين في قسم (ج1) من المشروع .
- 3- دعم وكالة التنمية الاجتماعية من خلال تجهيزها بالعتاد ودعمها بخدمات خبراء لمساعدتها في مجال تسيير المشروع ومتابعته والإشراف على تنفيذه .
- المادة 2- يسند تنفيذ احكام اتفاق القرض الى :

- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية بالنسبة الى الاقسام 1، 2ج، 3أ، 3ب، و 3ج

-وزارة الفلاحة والصيد البحري ، بالنسبة الى القسمين 2أ، 2د

-وزارة العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني ، بالنسبة الى الأقسام :ب1 وب2 وج1

وج2، 3ج

المادة 3 : تكلف وزارة المالية ووزارة العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني ، ووزارة التجهيزو التهيئة العمرانية وزارة الفلاحة والصيد البحري ،وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة ، وكل السلطات المختصة المعنية الأخرى ، وكل فيما يخصها وفي حدود صلاحياتها وطبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها ووفقا لأحكام هذا المرسوم وملحقه الأول والثاني بالاضافة الى المديرية الولائية المكلفة بالتشغيل والحماية الإجتماعية ، والمجالس الشعبية البلدية المعنية ، بتنفيذ العمليات اللازمة لإنجاز المشروع .

يكلف الآمرون بالصرف بالسهر على مطابقة صفقات الأشغال المبرمة في اطار المشروع للاجراءات الخاصة بالصفقات المعمول بها لدى البنك العالمي .

الملحق الثاني

الباب الخامس

تدخلات وكالة التنمية الإجتماعية

المادة 5 : تتولى وكالة التنمية الإجتماعية ، زيادة على التدخلات والأعمال الناجمة عن مهامها واحكام هذا المرسوم على الخصوص ما يأتي :

-تسيير جهاز دعم الدولة للفئات الإجتماعية المحرومة والتنمية الجماعية المرتبطة بتطبيق البرامج .
-ترقية مشاريع الأعمال ذات المنفعة العمومية التي تقتضي يدا عاملة كثيفة ،تبادر بها كل جماعة أو هيئة عمومية أو خاصة تهدف الى ترقية الشغل تطويره ، وانتقاء ذلك وتمويله كليا أو جزئيا ، فتقوم بهذه الصفة بما يأتي :

- السهر على حسن تنفيذ مجموع الأعمال المنصوص عليها في المشروع .
- التأكد من أن القطاعات المعنية تؤدي مسؤولياتها .
- ضمان الإتصال مع هيئات التمويل .
- تنسيق تطبيق التدابير التنظيمية قصد تنفيذ مختلف جوانب المشروع تنفيذا جيدا .
- حصر المشاكل التي قد تعرقل تنفيذ المشروع وتسويتها .
- اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان تنفيذ البرامج ومتابعتها ومراقبتها والإشراف عليها.

مذكرة متعلقة بعرض البرامج المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية والتنظيمات والإجراءات المحددة لها .

1-التعريف بوكالة التنمية الاجتماعية وبرامجها الاجتماعية :

تم إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم رقم 96 - 232 المؤرخ في 29 جوان 1996 كأداة لتنفيذ سياسة دعم الدولة للفئات الاجتماعية المعوزة و ذلك بإنتقاء المشاريع ، تمويلها والإشراف على إنجازها في الميدان .

في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية ، تغطي محفظة البرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية الميادين التالية :

***الشبكة الاجتماعية :** المتضمنة للمنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة يعتبر هذا الأخير ، إعانة مباشرة للدولة يمنح شهريا للعائلات بدون دخل حيث يضاف اليه تغطية إجتماعية للمستفيدين .

تخصص المنحة الجزافية للتضامن لأرباب العائلات أو الاشخاص الذين يعيشون بمفردهم و هؤلاء بدون دخل عاجزين عن العمل، بمبلغ يقدر ب : 900 دج /في الشهر يضاف اليه علاوة قدرها 120 دج لكل شخص تحت الكفالة ، في حين يمنح التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العمومية للعائلات بدون دخل حيث يساهم أحد أفرادها فعلا في النشاطات ذات المنفعة العمومية ويقدر مبلغ هذا التعويض ب: 2800 دج /في الشهر .

***الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة :** الهادفة الى إستحداث عددا معتبرا من مناصب شغل مؤقتة بالمناطق الأكثر تضررا من ظاهرة البطالة ، يتم ذلك من خلال ورشات عمل تفتح من طرف القطاعات .

*** التنمية الجماعية :** الهادفة الى تزويد الفئات السكانية القاطنة بمناطق محرومة و مهمشة بتجهيزات وهياكل أساسية قاعدية التي من شأنها تحسين ظروف معاشها تنجز هذه المشاريع بمساهمة الفئات السكانية المستفيدة

***النشاط الاجتماعي الجوّاري :** يضمن عن طريق خلايا جوارية مجهزة بوسائل تدخل من طرف وكالة التنمية الاجتماعية تتكون هذه الخلايا من فرق متعددة الإختصاص (أطباء ، منشطون ،

أخصاء في علم النفس ومساعدون إجتماعيون) تنشط هذه الخلايا في مناطق الفئات السكانية المحرومة والمهمشة لمساعدتهم في ميادين الصحة ، النظافة والإجتماع .

***عقود ما قبل التشغيل :** هي عبارة عن برامج إدماج ومكافحة ظاهرة البطالة موجهة لحاملي شهادات التعليم العالي (جامعيون وتقنيون سامون) طالبي منصب عمل لأول مرة وبدون خبرة مهنية ، تقدر مدة العقد بإثنتي عشر شهرا (12) قابلة للتجديد مرة واحدة كل ستة (06) أشهر بطلب من المستخدم .

*** جهاز القرض المصغر :** هو عبارة عن جهاز ترقية ومكافحة ظاهرة البطالة ، انطلاقتها تمت في أواخر 1999 حيث يستهدف الأشخاص الذين لهم الإرادة في خلق نشاطات حرة ، العمل في المنزل والشغل الذاتي ، يأخذ تمويل المشاريع ، في هذا الإطار ، شكل قروض بنكية صغيرة بنسب فوائد مخفضة من طرف الدولة وبإجراءات مبسطة .

2-كيفية وإجراءات تسيير هذه البرامج :

يتم تمويل جزء من هذه البرامج التي تم ذكرها من طرف الصندوق الإجتماعي للتنمية والأجهزة الأخرى يتم تمويلها من طرف مقدمي الأموال الدوليين وبالخصوص البنك العالمي مع تطبيق شروط هذا الأخير وذلك في إطار المرسوم الرئاسي رقم 96-330 المؤرخ في 07/10/1996 المتضمن المصادقة على إتفاق القرض مع البنك العالمي .

تسيير هذه البرامج بجملة من النصوص التشريعية والتنظيمية أين تجدون قائمة لها في الملحق و كيفية تسيير مختلف الأجهزة هي مفصلة في دليل إجراءات الوكالة ، وثيقة مصادق عليها بموجب قرار وزارة العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني ، المؤرخ في 21/07/1999

حيث تم نشره في الجريدة الرسمية تحت رقم 63 لسنة 1999 إن يحمل هذه المعلومات والوثائق هي تحت تصرف البلديات ، مديريات النشاط الإجتماعي ومندوبيات تشغيل الشباب للولايات التي تعتمد عليها وكالة التنمية الإجتماعية في تسيير الأجهزة .

2.1- في هذا الإطار، تخص البرامج الإجتماعية لوكالة التنمية الإجتماعية والمدعمة من طرف مديري النشاط الإجتماعي ، الشبكة الإجتماعية ، التنمية الجماعية والنشاط الإجتماعي الجوّاري ، تقدم الكيفيات والإجراءات المؤطرة لتنفيذ هذه الأجهزة ، حسب العرض التالي :

من أجل إنجاز عمليات تسجيل ودفع المنحة الجرفافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ، تشرع مديريات النشاط الاجتماعي على مستوى الولاية ، في مراقبة القوائم الإسمية للمستفيدين المنجزة من طرف البلديات وتصادق على البرامج و ورشات المنفعة العامة المقدمة من طرف البلديات ، كما يتفحص ويستغل مدراء النشاط الاجتماعي محاضر لجان التقويم على مستوى البلديات ومحاضر اللجوء على مستوى الدوائر ، كذلك تقوم هذه هذه المديريات بجمع قوائم المستفيدين من الشبكة الاجتماعية ، بإنجاز والتأشير على الجداول التلخيصية الشهرية للقوائم وفحص تطابقها مع حصص المستفيدين المخصصة للولاية .

في الختام يشترع مديري النشاط الاجتماعي في إنجاز طلبات التمويل الشهرية اللازمة لدفع المنحة الجرفافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة لدى وكالة التنمية الاجتماعية التي تحرر إذنا بصرفها و تشترع بعد ذلك في تحصيلها .

عندما تنجز هذه العمليات ، تقوم هذه المديريات بمراقبة مع مصالح البريد والمواصلات (المكلفة بدفع المنح للمستفيدين عبر مكاتب البريد) ، مطابقة قوائم المستفيدين مع المبالغ التي تم دفعها ، يدفع شهريا ما تبقى من هذه المبالغ بعد تخلص المستفيدين ، لوكالة التنمية الاجتماعية من طرف البريد والمواصلات .

ترسل مديريات النشاط الاجتماعي الى الوكالة الجداول التلخيصية للدفع المنجز وكذا الجداول الإسمية المتضمنة توقيعات المستفيدين بعد المصادقة والتأشير عليها ، كما تشترع هذه المديريات في تصريح وتسجيل المستفيدين لدى الضمان الاجتماعي .

من اجل دعم تسيير الشبكة الاجتماعية في بعض البلديات ، قامت وكالة التنمية الاجتماعية بتوظيف تقنيين سامين حيث يحرر مديري النشاط الاجتماعي إذنا بصرف اجورهم ويشرعون كذلك بدفع النفقات الاجتماعية والجبائية الخاصة بهم وتقييد السجلات القانونية وإنجاز طلبات التمويل الشهرية لدى الوكالة من اجل تمويل حساباتهم البنكية المحلية .

تشترع الوكالة إذن ، في صرف الأموال وإحصاء النفقات المنجزة على أساس الوثائق التبريرية المرسلة من طرف مديري النشاط الاجتماعي بعد التحقق من مطابقتها .

*من اجل إنتقاء وتمويل مشاريع التنمية الجماعية من طرف وكالة التنمية الاجتماعية تشترع مديريات النشاط الاجتماعي بالتعاون مع البلديات والحركة الجمعوية في تحديد المشاريع على أساس المقاييس التي تم تحديدها وبمساهمة الفئة السكانية المستفيدة كما على مديريات النشاط الاجتماعي إنجاز

بطاقات فنية ترسل الى الوكالة مع إقتراح على الوالي بتعيين رئيس مشروع ، كما تقوم المديرية بتتبع ومراقبة عمليات إنطلاقة الأشغال سيرها وتحويل التجهيزات الى الفئات السكانية المستفيدة طبقا لدليل الإجراءات .

*من أجل تنفيذ نشاطها الاجتماعي الجوهري ، تعتمد وكالة التنمية الاجتماعية في ذلك على الخلايا الاجتماعية الجوهري حيث يتم تمويلها بما تبقى من الرصيد في هذا الإطار ، يطلب من مديري النشاط الاجتماعي مراقبة ، متابعة وتقييم نشاط هذه الخلايا والسهر على إستعمال الوسائل المخصصة لها من طرف الوكالة فقط لإنجاز النشاطات التي تم تحديدها مسبقا .

2.2- فيما يخص البرامج التي من أجل إنجازها تتناوب الوكالة على المستوى المحلي مع مندوبي تشغيل الشباب للولايات ، تجدر الإشارة هنا ذكر الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة ، عقود ما قبل التشغيل وجهاز القرض المصغر .

* تسمح ورشات الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة ، الممولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية من خلال قرض البنك العالمي بإحداث مناصب شغل مؤقتة في قطاعات الطرق ، الفلاحة والغابات والري والتي تسهل نشأة المؤسسات المصغرة مع تحسين الهياكل الأساسية والخدمات في المناطق المحرومة ، تخضع هذه المشاريع الى شروط البنك العالمي والى دليل إجراءات وكالة التنمية الاجتماعية خاصة بما يتعلق بكيفيات إبرام الصفقات وعمليات الدفع والصرف ، وتنظم علاقات ما بين القطاعات بموجب الإتفاقية الوزارية المشتركة رقم 006 المؤرخة في

1999/07/29 ما بين (وزارة الفلاحة والصيد البحري ، وزارة البيئة والتهيئة العمرانية ، وزارة

الداخلية والجماعات المحلية ووزارة العمل ، الحماية الاجتماعية والتكوين المهني)

من أجل تمويل ورشات الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة ، يكلف مندوبو تشغيل الشباب الذين يقومون بتنسيق هذا البرنامج على المستوى المحلي ، بإنجاز بطاقات فنية للمشاريع القطاعية الخاصة بولاياتهم ويرسلون بطلباتهم المالية الى وكالة التنمية الاجتماعية ، يشرعون ، على أساس تفويض من وكالة التنمية الاجتماعية ، محركي حسابها البنكي للولاية ، في تخليص صغار المقاولين والمؤسسات الصغيرة بعد مراقبة الوثائق التبريرية الواجب إرسالها الى الوكالة في الآجال المحددة .

* يتم إنجاز برنامج عقود ما قبل التشغيل ، المخصص لتحريك العرض وتشجيع تشغيل حاملي الشهادات وطالبي منصب عمل لأول مرة بدون خبرة مهنية ، على أساس تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .

على المستوى الولائي ، يكلف مندوبي تشغيل الشباب بالبحث لدى المستخدمين المحتملين العموميين والخواص للشروع في توظيف الشباب حاملي الشهادات . لهذا فهم مؤهلون بتحريك الحسابات الفرعية التي تم فتحها لهذا الغرض من طرف وكالة التنمية الاجتماعية حسب الإجراءات المنصوص عليها في منشور وزارة العمل ، الحماية الاجتماعية والتكوين المهني رقم 008 المؤرخ 29 جوان 1998 والمتعلق بهذا الجهاز .

* من اجل تنفيذ برنامج جهاز القرض المصغر، لحساب السلطات العمومية ، تعتمد الوكالة في ذلك على المستوى المحلي ، على شبكة مندوبي تشغيل الشباب الذين يضمنون ، لحساب الوكالة وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في مرافقة المترشحين لصياغة طلبهم ويرسلون ، بعد عملية الإنتقاء ، الطلبات الى وكالة التنمية الاجتماعية التي بدورها تنجز قرارات المطابقة الخاصة بالمترشحين الذين تم إختيارهم للإستفادة من فوائد التخفيض يكلف بعد ذلك ، مندوبي تشغيل الشباب بتسليم قرارات المطابقة للمترشحين المعنيين وتوجيههم نحو البنك لصياغة طلب القرض .

إن ربط مختلف البرامج، التي تم ذكرها، وإجراءات تسييرها من طرف وكالة التنمية الاجتماعية خاصة بما يتعلق بالعلاقات التي تم عرضها سالفا مع المصالح اللامركزية للولايات ، ظاهر بصفة واضحة في النصوص التنظيمية السارية المفعول وفي دليل إجراءات وكالة التنمية الاجتماعية ، إن المعايير ، المقاييس ، آجال إرسال الوثائق التبريرية والمحاسبية ، منصوص عليها في مختلف مراحل الأجهزة من اجل السماح للقيام بعملية تسيير وتقييم لازمين والإجابة، حسب كل حالة ،على متطلبات المحاسبة العمومية أو تلك المتعلقة بمقدمي الأموال كما تسمح للقيام بعمليات الدفع الصرف وكذا تسديد الجزء ، بالعملة الصعبة ، للقروض المبرمة من طرف الجزائر ، تسمح هذه الإجراءات كذلك بتقييم درجة فعالية البرامج التي من أجلها بذلت السلطات العمومية جهودا معتبرة وكذا نتائجها على ظاهرة البطالة والتهميش .